المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة و النحو والصرف

نقد آراء أبي الفضل الرازي النحوية والصرفية في :

(البحر المحيط لأبي حيان والدرالمصون للسمين الحلبي وروح المعاني للآلوسي)

- جمع ودراسة-

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد : حسن بن كريدم الزبيدي

الرقم الجامعي : ٤٣٠٦٦١٠٨

إشراف الأستاذ الدكتور :

رياض بن حسن الخوام

ملخص البحث

اسم الباحث : حسن بن كريدم بن محمد الزبيدي .

عنوان البحث : نقد آراء أبي الفضل الرازي النحوية والصرفية في :

(البحر المحيط لأبي حيان و الدر المصون للسمين الحلبي و روح المعاني للآلوسي)

- جمع ودراسة –

التخصص : النحو والصرف

درجة البحث : الماجستير

لاشك أن القراءات الشاذة تعد رافداً من روافد علوم الشريعة واللغة يدل على ذلك اعتماد المفسرين عليها في تفسير المعاني وترجيح الآراء ، وهي مصدر من مصادر الاحتجاج عند بعض النحاة.

وهذه الدراسة تسلط الضوء على آراء علم من أعلام توجيه القراءات الشاذة ، فقدت المكتبة العربية كتابه ، لكن آراءه وتوجيهاته ظلت مبثوثة في كتب التفسير اعتمد عليها كبار المفسرين من بعده ، وقد تم دراسة اعتراضات أبي حيان والسمين الحلبي والآلوسي على هذه الآراء وتم عرضها على آراء النحاة لبيان الرأي الراجح في هذه التوجيهات التي ذهب إليها وعارضه فيها المفسرون .

وتشتمل هذه الدراسة على مقدمة بينت فيها أهمية الموضوع والغرض من دراسته ومنهج البحث ؛ ولما كان البحث معنيًا بدراسة آراء أبي الفضل الرازي المذكورة في كتاب اللوامح ، بدأت البحث بالتعريف بأبي الفضل الرازي وبنشأته العلمية ثم التعريف بكتابه اللوامح ثم صنفت المسائل إلى نحوية وصرفية ووضعت عنوانًا لكل مسألة

وقمت بدراسة كل مسألة من كتب النحو ثم عرضت خلاف المفسرين مع أبي الفضل الرازي على آراء النحاة ، وعملت على الترجيح قدر الاستطاعة .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وبعد :

فإن معرفة علم (النحو) من الدِّين لأنه لا يتوصل لفهم نصوص الكتاب والسنة إلا بمعرفة هذا العلم وضبطه ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

" إنَّ اللهَ لَمَّا أنزل كتابه باللسان العربي، وجعل رسوله مُبَلِّغًا عنه الكتابَ والحكمةَ بلسانه العَرَبي، وجعل السَّابقينَ إلى هذا الدين مُتَكَلِّمينَ به، ولم يكن سبيل إلى ضبط الدِّين ومعرفته إلاَّ بضبط هذا اللِّسان، صارت معرفته منَ الدِّين " (١)

ولما كان النحو بهذه المنزلة كان تعلقي بدراسة النحو منذ وقت مبكر وذلك من خلال اختياري دراسة اللغة العربية في المرحلة الجامعية (البكالوريوس) ، ثم رغبت في الاستزادة والتضلُّع من هذا العلم على وجه الخصوص فاخترت تخصص النحو والصرف لإكمال الدراسة ونيل درجة الماجستير .

وبعد فراغي من الدراسة المنهجية بدأت البحث عن موضوع لأفيد منه في تكويني العلمي وأقدمه رسالة للحصول على درجة الماجستير ، وكنت أتمنى اختيار موضوع يرتبط بكتاب الله تعالى أشرُفُ فيه بخدمته فأشار علي أستاذي الدكتور : رياض بن حسن الخوام بجمع ودراسة آراء صاحب كتاب اللوامح الذي يتردد ذكره في كتب التفسير

---

(١) اقتضاء الصِّراط المستقيم ، لابن تيمية ، ص ٢٦٨

وهو : أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي المتوفى سنة ٤٥٤هـ (١) ، لأنه اعتنى كثيرًا بتوجيه القراءات الشاذة .

وهو إمام في القراءات له جهود في توجيه القراءات الشاذة ولم يلقَ عناية من الدراسات النحوية الحديثة (٢) مع ماله من آراءٍ معتبرةٍ جعلت أبا حيان ينقل عنه في تفسيره البحر المحيط كثيرًا من توجيهاته لهذه القراءات ، ونقل عنه كذلك السمين الحلبي والآلوسي .

وبعد أن عرضت الأمر على مشرفي شجعني على تناول الاعتراضات فقط ، ومجموعها هو خمسة وعشرون اعتراضاً تقريبًا ، وكانت كل نقولاتهم عن كتابه اللوامح في القراءات وهو كتاب مفقود سأفرد الحديث عنه في مبحث خاص به .

ولما كان كتاب اللوامح مفقودًا جمعت هذه الآراء التي عورض فيها أبو الفضل الرازي من كتب بعض المفسرين الذين نقلوا عنه وهم : أبو حيان ، والسمين الحلبي ، والآلوسي ، لأجل دراسة هذه المسائل التي تمت معارضتها والوقوف على آراء النحاة فيها .

ثم اعتمدت على كتب النحو في المسائل النحوية والصرفية التي اعترض فيها المفسرون على أبي الفضل الرازي ، واعتمدت على كتب إعراب القرآن وكتب توجيه القراءات الشاذة وكتب معاني القرآن في حال اعتراض

---

(١) غاية النهاية ، لابن الجزري ،٣٢٨/١

(٢) لم أقف على أي دراسة عن أبي الفضل الرازي ولكن أستاذي الدكتور محمد بن علي الدغريري نبهني إلى وجود دراسة عنوانها : (أبو الفضل الرازي وجهوده في اللغة والنحو ، لعباس محمود عباس) ، وذكر أنها دراسة ضعيفة جدًا وليس لها قيمة علمية .

المفسرين على توجيه أبي الفضل الرازي لقراءة من القراءات واعتمدت أيضاً على كتب أهل اللغة والمعاجم عند الاعتراض على أصل كلمة أو الخلاف في الحكم عليها بالتعدي واللزوم .

وقد هدفت من هذا البحث إلى معرفة الرأي الصائب من الآراء النحوية والصرفية المبثوثة في كتاب اللوامح لأبي الفضل الرازي ، وعُورِضتْ في كتب المفسرين ، بعد دراسة هذه الآراء من كتب النحاة ومحاولة الترجيح في هذا الخلاف .

وسعيتُ من خلال مسائل هذا البحث إلى الإجابة عن السؤال الذي يطرحه كلُّ مُطَالِعٍ لاعتراضات المفسرين على اختيارات أبي الفضل الرازي وتوجيهاته ، وهو :

ما رجاحة هذه الآراء النحوية والصرفية التي اختارها أبو الفضل الرازي في كتاب اللوامح وعارضه فيها المفسرون ؟

والمطالع لهذا البحث سيجد - بإذن الله – إجابة عن هذا السؤال وسيطلع على مدى توفيق أبي الفضل الرازي في هذه الاختيارات التي اختارها واعترض عليها غيره من العلماء من خلال مناقشتي لآرائه وعرضها على آراء النحاة والترجيح .

وقد اقتضت خطة البحث أن تكون على النحو الآتي :

مقدمة : بينت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره .

الفصل الأول : أبو الفضل الرازي وكتابه (اللوامح)،ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول : التعريف بأبي الفضل الرازي (مولده – نشأته – أساتذته – مؤلفاته – مكانته العلمية – وفاته)

المبحث الثاني : التعريف بكتاب اللوامح في القراءات وأهميته .

الفصل الثاني : نقد آراء أبي الفضل الرازي النحوية والصرفية .

المبحث الأول: المسائل النحوية :

أ-مسائل التراكيب

ب-مسائل العامل

ج-مسائل الذكر والحذف

د مسائل التقدير

المبحث الثاني :المسائل الصرفية :

أ -مسائل التعدي واللزوم

ب- مسألتان في الإعلال والإبدال

ج- مسألة في النسب

د - القياس في عين المضارع من فَعَل ، بفتح العين .

هـ - الفرق بين سقى وأسقى

الخاتمة : ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث .

الفهارس العامة (الآيات – الأحاديث – الشواهد الشعرية – الأعلام – الأماكن – القبائل - الموضوعات - المصادر والمراجع)

طريقة تناول البحث :

سرت في هذا البحث وفق الخطوات الإجرائية الآتية :

١ -جمع المسائل من الكتب الثلاثة التي هي ميدان الدراسة مبتدئاً بأسبقها تأليفاً ، واكتفيت عند تكرار أي مسألة أو اعتراض عند اثنين من المفسرين أو عند ثلاثتهم بمناقشتها عند السابق منهم ؛ حتى لا أقع في تكرار مسألة من مسائل هذه الدراسة .

٢ -تصنيف المسائل ووضع عنوان لكل مسألة .

٣ -تخريج القراءات التي هي محل الخلاف بين أبي الفضل الرازي والمعترضين عليه ، وأعرضت عن تخريج القراءات التي وردت في بعض النصوص وليس فيها توجيه لأبي الفضل أو اعتراض عليه .

٤ -دراسة كل مسألة دراسة وصفية من كتب التفسير والنحو واللغة .

٥ -محاولة الترجيح في كل مسألة بعد دراستها .

وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت في خدمة كتاب الله تعالى من خلال هذا البحث الذي احتضَنَتْهُ جامعةُ أمِ القرى التي تميزت بجهودها في خدمة كتاب الله ولغته الخالدة ، وخَصَّصَتْ كليةَ اللغة العربية للعناية بما شأنه أن يؤصل

لثقافة لغوية ويعنى بتراث لغوي ، وإنني بعد شكر الله تعالى أتقدم بوافر الشكر وخالص الدعاء لعميد كلية اللغة العربية الأستاذ الدكتور صالح بن سعيد الزهراني عميد كلية اللغة العربية.

كما أشكر رئيس قسم الدراسات العليا الدكتور محمد بن علي الدغريري. كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل من أعانني على إنجاز بحثي وأخص بالشكر أستاذي المفضال المشرف على الرسالة الدكتور رياض حسن الخوام الذي فتح لي قلبه قبل أن يفتح لي بيته ومكتبه وهاتفه مرشداً وموجهاً ومصوباً ، وكان متابعاً لي منذ توجيهي للبحث في هذا الموضوع ومساعدتي في اختياره وظل موجهًا لي في كل خطوة خطوتها في هذا البحث .

وقد كان – حفظه الله – بحرصه وجديته ومتابعته أكبر دافع لي لإنجاز هذا البحث في وقت قصير ، وكنت وأنا في قوة شبابي أستمد منه - وقد شاب في تَعلُّمِ العلمِ وتعليمه - النشاطَ والقوةَ ، أسأل الله تعالى أن يبارك في علمه وعمله وأن يحقق له في الخير آماله وأن يجزيه عني خير الجزاء .

وللأستاذين الكريمين اللذين سيشاركان في مناقشة وتقويم هذه الرسالة الشكر والتقدير ، وأعدهما أن تكون ملحوظاتهما محل عنايتي ، ومحطّ اهتمامي .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

الباحث : حسن بن كريدم الزبيدي

الفصل الأول : أبو الفضل الرازي وكتابه(اللوامح) ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : التعريف بأبي الفضل الرازي :

(مولده – نشأته – أساتذته – مؤلفاته – مكانته العلمية – وفاته)

المبحث الثاني : التعريف بكتاب اللوامح في القراءات وأهميته

المبحث الأول : التعريف بأبي الفضل الرازي :

(مولده – نشأته – أساتذته – مؤلفاته – مكانته العلمية – وفاته)

التعريف بأبي الفضل الرازي :

أولاً : اسمه ونسبه ومولده :

هو : عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بُنْدار بن إبراهيم بن جبريل بن محمد بن علي بن سليمان العجلي أبو الفضل الرازي المقرئ النحوي الزاهد. كان فاضلاً ، كثير التصنيف ، عارفًا بالنحو والقراءات والأدب . (١)

ولد بمكة سنة إحدى وسبعين وثلاث مئة . (٢)

ثانياً : نشأته وطلبه للعلم ، وثناء العلماء عليه :

ذكر المترجمون له أنه بدأ بطلب العلم في مكة ، وسمع من شيوخها ثم ارتحل في طلب العلم إلى بلاد كثيرة . (٣)

قال عنه صاحب كتاب المنتخب من السياق :الجوَّال في طلب الحديث في الآفاق ثقةٌ فاضل إمامٌ في القراءات أوحد في طريقته ، دخل نيسابور قديمًا وسمع وحصَّل الفوائد وكان الشيوخ يكرمونه ويعظمونه ، حدَّث بنيسابور قبل العشرين . (٤)

---

(١) انظر التقييد ، لابن نقطة ، البغدادي ، ٢/٨٤-٨٥ ، وانظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ٢/٧٥

(٢) انظر سير أعلام النبلاء ، للذهبي ٣٥/١١٩

(٣) انظر المرجع السابق

(٤) المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور ، للصيرفيني١/٣٣٧

وتحدث الذهبي في سير أعلام النبلاء عن بعض رحلاته في طلب العلم فقال : "وسمع بمكة من أحمد بن فراس ، وعلي بن جعفر السيْرواني الزاهد، ووالده أبي العباس بن بندار ، وبالري من جعفر بن فناكي وببغداد من أبي الحسن الرفاء، وعدة، وبدمشق من عبد الوهاب الكلابي، وبأصبهان من أبي عبد الله بن مندة، وبالبصرة، والكوفة، وحران، وتستر، والرها، وفسا، وحمص، ومصر، والرملة، ونيسابور، ونسا، وجرجان، وجال في الآفاق عامة عمره، وكان من أفراد الدهر علمًا وعملًا" . (١)

وكان يقول : أول سفري في الطلب كنت ابن ثلاث عشرة سنة فكان طَوَافُهُ في البلاد إحدى وسبعين سنة رحمه الله تعالى ورضي عنه.(٢)

(١) سير أعلام النبلاء ، للذهبي١١٩/٣٥

(٢) غاية النهاية ،لابن الجزري ١٦٠/١

ثالثاً : شيوخه :

طلب أبو الفضل الرازي العلم على عدد كبير من الشيوخ ؛ كيف لا وقد أفنى عمره في الترحال في طلب العلم كما تقدم معنا في نشأته ، وسأورد الآن بعض أسماء شيوخه الذين ذكَرَتْهُم الكتبُ التي ترجمت له فمنهم :

أ - شيوخه بمكة :

١ -أحمد بن محمد بن زكريا أبو العباس النسوي ، قال ابن الجزري : " قرأ عليه الإمام أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي بمكة توفي سنة ٣٩٥هـ ". [١]

٢ -علي بن جعفر السيرواني الزاهد حدث عن إبراهيم الخواص وأبي بكر الشبلي ، توفي بمكة في شهر محرم سنة ٣٩٦هـ . [٢]

٣ -أحمد بن إبراهيم بن فراس العبقسي المكي ، قال عنه أبو نصر السَّجزي : كان من كبار أهل زمانه ، وإليه الرحلة في أوانه ، توفي سنة ٤٠٤هـ [٣]

٤ -والده أحمد بن الحسن بن بندار أبو العباس الرازي المكي ، كان إمامًا شيخاً للحرم توفي سنة ٤٠٩هـ .[٤]

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ٤٩/١

(٢) انظر توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة ، للقيسي ٢٤١/٥ ، وانظر وفيات المصريين ، للحبّال٤٦/١

(٣) انظر سير أعلام النبلاء ، للذهبي ١٧٤/٣٣

(٤) انظر المرجع السابق ٢٨٩/٣٣

ب- شيوخه في القراءات :

١ -أبو عبد الله الحسين بن عثمان المجاهدي ، تلميذ ابن مجاهد ، توفي سنة ٤٠٠هـ .[١]

٢ -أبو الحسن علي بن داود الداراني ، مقرئ دمشق .[٢]

٣ -أبو الحسن علي بن أحمد بن عمر بن حفص الحمامي مقرئ العراق ، توفي سنة ٤١٧هـ .[٣]

ج- ومن شيوخه الذين روى عنهم في كتابه فضائل القرآن :

١ -جعفر بن عبد الله بن يعقوب بن فناكي موصوف بالعدالة وحسن الديانة ، وهو آخر من حدث عن الروياني توفي سنة ٣٨٣هـ ، سمع منه أبو الفضل بالري .[٤]

٢ -القاضي المحدث، أبو الحسن، علي بن الحسين بن بندار بن عبد الله بن خير الأذني توفي سنة ٣٨٥هـ .[٥]

٣ -محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة أبو عبد الله العبدي الأصبهاني قال عنه ابن الجزري : " الحافظ الكبير الجوَّال صاحب التصانيف إمام كبير، جال الأقطار وانتهى إليه علم الحديث بالأمصار، لا نعلم أحداً رحل كرحلته ولا كتب ككتابته ؛ فإنه بقي في

---

(١) انظر تاريخ دمشق ١٠٢/١٤ ، وغاية النهاية ٥٠٥/١ .

(٢) تذكرة الحفاظ ، للذهبي ٣/ ١٧٦ ، وغاية النهاية ٥٠٥/١

(٣) تاريخ بغداد ٢٣٢/١٣ ، وانظر سير أعلام النبلاء للذهبي ٣٩٨/٣٣

(٤) التقييد ، لابن نقطة ٢٧٠/١ ، وانظر سير أعلام النبلاء ، للذهبي ١٢/٣٢

(٥) انظر سير أعلام النبلاء ، للذهبي ٥٠/٣٢

الرحلة أربعين سنة وكتب بخطِّه فيها عدةَ أحمال ثم عاد إلى وطنه شيخاً وقد كتب عن ألف وسبعمائة شيخ ... توفي سنة ٣٩٥هـ وسمع منه أبو الفضل بأصبهان " . (١)

٤ -أحمد بن فارس بن زكريا القزويني المالكي نزيل همذان ، وصاحب كتاب: (المجمل) توفي سنة ٣٩٥هـ . (٢)

٥ -عبد الوهاب بن الحسن بن الوليد بن موسى ابن سعيد بن راشد بن يزيد بن قندس بن عبد الله أبو الحسين الكلابي وسمع منه أبو الفضل بدمشق توفي سنة ٣٩٦هـ .(٣)

٦ -محمد بن أحمد بن علي بن الحسين أبو مسلم الكاتب ، الإمام العالم المقرئ ، توفي سنة ٣٩٩هـ .(٤)

٧ -أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد بن يوسف السامري الرَّفاء.

حدَّث عن إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي، وحمزة بن القاسم، وغيرهما ، توفي سنة ٤٠٢ هـ .(٥)

٨ -أحمد بن عثمان بن جعفر أبو الحسين المؤدب، روى القراءة عرضاً عن الشذائي وعبد الجليل بن محمد، قرأ عليه عبد الرحمن بن أحمد الرازي . (٦)

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ،لابن الجزري ٣٢١/١

(٢) انظر سير أعلام النبلاء ، للذهبي ٩٣/٣٣

(٣) انظر تاريخ دمشق ، لابن عساكر ٣١٤/٣٧

(٤) انظر تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ٢/ ١٦٨ ، وانظر سير أعلام النبلاء ، للذهبي ٣٦٩/٣٩

(٥) انظر سير أعلام النبلاء ، للذهبي ٧٦/٣٣

(٦) غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ١٨/١

٩ محمد بن جعفر بن محمد بن هارون أبو الحسين التميمي الكوفي ، الإمام المقرئ المسند ، صنَّف مختصراً في النحو ، وصنَّف كتاب الملح والنوادر ، وكتاب تاريخ الكوفة ، وغير ذلك ، توفي سنة ٤٠٢هـ . [١]

١٠ - محمد بن محمد أبو طاهر الزِّيادي النيسابوري ، الإمام الفقيه العلامة ، وكان بصيرًا بالعربية ، وإمامًا في الحديث والفقه الشافعي ، توفي سنة ٤١٠هـ . [٢]

١١ - أبو بكر، أحمد بن أبي علي الحسن بن الحافظ أبي عمرو أحمد بن محمد بن أحمد بن حفص بن مسلم بن يزيد، الحرشي الحيري النيسابوري الشافعي ، الإمام الحافظ ، مسند خراسان ، توفي في شهر رمضان سنة ٤٢١هـ ، وله ست وتسعون سنة . [٣]

١٢ - منصور بن نصر بن عبد الرحيم أبو الفضل السمرقندي ، الإمام الثقة ، عاش نحوًا من مئة عام ، وتوفي سنة ٤٢٣هـ . [٤]

١٣ - حمزة بن يوسف بن إبراهيم أبو القاسم السهمي ، الأمام الحافظ المتقن محدث جرجان ، وهو صاحب كتاب (تاريخ جرجان) ، توفي سنة ٤٢٨هـ . [٥]

---

(١) انظر تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ٥٤٣/٢ ، وانظر بغية الوعاة ، للسيوطي ٦٩/١

(٢) انظر سير أعلام النبلاء ، للذهبي ٢٦٧/٣٣

(٣) المرجع السابق ٣٥٦/١٧

(٤) المرجع السابق ٣٦٨/١٧

(٥) انظر التقييد ، لابن نقطة ٣١١/١

وقد ذكر ابن الجزري من شيوخه أيضًا غير ما سبق :

١ -أحمد بن يحيى .
٢ -أبو نصر أحمد بن علي السناني .
٣ -أبو عبد الله اللالكي .
٤ -أبو بكر الجامدي .
٥ -أبو القاسم الجناباذي .
٦ -القاضي أبو الحسين علي بن الحسين البصري .
٧ -محمد بن أحمد الدينوري .
٨ -أبو الفرج النهرواني .

١٠- بكر بن شاذان .

١١- أبو أحمد الفرضي

١٢- طاهر بن غلبون (وهو صاحب كتاب"التذكرة في القراءات"ت ٣٩٩هـ).

١٣-عيسى بن سعيد بن آدام .

١٤-أبو بكر أحمد بن محمد الشامي .

١٥-الحسن بن محمد الفحام .

١٦- أبو الحسين محمد بن أحمد بن المعتمد . [١]

(١) انظر غاية النهاية لابن الجزري (تحقيق د / علي محمد عمر) ١/ ٥٠٥-٥٠٦

رابعاً : تلاميذه :

أخذ العلم عن أبي الفضل الرازي عددٌ من الأئمة ، نذكر منهم من عددهم ابن الجزري والإمام الذهبي عند ترجمتهم لأبي الفضل الرازي [١]وأشهرهم :

١ ـ محمد بن إبراهيم بن محمد بن يحيى بن سختويه بن عبد الله المزكي أبو عبد الله بن اسحاق المحدث ابن المحدث بيته بيت الحديث والتزكية والعدالة ، توفي سنة ٤٢٧هـ . [٢]

٢ ـ أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، أبو بكر، المعروف بالخطيب، صاحب كتاب تاريخ بغداد ، أحد الحفاظ المؤرخين المقدمين، توفي سنة ٤٦٣هـ . [٣]

٣ ـ يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سوادة أبو القاسم الهذلي البِسْكَري [٤]، الأستاذ الكبير الرحال ، والعلم الشهير الجوال ، صاحب الكامل ، وقرأ عليه القراءات ، توفي سنة ٤٦٥هـ . [٥]

٤ ـ أحمد بن عبد الملك بن علي أبو صالح المؤذن النيسابوري الحافظ ، توفي سنة ٤٧٠هـ . [٦]

---

(١) انظر غاية النهاية لابن الجزري ١٦٠/١ ، وانظر سير أعلام النبلاء للذهبي ١١٩/٣٥

(٢) المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور ، للصيرفيني ٣١/١

(٣) انظر التقييد ، لابن نقطة ١٦٩/١

(٤) ورد في بعض النسخ اليشكري ، وهو تصحيف نبهني عليه أستاذي الدكتور علي بن محمد النوري وقال إنه نسبة إلى بسكرة مدينة في الجزائر .

(٥) انظر غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ٤٥٤/١

(٦) انظر التقييد ، لابن نقطة ١٥٩/١

٥ -عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن علي بن محمد أبو معشر الطبري القطان الشافعي شيخ أهل مكة ، وألف كتاب التلخيص في القراءات ، وكتاب سوق العروس ، وكتاب طبقات القراء ، وكتاب العدد ، توفي بمكة سنة ٤٧٨هـ .[١]

٦ -الحداد الشيخ الامام، المقرئ المجود، المحدث المعمر، مسند العصر، أبو علي الحسن بن أحمد بن الحسن بن محمد بن علي بن مهرة الاصبهاني الحداد، شيخ أصبهان في القراءات والحديث جميعًا ، توفي سنة ٥١٥هـ .[٢]

٧ -الدَّقاق الحافظ الأوحد، المفيد الرَّحَّال، أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن محمد الأصبهاني الدقاق، توفي سنة ٥١٦هـ .[٣]

٨ -ابن الإخشيذ الشيخ الأمين، المسند الكبير، أبو سعد إسماعيل بن الفضل بن أحمد بن محمد بن علي بن الإخشيذ الأصبهاني التاجر، ويعرف بالسراج، توفي سنة ٥٢٤هـ .[٤]

٩ -محمد بن سالبة بن علي بن حمويه أبو عبد الله الشيرازي ، قرأ على الإمام أبي الفضل الرازي .[٥]

---

(١) انظر غاية النهاية ، لابن الجزري ١٧٧/١، وانظر

(٢) انظر سير أعلام النبلاء ، للذهبي ٢٨٣/٣٧

(٣) انظر سير أعلام النبلاء ، للذهبي ٤٤٢/٣٧

(٤) انظر سير أعلام النبلاء ، للذهبي ١٧/٣٨

(٥) غاية النهاية ، لابن الجزري ٣٣٩/١

١٠- منصور بن محمد بن الحسن بن محمد بن سليم ، شيخ أبي العلاء، روى القراءات عن أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي، روى القراءات عنه الحافظ أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني.[١]

١١- محمد بن إبراهيم بن محمد بن سعدويه أبو سهل الأصفهاني ، حدَّث ببغداد وبأصفهان ببعض مسند أبي بكر محمد بن هارون الروياني ، وهو القدر المسموع من أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي ، توفي سنة ٥٣٠هـ .[٢]

١٢- الخلال الشيخ الإمام الصدوق، مسند أصبهان أبو عبد الله الحسين بن عبد الملك بن الحسين بن محمد بن علي الأصبهاني الخلال، الأثري الأديب، ولد في صفر سنة ثلاث وأربعين وأربع مئة وسمع أحمد بن محمود الثقفي، وإبراهيم بن منصور سبط بحرويه، وعبد الرزاق بن شمة، وأبا الفضل عبدالرحمن بن أحمد الرازي وتوفي سنة ٥٣٢هـ .[٣]

١٣- فاطمة بنت البغدادي الشيخة العالمة الواعظة الصالحة المعمرة، مسندة أصبهان، أم البهاء، فاطمة بنت محمد بن أبي سعد أحمد بن الحسن بن علي بن البغدادي الأصبهاني ، مولدها بعد الأربعين وأربع مئة ، وسمعت من: أحمد بن محمود الثقفي، وإبراهيم بن منصور، وأبي الفضل عبدالرحمن بن أحمد الرازي المقرئ، وسعيد بن أبي سعيد العيار، توفيت سنة ٥٣٩هـ .[٤]

---

(١) انظر غاية النهاية ، لابن الجزري ٤١٤/١

(٢) انظر التقييد ، لابن نقطة ٦/١

(٣) انظر سير أعلام النبلاء ، للذهبي ٧٨/٣٨

(٤) المرجع السابق ١٤١/٣٩

ولم يذكر ابن الجزري من تلاميذه غير المزكي والهذلي اكتفاء بشهرتهما عن سواهما .

خامساً :مؤلفاته :

لأبي الفضل الرازي مؤلفات كثيرة ، قال السمعاني عنه : " كان كثير التصانيف "(١) ومنها :

أ : الكتب المطبوعة :

١ -فضائل القرآن وتلاواته ، طبع بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري ، بدار البشائر الإسلامية ،سنة الطبع : ١٤١٥هـ .

٢ -أحاديث في ذم الكلام وأهله ، طبع بتحقيق الدكتور ناصر بن عبد الرحمن الجديع ، الطبعة الأولى ، سنة الطبع : ١٤١٧هـ .

٣ -معاني الأحرف السبعة ، طبع بتحقيق الدكتور ضياء الدين عتر ، بدار النوادر ، يقع في مجلد صفحاته ٦٠٧ صفحة .

ب : الكتب المخطوطة :

١-حروف عبد الله بن عامر اليحصبي الشامي والاختلاف بين الصحابة ، مخطوطة برلين رقم ٦٣١ ، والفاتيكان رقم ٥٨٢ .

٢-شرح حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف ، المكتبة الأحمدية بحلب ، رقم ٨٨٤ .

---

(١) المرجع السابق ١٢١/٣٥

ج : الكتب المفقودة :

١-اللوامح أو اللوائح ، نقل عنه أبو حيان والسمين الحلبي والآلوسي .

٢-جامع الوقوف ، ذكره ابن الجزري . ولم يذكر له مصنفًا غيره ، وإن أشار إلى سواه ، وجعله معْلمًا في ترجمته له فقال عنه : " ... مؤلف كتاب " جامع الوقوف " وغيره " (١)

سادساً :مكانته العلمية وثناء العلماء عليه :

أثنى كثيرٌ ممن ترجموا لأبي الفضل الرازي عليه ؛ لسعة علمه واستقامة نهجه فهذا الإمام الذهبي يلقبه : بالإمام القدوة شيخ الإسلام ، وفي حديثه عن علمه وترحاله في طلب العلم يقول في موضع آخر : " جال في الآفاق عامة عمره، وكان من أفراد الدهر علمًا وعملًا ".(٢) وقد وصفه كثير ممن ترجموا له بأوصاف تدل على إمامته فوصفه ابن الجزري بقوله :" الإمام المقرئ شيخ الإسلام الثقة الورع الكامل " (٣) ، وكان زاهدًا لم يطلب العلم من أجل الدنيا بل طلبه تعبدًا فكان منشغلاً به طوال حياته قال عنه السمعاني: كان مقرئًا فاضلًا، كثير التصانيف، حسن السيرة، زاهدًا، متعبدًا، خشن العيش، منفردًا، قانعًا، يقرئ ويسمع في أكثر أوقاته . (٤) وفي الغاية : " قانعًا باليسير ، يقرئ أكثر أوقاته ، ويروي الحديث " (٥)

---

(١) انظر غاية النهاية ، لابن الجزري ٣٦١/١

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي ١٢١/٣٥

(٣) غاية النهاية ، لابن الجزري ٣٦١/١

(٤) انظر سير أعلام النبلاء ، للذهبي ١٢١/٣٥

(٥) غاية النهاية ، لابن الجزري ٣٦١/١

ولم يكن عالمًا بالقراءات فحسب بل ألَمَّ بكثير من العلوم وبرع فيها قال عنه يحيى بن مندة : ثقة ورع متدين عارف بالقراءات والروايات ، عالم بالأدب والنحو ، وهو مع هذا أكبر من أن يدل عليه مثلي ، وهو أشهر من الشمس وأضوأ من القمر ، ذو فنون من العلم رحمه الله ، وكان شيخا مهيبًا منظورًا فصيح اللسان حسن الطريقة كبير الوزن . (١)

ومع سعة علمه وتقدير العلماء له إلا أنه كان يتخفى عن الناس ، فلم يطلب العلم للشهرة ؛ بل كان إذا اشتهر في مكان رحل منه إلى غيره ، يقول عنه عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي : " كان ثقة، جوالًا، إمامًا في القراءات، أوحد في طريقته، كان الشيوخ يعظمونه، وكان لا يسكن الخوانق، بل يأوي إلى مسجد خراب، فإذا عرف مكانه نزح، وكان لا يأخذ من أحد شيئًا، فإذا فتح عليه بشيء آثر به " . (٢)

سابعًا : شعره :

عند دراستنا لسيرة أبي الفضل الرازي نجد أن بعضهم ذكر أن له شعرًا فقال ابن الجزري : " وله شعر رائق في الزهد ، وقال أبو عبد الله الخلال : " خرج الإمام أبو الفضل الرازي من أصبهان متوجهًا إلى كِرمان فخرج الناس يشيعونه ، فصرفهم وقد الطريق وحده وقال :

إذا نحن أدلجنا وأنت إمامنا كفى لمطايانا بذكراك حاديا " (٣)

---

(١) انظر التقييد ، لابن نقطة ٨٤/٢

(٢) سير أعلام النبلاء ، للذهبي ١٢١/٣٥

(٣) غاية النهاية ، لابن الجزري ١/ ٥٠٦ – ٥٠٧

ثامنًا :وفاته :

توفي أبو الفضل الرازي رحمه الله في بلد أوشير من بلاد نيسابور في شهر جمادى الأولى سنة ٤٥٤ هـ ، وله من العمر أربع وثمانون سنة رحمه الله تعالى . (١)

(١) انظر المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور ٣٣٧/١ ، وانظر سير أعلام النبلاء ، للذهبي ١٢١/٣٥، وانظر غاية النهاية لابن الجزري ١٦٠/١

المبحث الثاني : التعريف بكتاب اللوامح في القراءات وأهميته

التعريف بكتاب اللوامح في القراءات الشاذة وأهميته :

تمهيد :

يُعد كتاب اللوامح من أهم الكتب المؤلفة في القراءات الشاذة ، وذلك لأنه من أقدم المصنفات في هذا العلم ، وقد اعتمد عليه غيرُ واحدٍ ممن جاؤوا بعده ، فنقل عنه ابن حجر في فتح الباري[١] ، ونقل عنه أبو حيان في البحر المحيط ، ونقل عنه السمين الحلبي في الدر المصون ، ونقل عنه جلال الدين السيوطي في الإتقان [٢].

ويبدو أن هذا الكتاب قد فُقِد في وقت مبكر ، فلا أعرف من نقل عن هذا الكتاب بعد هؤلاء إلا الآلوسي في روح المعاني ، ومعلوم أن الآلوسي اعتمد على كتب التفسير قبله ،وكان من أشهر الكتب التي اعتمد عليها الآلوسي في تفسيره البحرُ المحيط لأبي حيان ، وكذلك لا نكاد نجد للآلوسي نقولاً عن أبي الفضل الرازي غير التي ذكرها أبو حيان في تفسيره مما يقوي قولنا بأنه لم ينقل عن كتاب اللوامح مباشرة .

وكذلك نجد صاحب كتاب اللباب من علوم الكتاب نقل عن صاحب اللوامح في مواطن كثيرة ، والمعلوم أن مؤلفه ابن عادل الحنبلي قد سبك كتاب الدر المصون للسمين الحلبي بأكمله في تفسيره فمعنى هذا أنه لم ينقل عن كتاب اللوامح مباشرة .

---

(١) نقل عنه ابن حجر في الحديث عن الاختلاف في نزول القرآن على سبعة أحرف ، انظر فتح الباري ٣٢/٩

(٢) نقل عنه السيوطي عند حديثه عن اختلاف الأقوال في نزول القرآن على سبعة أحرف ، ونقل عنه عند حديثه عن المراقبة في الوقف انظر الإتقان ٣١٣/١ وانظر ٥٥٧/١ .

عنوان الكتاب :

اخْتُلِف في عنوان هذا الكتاب فورد عند بعض المؤلفين باسم اللوائح وورد عند بعضهم باسم اللوامح .

أما تسميته باللوائح فقد ورد عند ابن حجر في الفتح في موضع واحد(١) ، وورد عن السمين الحلبي في موضع واحد أيضًا (٢) ، وورد عند الآلوسي مرة واحدة . (٣)

أما تسميته باللوامح فقد وردت عند :

أبي حيان في البحر المحيط ، وعند السمين الحلبي في كل موضع ذكر الكتاب عدا الموضع السابق ، وعند الآلوسي في كل موضع ذكر الكتاب عدا الموضع السابق .

وذكره أصحاب كتب التراجم باسم اللوامح أيضاً كما عند حاجي خليفة في كشف الظنون . (٤) والبغدادي في هدية العارفين . (٥)

ونقل ابن هشام في مغني اللبيب والسيوطي في الإتقان بعض آراء أبي الفضل الرازي ونسبوها إلى صاحب اللوامح . (٦)

---

(١) انظر فتح الباري ، لابن حجر العسقلاني ٣٢/٩

(٢) انظر الدر المصون ، للسمين الحلبي ٢٧٣/٥

(٣) روح المعاني ، للآلوسي ٤٢٢/٦

(٤) كشف الظنون ، لحاجي خليفة ١٥٦٧/٢

(٥) هدية العارفين ، للبغدادي ٥١٧/١

(٦) مغني اللبيب ، ابن هشام ٦٦٦/٢ ، وانظر الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ١٣١/١

ولو قال قائل بأن اسم الكتاب : اللوامح واللوائح في القراءات الشاذة لجمع بين القولين وأنهى الخلاف في هذه القضية ، لكن قوله يحتاج إلى دليل .

والذي أميل إليه أن عنوان الكتاب هو اللوامح في القراءات الشاذة ؛ لقلة المواضع التي ذكر فيها باسم اللوائح ، فلعل ذلك من قبيل الأخطاء الطباعية أو خطأ النساخ ، إضافة إلى أنَّ أبا حيان لم يذكره إلا باسم اللوامح ، وأبو حيان هو أكثر من نقل عن هذا الكتاب مما يجعلنا نعتقد بأن الكتاب كان بين يديه فهو أدرى به من غيره .

أهمية الكتاب :

ليس الكتاب بين أيدينا لنتمكن من الحكم على أهميته ، غير أن أهمية هذا المصنف تظهر مما يأتي :

١ ـ يعد هذا الكتاب من أقدم الكتب التي ألفت في القراءات الشواذ وتوجيهها ، فمؤلفه عاش ما بين : ٣٧١هـ - ٤٥٤هـ .
٢ ـ اعتمد عليه كبار العلماء من بعده كأبي حيان والسمين الحلبي والسيوطي .
٣ ـ تضمن قراءات وتوجيهات نافعة ، اكتفى أبو حيان أحيانًا بالتوجيه الذي ذكره صاحب اللوامح في قراءة من القراءات الشاذة . (١)

(١) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٤٦/٥

ومن المؤسف أن يكون مثل هذا الكتاب في قيمته العلمية مفقوداً ، وذكر حازم حيدر أحد المهتمين بعلم القراءات أن المخطوطة التي بحلب والمتضمنة حديث " أنزل القرآن على سبعة أحرف " هي قطعة من كتاب اللوامح (١) ولعل الأيام تكشف لنا عن وجود مخطوطة من هذا الكتاب ؛ الذي إن ظهر فسيكون مرجعاً رئيساً في توجيه القراءات الشاذة ، والله أعلم

(١) انظر علوم القرآن بين البرهان والإتقان ، حازم حيدر ٣٥٩

الفصل الثاني : نقد آراء أبي الفضل الرازي النحوية والصرفية .

المبحث الأول: المسائل النحوية

أ -مسائل التراكيب

ب - مسائل العامل

ج- مسائل الذكر والحذف

د- مسائل التقدير

هـ - مسائل الأدوات

المبحث الثاني :المسائل الصرفية :

أ -مسائل التعدي واللزوم

ب - مسألة في الإعلال والإبدال

ج- مسألة في النسب

د- القياس في عين المضارع من فعل

د- أصل أفئدة ومفردها

هـ - الفرق بين سقى وأسقى

المبحث الأول: المسائل النحوية

أ-مسائل التراكيب

ب-مسائل العامل

ج- مسائل الذكر والحذف

د- مسائل التقدير

هـ - مسائل الأدوات

أ -مسائل التراكيب

المسألة الأولى : تخريج عودة الضمير في قراءة : " فتأتيهم بغتة " على المذكر .

المسألة الثانية : حكمُ إلحاقِ علامة التأنيث للفعل إذا فُصِل عن فاعله المؤنث تأنيثاً مجازياً بحرف جر زائد .

تخريج عودة الضمير في قراءة : " فتأتيهم بغتة " على المذكر

قال الله تعالى :﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٢٠١﴾ فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٠٢﴾ ﴾ [الشعراء٢٠١-٢٠٢]

رأي صاحب اللوامح :

قال أبو حيان في البحر المحيط : وقرأ الجمهور : (فيأتيهم) ، بياء ، أي العذاب.

وقرأ الحسن ، وعيسى : بتاء التأنيث [١]، أنَّثَ على معنى العذاب لأنه العقوبة ، أي فتأتيهم العقوبةُ يومَ القيامة ، كما قال : أتته كتابي ، فلما سُئل قال : أو ليس بصحيفة؟

قال الزمخشري : فتأتيهم بالتاء ، يعني الساعة.

وقال أبو الفضل الرازي : أنَّث العذاب لاشتماله على الساعة ، فاكتسى منها التأنيثَ ، وذلك لأنهم كانوا يسألون عذابَ القيامة تكذيباً بها ، فلذلك أنَّث.

ولا يكتسى المذكرُ من المؤنث تأنيثاً إلا إن كان مضافاً إليه نحو : اجتمعت أهلُ اليمامة وقُطِعَت بعضُ أصابعه ، وشَرقت صدرُ القناةِ ، وليس كذلك.[٢]

([١]) القراءة نسبت في المحتسب ١٣٣/٢ ، والكشاف ٣٢٦/٣ إلى الحسن ، وزاد في البحر المحيط ٤٤٣/٨ : عيسى وفي مختصر ابن خالويه ،١٠٩ ، نسبها للحسن وعيسى ، ولكنها بـ " أن يأتهم " بدل فيأتيهم ، فالقراءة من حيث تذكير الفعل كقراءة الجمهور ، بالياء عودًا على" العذاب " .

([٢]) البحر المحيط ، لأبي حيان ٤١/٧

الدراسة :

اخْتُلِف في عودة الضمير في قراءة قوله تعالى: "فتأتيهم بغتة" على ثلاثة أقوال :

القول الأول : الضمير يعود على الساعة ،وهو قول ابن جني وعلَّل الإضمار بقوله :" الفاعلُ المضمر الساعةُ ، أي فتأتيهم "الساعةُ " بغتةً ،فأضمرها لدلالة العذاب الواقع فيها عليها ، ولكثرة ما تردد في القرآن من ذِكرِ إتيانها " [1] وتبعه في هذا القول الزمخشري ، ووافقهما العكبري محتجًا بذكرها صريحةً في مواضعَ أخرى [2] وكأنه يشير إلى :

قولـــه تعـــالى : ﴿ أَفَأَمِنُوٓاْ أَن تَأۡتِيَهُمۡ غَٰشِيَةٞ مِّنۡ عَذَابِ ٱللَّهِ أَوۡ تَأۡتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةٗ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ١٠٧ ﴾ [يوسف:١٠٧]

وقولـــه : ﴿ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي مِرۡيَةٖ مِّنۡهُ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةً أَوۡ يَأۡتِيَهُمۡ عَذَابُ يَوۡمٍ عَقِيمٍ ٥٥ ﴾ [الحج:٥٥]

وقولـــــه : ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأۡتِيَهُم بَغۡتَةٗ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ٦٦ ﴾ [الزُّخرُف:٦٦]

([1]) انظر المحتسب ، لابن جني ١٣٣/٢

([2]) انظر الكشاف ، للزمخشري ٣٢٦/٣ ، وانظر إعراب القراءات الشواذ ، للعكبري ٢٢٧/٢

وقوله : ﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً ۖ فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا ۚ فَأَنَّىٰ لَهُمْ إِذَا جَآءَتْهُمْ ذِكْرَىٰهُمْ ﴿١٨﴾ ﴾[محمد:١٨]

فقد صرح في كل هذه الآيات بأن فاعلَ الإتيان هو الساعة ؛ حيث وقعت الساعة فاعلاً ظاهرًا في الآيتين الأوليين ، وورد الفاعلُ ضميرًا يعود على الساعةِ في الآيتين الأخريين .

القول الثاني : الضمير يعود على العذاب ، لأنه في تأويل العقوبة وهو قول أبي حيان ، واحتج أبو حيان لقوله بأن هذا التركيبَ واردٌ في كلام العرب كما قال : أتته كتابي ، فلما سُئل قال : أو ليس بصحيفة ؟ (١) والقصة أوردها ابن جني في الخصائص قال : حَكَى الأصمعيّ عن أبي عمرو قال سمعت رجلاً من اليمن يقول :" فلان لَغُوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها " فقلت له : أتقول جاءته كتابي ؟! قال نعم أليس بصحيفة ؟ (٢)

القول الثالث : الضمير يعود على العذاب ، وأنَّثَه لاشتماله على الساعة فاكتسب منها التأنيث، وهو قول أبي الفضل الرازي ، وعلَّل ذلك بقوله: وذلك لأنهم كانوا يسألونَ عذابَ القيامة تكذيباً بها ، فلذلك أنَّث.

واعترض أبو حيان على أبي الفضل الرازي بأن المذكر لا يكتسب من المؤنث تأنيثاً إلا

(١) البحر المحيط ، لأبي حيان ٤١/٧

(٢) الخصائص ، لابن جني ٢٥٠/١

إذا كان مضافاً إليه ، وهذا غيرُ متحقق هنا [١] ووصف الآلوسي رأيَ أبي الفضل بأنه في غاية الغرابة ، وحاول الآلوسي أن يتلمَسَ الأسبابَ التي دفعت أبا الفضل إلى هذا القول فقال :" وكأنه اعتبرَ إضافةَ العذابِ إلى الساعة معنىً ، بناءً على أن المراد بزعمه حتى يروا عذابَ الساعة الأليمَ ، وقال : باكتسائه التأنيث منها بسبب إضافته إليها لأن الإضافة إلى المؤنث قد تكسي المضاف المذكر التأنيث كما في قوله :

كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدَّمِ ... [٢]

ولم أر أحداً سبقه إلى ذلك " [٣]

وحين نعود إلى كتب النحاة نجد أنهم ضعّفوا تأنيث المذكر يقول ابن جني : " وتذكير المؤنث واسع جدا لأنه رد فرع إلى أصل ؛ لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب " [٤] ووصف ابن جني في سر صناعة الإعراب تأنيث المذكر بأنه من قبيح الضرورة [٥] ولم يذكر النحاة أن المذكر يكتسب من المؤنث التأنيث إلا في باب الإضافة ، واشترطوا في ذلك أن يستغني الكلام عن المضاف بالمضاف إليه ، ذكر سيبويه في الكتاب أنه ورد في بعض الكلام : ذهبت بعض أصابعه وعلل ذلك بقوله : " وإنما أنث

---

(١) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٤٤٣/٨

(٢) عجز بيت للأعشى ، وصدره : ونشرقَ بالقولِ الذي قدْ أذعتهُ ، انظر ديوان الأعشى ٢/ ٥٩

(٣) روح المعاني ، للآلوسي ١٢٧/١٠

(٤) الخصائص ، لابن جني ٤١٥/٢

(٥) انظر سر صناعة الإعراب ، لابن جني ١٢/١

البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه، لأنه لو قال: ذهبت عبد أمك لم يحسن " وخرَّج على ذلك قراءة (تلتقطه بعض السيارة) [١] وأكد الرضي هذا الوجه بقوله :"وقد يكتسي المضاف التأنيث من المضاف إليه، إن حَسُن الاستغناءُ في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف إليه ، يقال: سقَطَتْ بعضُ أصابعه، إذ يصح أن يقال: سقطت أصابعُه، بمعناه ". [٢]

وليست هذه الآية التي بين أيدينا من قبيل الإضافة حتى تندرج تحت هذا الحكم .

الترجيح :

يبدو من الأقوال السابقة أنَّ الأخذ بقول ابن جني ومن تبعه هو الأرجح ، وترجِّحه الآياتُ التي ذَكَرَتِ الساعةَ مصرحاً بها في مواضع أخرى ، ثم إن القول برأي أبي حيان قولٌ قوي أيضًا ؛ وذلك لأن فيه موافقة وجهٍ مشهور من وجوه العربية قال عنه ابن هشام في المغني ، وهو يتحدث عن أن الشيء يعطى حكم ما أشبهه في معناه :" وهذا البابُ واسعٌ " وأورد عليه أمثلةً كثيرة.[٣] ، أما قول أبي الفضل الرازي فهو قولٌ ضعيف يَرِدُ عليه بأن المذكر لا يكتسب من المؤنث تأنيثاً إلا في باب الإضافة ، والله أعلم .

---

(١) الكتاب ، لسيبويه ١١/١

(٢) شرح الرضي على الكافية ، للأستراباذي ٢١٥/٢

(٣) انظر مغني اللبيب ، لابن هشام ٧٨٣/٢

حكمُ إلحاقِ علامة التأنيث بالفعل إذا فُصِل عن فاعله المؤنث تأنيثاً مجازياً بحرف جر زائد

قال تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧﴾﴾ [المجادلة:٧]

رأي صاحب اللوامح :

قال أبو حيان في البحر المحيط : وقرأ الجمهور : ما يكون بالياء ؛ وأبو جعفر وأبو حيوة وشيبة : بالتاء [١]لتأنيث النجوى .

قال صاحب اللوامح : وإن شُغِلتْ بالجار ، فهي بمنزلة : ما جاءتني من امرأة ، إلا أن الأكثر في هذا الباب التذكيرُ على ما في العامة ، يعني القراءة العامة ، قال : لأنه مسندٌ إلى : (مِن نَّجْوَى) وهو يقتضي الجنس ، وذلك مذكر . انتهى . وليس الأكثر في هذا الباب التذكير ، لأن من زائدة،فالفعل مسند إلى مؤنث،فالأكثر التأنيث ، وهو القياس .[٢]

الدراسة :

قرأ الجمهور قوله تعالى " ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم " بالياء " يكون " وقرأ أبو جعفر وأبو حيوة وشيبة بالتاء " تكون " واختُلِفَ في أي القراءتين أجود .

---

(١) القراءة في تفسير الطبري ٢٣٧/٢٣ ، النشر ٢٨٥/٢ أبو جعفر ، وزاد في مختصر ابن خالويه ١٥٤ والمحتسب ٣١٥/٢ أبا حيوة ، وفي البحر المحيط ٢٣٣/٨ أبو جعفر وأبو حيوة وشيبة .

(٢) البحر المحيط ، لأبي حيان ٢٣٣/٨

وليس ثمة خلافٌ في جواز إثبات التاء أو حذفها من الفعل المسند إلى فاعل مؤنث تأنيثاً مجازياً ،قال المبرد مؤكداً هذا الحكم " ولو كان مؤنثُ الاسم لا معنى لتأنيث ولا تذكير تحته كالدار والنار ، وما كان غير ذلك مما ليست له حقيقة التأنيث لجاز أن تذكِّر الفعلَ إن شئت فتقول : أُطْفِئَ نارُك وجاءَ نساؤك لأن هذا إنما هو تأنيث الجمع كما قال جل ثناؤه : ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴿٣٠﴾﴾ [يوسف:٣٠]وقال : ﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ ﴿٢٧٥﴾﴾ [البقرة:٢٧٥]وقال : ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ ﴿٦٧﴾﴾ [هود:٦٧] " [1]

وإنما وقع الخلاف بين النحاة في أي الوجهين أولى ؟ فذهب ابن جني في كتاب اللمع إلى التفصيل في هذه المسألة فالحكم عنده متغيرٌ بتغير الجملة ؛ فالإلحاق أولى إذا لم يُفصَل بين الفعل والفاعل ،وتركُ الإلحاقِ أولى إذا حصل بينهما فصل،يقول :" فإن كان التأنيث غير حقيقي كنت في إلحاق التاء وتركها مخيرًا تقول حَسُنت دارُك واضطرمت نارُك وإن شئت حَسُن واضْطَرمَ إلا أن إلحاقها أحسن من حذفها ، فإن فصَلتَ بين الفعل والفاعل ازداد ترك العلامة حسنا تقول : حَسُنَ اليومَ دارُك واضطرمَ الليلةَ نارُك ". [2]

(١) المقتضب ، للمبرد ٢٢٥/١

(٢) اللمع في العربية ، لابن جني ٣٢/١

وعلى مذهب ابن جني سار الرضي في شرح الكافية وعلل ذلك بإظهار فضل الحقيقي على غيره فقال :" وإن كان الظاهرُ غيرَ حقيقي التأنيث، فان كان متصلاً ، نحو : طلعت الشمسُ، فإلحاق العلامة أحسنُ من تركها، والكلُ فصيحٌ، وإن كان منفصلاً فترك العلامة أحسن، إظهارًا لفضل الحقيقي على غيره " (١)

واعترض الدماميني مَنْ قال بأن تركَ علامة التأنيث بالفعل إذا كان الفاعل غير حقيقي التأنيث وكان الفاعل منفصلاً أجودُ من إلحاقها ، فقال بعد أن نقل هذا القول : " والذي يظهر لي خلاف ذلك ، فإن الكتاب العزيز قد كثر فيه الإتيان بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غير حقيقي كثرةً فاشيةً ، فقد وقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتي موضع ووقع فيه مما تُرِكَتْ فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو خمسين موضعاً ،وأكثرية أحد الاستعمالين دليل أرجحيته فينبغي أن إثباتَ العلامةِ أحسن " (٢)

وقد أكد هذه الكثرة الفاشية – التي ذكرها الدماميني – عضيمةُ في دراساته حيث عدَّ أكثر من مائة وعشرين موضعًا لتأنيث الفعل مع الفاعل المجازي التأنيث المفصول عن فعله . (٣)

---

(١) شرح الرضي على الكافية ، للأستراباذي ٣٤١/٣

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٧٤/٢

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، لمحمد عبد الخالق عضيمة القسم الثالث ج ١/ ٤٦٢-٤٦٦

ومع ما احتج به الدماميني ، فالذي يبدو أن القول بأن التذكيرَ أجودُ عند الفصل هو الأولى ، ولا حجة له في أن أكثريةَ أحدِ الاستعمالين دليلُ أرجحيته ؛ لأن كثرة الإثبات في القرآن الكريم يحتمل أن تكون لاقتضاء المقام إياها ، كما نقل هذا الصبان في حاشيته عن بعضهم . (١)

ومن الواضح أن أبا حيان وأبا الفضل الرازي ممن يقولان : بأن تركَ العلامة مع الفاعل المؤنث تأنيثاً غيرَ حقيقي أجودُ من إلحاقها ، فقد صرَّح بذلك أبو حيان عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ ۚ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴿١٣﴾ ﴾ [آل عمران:١٣]حيث قال : " لم تلحق التاء (كان) وإن كان أسُنِد إلى مؤنث لأنه مؤنثٌ مجازي وازداد حسناً بالفصل ، وإذا كان الفصل محسِّناً في المؤنث الحقيقي فهو أولى في المؤنث المجازي " (٢)

وقد حصل خلاف بينهما في تطبيق هذا الرأي على هذه الآية التي نتحدث عنها ، فأبو الفضل يرى أن (نجوى) اسم جنس مذكر وهذا يرجح أن التذكير هو الأكثر في هذا الباب وهو القياس .

---

(١) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ، لمحمد بن علي الصبان ٢/٧٤

(٢) البحر المحيط ، لأبي حيان ٢/٤١٠

أما أبو حيان فيرى أن الفاعلَ مؤنثٌ تأنيثاً مجازياً وغيرُ مفصول عن فعله بفاصل ، ويَعتبِرُ من زائدة وعلى هذا يرى أن التأنيث أكثر وهو القياس . [١]

وما ذهب إليه الرازي هو رأي ابن جني الذي ذكره في المحتسب حيث يقول : " التذكير الذي عليه العامة هو الوجه ، لما هناك من الشياع وعموم الجنسية " . [٢]

وذكر ابن عادل في اللباب في تعليل كون التذكير هو الوجه أن العلة هي : " وقوع الفاصل بين الفعل والفاعل ، وهو كلمة " من " ولأن تأنيث النجوى غير حقيقي " ، ونسب هذا التعليل لابن جني [٣]**. ووافقهما النيسابوري في الكشف ولكنه جعل العلةَ وجودَ الفاصل بين الفعل وفاعله المؤنث تأنيثاً غير حقيقي ، فقال : " ما يكون قراءة العامة بالياء لأجل الحائل ، وقرأ أبو جعفر القارئ بالتاء لتأنيث النجوى والأول أفصح وأصح "**[٤]

---

(١) انظر المرجع السابق ٢٣٣/٨

(٢) المحتسب ، لابن جني ٣١٥/٢

(٣) اللباب في علوم الكتاب ، ابن عادل الدمشقي ٥٣٣/١٨ ، وانظر اللمع ، لابن جني ٣٢/١

(٤) الكشف والبيان ، لأحمد بن محمد الثعلبي النيسابوري ٢٥٦/٩

الترجيح :

يبدو أن ما ذهب إليه أبو الفضل الرازي من أن التذكير هو الوجه ، هو الأجودُ للسببين الآتيين :

١- أن الفاعل مؤنث تأنيثاً مجازياً وقد فصل عن فعله بفاصل ولا حجة لأبي حيان في أن الفاصل حرف زائد فإن وجوده وإن كان زائداً ليس مانعاً له من أن يكون حائلاً بين الفعل وفاعله .

٢ - أن لفظة (النجوى) اسم جنس مذكر ، وعلى هذا فإن التذكير سيكون أولى دون خلاف .

ب-مسائل العامل

المسألة الأولى : " إذ " من ألفاظ الصدارة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها

المسألة الثانية : الجر على الجوار في خبر المبتدأ

المسألة الثالثة : علة صرف يغوث ويعوق

المسألة الرابعة : الخلاف في هيهات

المسألة الخامسة:توجيه رفع (المجرمون)في قراءة "ولا تَسْأَل عن ذنوبهم المجرمون "

المسألة السادسة : إعراب كلمة مددًا في سورة الكهف

" إذ " من ألفاظ الصدارة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها

قال تعالى : ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَجَعَلْنَا ٱلْأَغْلَٰلَ فِىٓ أَعْنَاقِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [سبأ:٣٣]

رأي صاحب اللوامح :

قال أبو حيان في البحر المحيط : قرأ قتادة ، ويحيى بن يعمر : بل مكْرٌ بالتنوين ، الليل والنهار نصبٌ على الظرف . وقرأ سعيد بن جبير بن محمد ، وأبو رزين ، وابن يعمر أيضاً : بفتح الكاف وشدِّ الراء مرفوعةً مضافةً ، ومعناه : كدَوْرِ الليل والنهار واختلافهما ، ومعناها : الإحالةُ على طول الأمل ، والاغترارُ بالأيام مع أمرِ هؤلاء الرؤساءِ الكفر بالله . وقرأ ابن جبير أيضاً ، وطلحة ، وراشد هذا من التابعين ممن صحح المصاحف بأمر الحجاج : كذلك ، إلا أنهم نصبُوا الراءَ على الظرف[1] ، وناصبُه فعلٌ مضمرٌ ، أي صددتمونا مكَرَّ الليلِ والنهار ، أي في مكرِّهما ، ومعناه دائماً . وقال صاحب اللوامح : يجوز أن ينتصب بـ(إذ) تأمروننا مكرَ الليلِ والنهار . انتهى . وهذا وهم ، لأن ما بعد إذ لا يعملُ فيما قبلها.[2]

---

(١) في مختصر ابن خالويه ، وتفسير القرطبي ، وإعراب القرآن ، منسوبة إلى راشد الذي نظر في المصاحف للحجاج ، انظر مختصر ابن خالويه ص ١٢٣ ، وانظر تفسير القرطبي ٣٠٣/١٤ ، إعراب القرآن للنحاس ٢٣٩/٣ ، وفي البحر المحيط بزيادة ابن جبير وطلحة ٢٧١/٧ ، وغير منسوبة في الكشاف ٥٦٧/٣ .

(٢) البحر المحيط ، لأبي حيان ٢٧١/٧

الدراسة :

في نصب (مكرَّ) في قراءة (بل مكرَّ الليل والنهار) بتشديد الراء وبنصبها ثلاثة تخريجات :

الأول : النصب على المصدر وهو قول النحاس ، قال : "وقرأ راشد (بل مكَرَّ الليل والنهار) بالنصب كما يقال رأيته مقدمَ الحاج ، وإنما يجوز هذا فيما يُعرَفُ ولو قلت رأيته مقدمَ زيدٍ لم يَجُزْ "[١] وتبعه على ذلك الزمخشري في كشافه فقال : " أي تكرُّون الإغواءَ مكرَّاً دائباً لا تفترون عنه ... والنصب على بل تكرون الإغواء مكرَّ الليل والنهار "[٢] وبهذا القول قال القرطبي في تفسيره [٣] ، ورجح السمين الحلبي هذا التخريج فقال بعد أن ذكر التخريجات في هذه القراءة : " أظهرها ما قاله الزمخشري " [٤] وإلى هذا القول أيضاً ذهب الشوكاني في تفسيره . [٥]

الثاني: النصب على الظرف بإضمار فعل محذوف تقديره :صددتمونا مَكَّر الليل والنهار ، وهو قول ابن جني حيث قاسه على زرتك خفوقَ النجمِ قال في المحتسب : " وأما

---

(١) إعراب القرآن ، للنحاس ٢٣٩/٣

(٢) الكشاف ، للزمخشري ٥٦٧/٣

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ٣٠٣/١٤

(٤) الدر المصون ، للسمين الحلبي ١٩١/٩

(٥) انظر فتح القدير ، للشوكاني ٣٢٩/٤

مكرَّ بالنصب فعلى الظرف ، كقولك : زرتك خفوقَ النجم ، وصياحَ الدجاج ، وهو معلَّق بفعل محذوف ، أي صددتمونا في هذه الأوقات على هذه الأحوال[١] " وتبعه في ذلك العكبري وقدَّره بقوله " صدَّنا الشيطانُ أو الهوى مدَّة مكرّ الليل " [٢] ووافقهما أبو حيان وقدر المحذوف بقوله:" صددتمونا مكرَّ الليل والنهار ،أي في مكرِّهما ، ومعناه دائماً"[٣]

الثالث : النصب بالفعل المذكور " تأمُرُونَنا " والتقدير تأمروننا مكرَّ الليل والنهار ، وهو رأي تفرَّد به أبو الفضل الرازي ، وردَّه أبو حيان فقال :" وهذا وهمٌ لأن ما بعد إذ لا يعمل فيما قبلها " [٤] ووصف السمين الحلبي هذا الرأي بالغلط فقال بعد أن ذكر هذا الرأي : " وهو غلطٌ لأن ما بعد المضاف لا يعمل فيما قبله إلا في مسألة واحدة ، وهي غير إذا كانت بمعنى " لا " [٥]

وقد نقل أبو حيان عن ابن جني نحواً من هذا القول عند حديثه عن إذ الفجائية فقال : "وإذا كانت للمفاجأة فالذي نختاره أنَّها باقية على ظرفيتها الزمانية ... وإذا كانت ظرفاً للمفاجأة نحو : بينما زيدٌ قائمٌ إذ جاء عمرو ، فما الناصب لهذا الظرف ؟

---

(١) المحتسب ، لابن جني ١٩٤/٢

(٢) إعراب القراءات الشواذ ، للعكبري ٣٣٥/٢

(٣) البحر المحيط ، لأبي حيان ٢٧١/٧

(٤) المرجع السابق

(٥) الدر المصون ، للسمين الحلبي ١٩١/٩

قال ابن جني : الناصب لها هو الفعلُ الذي بعدها ، وليست مضافاً إليها فجاء بنصب (إذ) ، والناصب لبينا ، وبينما فعل يقدَّر مما بعد (إذ) ويكون ما بعد إذ يفسِّر ذلك العامل ، فإذا قلت بينما زيد قاعد ، إذ أقبل عمرو ، فالعامل في (بينما) (أقبل) محذوفة ، ويفسرها قوله إذ أقبل عمرو ، ونص على ذلك ابن جني ، وابن الباذش وغيره من أصحابنا " (١)

لكن ابن هشام في المغني نقل اعتراض الشلوبين على رأي ابن جني فقال : " إذ مضافةٌ إلى الجملة فلا يعمل فيها الفعلُ ولا في بينا وبينما لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وإنما عامِلُهما محذوفٌ يدل عليه الكلام وإذ بدل منهما . (٢)

ونقل ابن يعيش عن الأصمعي أنه يرى طرحَ (إذ) من هذا التركيب لئلا يقع إعمال ما بعدها فيما قبلها ، قال ابن يعيش :" وكان الأصمعي لا يرى إلا طرح (إذ) من جواب (بينا) و(بينما) ويستضعف الإتيان بها ، وذلك من قِبَل أنَّ (بينا) هي (بين) والألف إشباع عن فتحة النون ، وهي متعلقة بالجواب ، فإذا أتيت بـ (إذ) ، وأضفتها

(١) ارتشاف الضرب ، لأبي حيان ١٤٠٥/٣

(٢) مغني اللبيب ، لابن هشام ٩٨/١

إلى الجواب ، لم يَحْسُن إعمالُه فيما تقدم عليه ، والذي أجازه لأجل أنه ظرفٌ ، والظروف يُتسع فيها " [١]

وما ذهب إليه الشلوبين وأبو حيان والسمين الحلبي من اعتراض على ابن جني وأبي الفضل اعتراض وجيه فقد ذكر النحاة بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبلَه قال ابن مالك مؤكداً ذلك :

"المضاف إلى الشيء مُكمَّل بما أضيف إليه تكميلَ الموصولِ بصلته ، والصلة لا تعمل في الموصول، ولا فيما قبله ،وهكذا المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله ، فلا يجوز في نحو: (أنا مثلُ ضارب زيدًا) أن يُقدَّم (زيد) على (مثل) " . [٢]

وأكد أبو حيان ذلك بقوله :"معمول المضاف إليه من تمامه ، فلا يتقدم على المضاف ، كما لا يتقدم المضاف إليه على المضاف ، فإذا قلت : جاءني أخو ضاربٍ زيدًا ، لم يجز : جاءني زيدًا أخو " . [٣]

واستثنى ابنُ مالك كلمةً واحدةً يجوز فيها أن يتقدَّم عليها معمولُ ما أضيفت إليه وهي : (غير) إذا كانت بمعنى (لا) قال : " فإن كان المضاف (غير) وقصد بها النفي جاز

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش ١٢٦/٣

(٢) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ٥/ ٢٧٢

(٣) ارتشاف الضرب ، لأبي حيان ١٨١١/٣

أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه كما يتقدم المنفي بـ (لا) ، فأجازوا: (أنا زيدًا غير ضارب) كما يقال: (أنا زيدًا لا أضرب).

ومنه قول الشاعر(١): إنّ امرأً خَصّني عَمْداً مَوَدَّتَه على التَّنائي لَعِنْدِي غيرُ مَكْفُورِ

فقدَّم (عندي) وهو معمول (مكفور) مع إضافة (غير) إليه لأنها دالة على نفي، فكأنه قال: لعندي لا يكفر. ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴿١٠﴾﴾ [المدَّثر:١٠] فإن لم يُقْصَد بـ (غير) نفيٌ لم يتقدم عليه معمولُ ما أضيف إليه .

فلا يجوز في قولك: (قاموا غير ضارب زيدًا) (قاموا زيدًا غير ضارب) لعدم قصد النفي بـ (غير). والله أعلم." (٢)

وبيَّنَ أبو حيان في ارتشاف الضرب : موقف النحاة من هذه المسألة فقال :

"فإن كان المضاف (غيرًا) مرادًا به نفي ، فثلاثة مذاهب :

أحدها : أنَّه يجوز تقديم معمول المضاف إليه على (غير) مطلقاً فتقول في جاءني زيد غير ضاربٍ عمرًا : جاءني زيدٌ عمرًا غيرُ ضاربٍ ، وهو مذهب السيرافي .

---

(١) البيت لأبي زبيد الطائي ، شعر أبي زبيد الطائي – مطبعة المعارف ص ٧٨

(٢) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ٢/ ٩٩٦

الثاني : المنع مطلقًا ، وهو الصحيح ، وهو مذهب ابن السراج .

الثالث : التفصيل بين أن يكون المعمول ظرفاً أو مجروراً فيجوز ، أو غيرهما فيمنع .

فإن لم يُرَد به نفي نحو : أُكرمُ القومَ غيرَ شاتم زيدًا لم يَجُز التقديم باتفاق ، ومعناه إلاَّ شاتمًا زيدًا " [١]

وذكر أبو حيان كلماتٍ أخرى ذكرَ النحاةُ أنه يجوز أن يتقدم عليها معمولُ ما أضيفت إليه ؛ ثم بين أن الصحيح هو المنع يقول : " وزعم بعض النحاة أنه يجوز أن يتقدَّم معمولُ ما أضيف إليه حقٌّ فتقول في" هو حقٌّ عليم بضرب الطُّلَى " "هو بضرب الطُّلَى حقّ عليم " والصحيح المنع ، وأجاز الكسائي في : أنت أوَّلُ ضاربٍ أخانا أن تقول : أنت أخانا أوَّلُ ضارب " ، والصحيح المنع ، فلا يجوز ذلك في (أوَّل) ، ولا في أفعل التفضيل ". [٢]

(١) ارتشاف الضرب ، لأبي حيان ١٨١٢/٣

(٢) المرجع السابق

الترجيح :

يبدو مما سبق أن القولَ برأي النحاس ومن تبعه بتخريج النصب على المصدر وجهٌ راجح له ما يعضده من الأمثلة الفصيحة ، وفيه سلامة من القول بالتقدير ، وكذلك القول برأي ابن جني والعكبري وأبي حيان قولٌ مقبول في تخريج النصب ، وتقديرهم عامل النصب بـ (صددتمونا) متفقٌ مع ما سبق من قوله : أنحن صددناكم عن الهدى ؟ فيكون الجواب بل صددتمونا مكرَّ الليل والنهار .

أما ما ذهب إليه أبو الفضل الرازي في تخريج قراءة النصب في (مكرَّ) فوجه تفرد به ولم يسبقه إليه غيره ؛ بل خالف به ما اتفق عليه النحاة من عدم جواز عمل ما بعد المضاف فيما قبله مما يرجح الحكم عليه بالضعف ، والله تعالى أعلم .

الجر على الجوار في خبر المبتدأ

قال تعالى : ﴿وَكَذَّبُوا۟ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ ﴿٣﴾﴾ [القمر:٣]

رأي صاحب اللوامح :

قال أبو حيان في البحر المحيط : " وقرأ أبو جعفر وزيد بن علي : مُستقِرٍ بكسر القاف والراء[١] معاً صفة لأمر ... وخرَّجه صاحبُ اللوامحِ على أنه خبرٌ لكل ، فهو مرفوع في الأصل ، لكنه جُرَّ للمجاورة ، وهذا ليس بجيد ، لأن الخفضَ على الجوار في غايةِ الشُّذوذ ، ولأنه لم يُعْهَد في خبر المبتدأ ، إنما عُهِدَ في الصفة على اختلافِ النحاةِ في وجوْدِه " .[٢]

الدراسة :

تباينت القراءات لقول الله عز وجل : " وكلُّ أمرٍ مُسْتَقِر " حيث قرئت هذه الآية بعدد من الوجوه ، فقرئت : (مُستقرٌ) بكسر القاف وضم الراء مبتدأ وخبر[٣] ، وقرئت بفتح القاف وضم الراء وهو مصدر كالاستقرار أي ذو استقرار[٤] ، وقرئت(مُستقرٍ) بكسر الراء وهو موضوع دراستنا في هذه المسألة وهي قراءة أبي جعفر وزيد بن علي.[٥]

---

(١) القراءة منسوبة لأبي جعفر المدني في مختصر ابن خالويه ١٤٨ ، وفي المحتسب ٢٩٧/٢ ، وفي الكشاف ٤٢٠/٤ ، وفي النشر ٣٨٠/٢ ، ومنسوبة لأبي جعفر وزيد بن علي في البحر المحيط ١٧٢/٨ ، وفي فتح القدير ٥/ ١٢١

(٢) انظر البحر المحيط لأبي حيان ١٧٢/٨

(٣) المرجع السابق

(٤) انظر إعراب القراءات الشواذ ، للعكبري ٥٢٦/٢

(٥) انظر البحر المحيط لأبي حيان ١٧٢/٨ ،وانظر إعراب القراءات الشواذ ، للعكبري ٥٢٦/٢

وقد اختلف النحاة في تخريج قراءة " وكلُّ أمرٍ مستقرٍ " بكسر الراء في مستقر على أربعة أقوال :

القول الأول : رأى ابنُ جني والزمخشري والعكبري أنَّ (كل)في هذه الآية معطوفة على الساعة في أول السورة في قوله تعالى ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ ۝١﴾ [القمر: ١] قال ابن جني : " رفعه عندي عطفٌ على الساعة ، أي اقتربت الساعة وكلُّ أمرٍ ، أي قد اقترب استقرار الأمور في يوم القيامة ، من حصولِ أهل الجنة في الجنة ،وحصولِ أهل النار في النار، هذا وَجْهُ رفْعِه"(١) وقال الزمخشري في الكشاف مؤيدًا هذا القول :" عطفاً على الساعة ، أي:اقتربت الساعةُ واقترب كلُّ أمر مستقر يستقر ويتبين حاله "(٢) وتبعهم في ذلك العكبري وبيَّن أنَّ (مستقر) على هذه القراءة تُعْرَبُ نعتًا فقال عن (مستقر) : "يقرأ بكسر الراءِ على نعت الأمر فعلى هذا يعطف كل على الساعة " (٣)

واعترض أبو حيان هذا القول ووصف قول من قال بأن كل معطوفة على الساعة بأنه بعيد لطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بجمل ثلاث وأضاف أنه بعيدٌ أن يوجد مثل

(١) المحتسب ، لابن جني ٢٩٧/٢

(٢) الكشاف ، للزمخشري ٤٢٠/٤

(٣) إعراب القراءات الشواذ ، للعكبري ٥٢٦/٢

هذا التركيب في كلام العرب نحو : أكلت خبزاً ، وضربت زيداً ، وإن يجئ زيد أكرمه ، ورحل إلى بني فلان ، ولحماً ؛ عطفاً على (خبزاً) . [١]

وتعقب السمين الحلبي اعتراض أبي حيان وبيَّن أن كثرة الفواصل لا تُعَدُّ مانعًا من العطف فقال " وإذا دل دليلٌ على المعنى فلا نبالي بالفواصل ، وأين فصاحة القرآن من هذا التركيب الذي ركَّبَه هو حتى يقيسه عليه في المنع ؟![٢] .

ولم يكن السمين الحلبي وحده الذي اعترض على أبي حيان ، بل إن الآلوسي أنكر أن يكون الفصل بثلاث جمل مانعًا من العطف ، وقال إنه ليس بشيء ؛ لأنه إذا دل الدليل على العطف لا يعد ذلك مانعاً منه ، واعترض على تمثيل أبي حيان بأن بين الآية والمثال الذي ذكره فرقًا لا يخفى . [٣]

وردَّ ابنُ هشام في المغني رأيَ الزمخشري في عطف كل على الساعة ، فقال عند حديثه عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها :

---

(١) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ١٧٢/٨

(٢) الدر المصون ، للسمين الحلبي ١٢١/١٠

(٣) انظر روح المعاني ، للآلوسي ٧٨/١٤

" الجهة الرابعة : أن يُخرَّج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوي ، وذكر من أمثلتها قول الزمخشري في قوله تعالى : (وكلُّ أمرٍ مستقرٍ) فيمن جر مستقر إن (كل) عطف على (الساعة) " [١]

القول الثاني : قول صاحب اللوامح الذي نقله أبو حيان والسمين الحلبي والآلوسي حيث ذهب إلى أن (كل) مبتدأ (ومستقر) خبر لكل إلا أنه خُفِضَ على الجوار . [٢]

وهو رأي انفرد به أبو الفضل الرازي ولم يوافقه عليه أحد بل تعقبه أبو حيان بقوله : "وهذا ليس بجيد لأن الخفض على الجوار في غاية الشذوذ ولأنه لم يعهد في خبر المبتدأ وإنما عهد في الصفة على اختلاف النحاة في وجوده " .[٣]

وردَّ السمين الحلبي كذلك رأي أبي الفضل بقوله " وهذا لا يجوز ؛ لأن الجوار إنما جاء في النعت والعطف على خلاف في إثباته ... فكيف يقال في خبر المبتدأ ، هذا ما لا يجوز؟! [٤]

---

(١)مغني اللبيب ، لابن هشام ٦٢٦/٢

(٢) انظر البحر المحيط لأبي حيان ١٧٢/٨ ، وانظر الدر المصون للسمين الحلبي ١٢٢/١٠، وانظر روح المعاني للآلوسي ٧٨/١٤

(٣) البحر المحيط لأبي حيان ١٧٢/٨

(٤) الدر المصون ، للسمين الحلبي ١٢٢/١٠

وردَّ ابن هشام أيضًا هذا القول وبين أن الخفض على الجوار لا يكون في الخبر فقال : " وقول بعضهم الخبر (مستقر)وخُفِضَ على الجوار حَمْلٌ على ما لم يثبت في الخبر" [١] وإذا رجعنا إلى مسألة الجر على الجوار عند النحاة نجد أنهم انقسموا إلى فريقين :

الفريق الأول : أنكر وجوده أصلاً ، منهم النحاس حيث يقول في إعراب القرآن : "ولا يجوز أن يُعربَ شيءٌ من الجوار في كتاب الله عز وجل ، ولا في شيء من الكلام وإنما الجوار غلط ." [٢] وقال ابن هشام في المغني :" أنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار "[٣]

ولم أجد إنكار السيرافي الجر على الجوار بل إنه قال تحت باب : (ما يجري على الموقع لا على الاسم الذي قبله) : "والعرب تختار مطابقة الألفاظ ، وتحرص عليها ، وتختار حمل الشيء على ما يجاوره ، حتى قالوا : " جحرُ ضبٍّ خربٍ " فجروا " خربًا " وهو نعت " للجحر " لمجاورة " الضب " [٤]

أما ابن جني فقد ذكر في الخصائص موقفه من الخفض على الجوار وأنه يخالف فيه ما أجمع عليه العلماء قبله وأنه يَعدُّ كلَّ ما ورد منه تحت باب حذف المضاف فقال :

---

(١) مغني اللبيب ، لابن هشام ٦٢٨/٢

(٢) إعراب القرآن ، للنحاس ١٠٩/١

(٣) مغني اللبيب لابن هشام ٧٨٩/٢

(٤) شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ٣٤٥/١

" فممّا جاز خلافُ الإجماع الواقِع فيه منذ بُدِئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم : (هذا جُحْر ضَبٍّ خَربٍ) فهذا يتناوله آخِرٌ عن أوّلٍ وتالٍ عن ماض على أنه غَلَط من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقّفون عنه وانه من الشاذّ الذي لا يُحمل عليه ولا يجوز ردّ غيره إليه ، وامّا أنا فعندي أنّ في القرآن مِثْل هذا الموضع نيِّفاً على ألْفِ موضِع وذلك انه على حذفِ المضافِ لا غير فإذا حملته على هذا الذي هو حَشْو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسَلِس وشاع وقُبِل [١]

الفريق الثاني :جعل الخفض على الجوار مختصاً بالنعت والتوكيد والعطف، قال الكفوي : "الجوار يختص بالنعت والتأكيد وفي العطف ضعيف " [٢]

وقال ابن مالك في شرح التسهيل : "وربما تبع في الجر غير ما هو له دون رابط إن أُمِنَ اللبس وقد يُفعل ذلك بالتوكيد " [٣] وعدد أبو حيان مواضع الجر على الجوار فقال : " وهذا الخفض على الجوار إنما سمعناه في النعت ، وجاء في التوكيد في بيت غريب

أنشده أبو الجراح[٤]:

يا صاح بَلِّغ ذوي الزوجات كلِّهم أنْ ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

(١) الخصائص ، لابن جني ١٩٢/١-١٩٣

(٢) الكليات ، للكفوي ١٦٥٨/١

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/٣

(٤) البيت نسبه البغدادي إلى أبي الغريب وذكر أنه أعرابي له شعر قليل أدرك الخلافة الهاشمية ، انظر خزانة الأدب ٩١/٥

وزعم بعض النحويين أنه جاء في العطف ، وحَمَلَ عليه في قراءة :﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ ۚ ٦﴾ [المائدة:٦]من جرَّ (و أرجلِكم) ، وأما في البدل فلا يحفظ ذلك من كلامهم ، ولا خَرَّج عليه أحدٌ ممن علمناه "[١]

القول الثالث : رأى أبو حيان والعكبري في رأي آخر : أن (كل) مبتدأ و (مستقر) صفة لأمر والخبر مقدَّر ، والتقدير وكل أمر مستقرٍ بالغوه ، بدليل أن قبله ﴿وَكَذَّبُواْ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُمۡۚ ...٣﴾ [القمر:٣] وقيل التقدير معمول به أو أتى . [٢]

القول الرابع : ذكر أبو حيان في البحر أن بعض النحاة خرَّج هذه القراءة على : أن(كل) مبتدأ و(مستقر) صفة لأمر والخبر (حكمة بالغة) فيكون التقدير : (وكلُ أمرٍ مستقرٍ حكمةٌ بالغةٌ) ويكون قوله : (ولقد جاءهم من الأنباء ما فيه مزدجر) جملة اعتراض بين المبتدأ والخبر ، وذكر السمين الحلبي هذا التخريج في تفسيره ، ونقله ابن هشام في المغني ولم ينسباه إلى أحد. [٣]

(١) ارتشاف الضرب ، لأبي حيان ١٩١٤/٥ -١٩١٥

(٢) انظر البحر المحيط لأبي حيان ١٧٢/٨ ، وانظر التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ١١٩٢/٢

(٣) انظر البحر المحيط لأبي حيان ١٧٢/٨ ، وانظر الدر المصون للسمين الحلبي ١٢٢/١٠ ،وانظر مغني اللبيب ، لابن هشام ٦٢٨/٢

الترجيح :

مما سبق يتضح أن الخفض على الجوار إنما وقع في أمثلة شاذة وفي أبواب محصورة عند من يرى وجوده في العربية ليس منها خبر المبتدأ ؛ لذا فإن تخريج الآية على أنها من باب الجر على الجوار بعيد جداً ، ويَرِدُ على قول ابن جني والزمخشري طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ؛ لذا فلعل قولنا إن كل مبتدأ ومستقر نعت لأمر والخبر حكمة بالغة أو محذوف تقديره بالغوه أو واقع أو معمول به أولى من جهة الصنعة النحوية وأحسن للمعنى ، والله أعلم .

علة صرف يغوث ويعوق

قال تعالى:﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾

[نوح:٢٣]

رأي صاحب اللوامح :

قال أبو حيان في البحر المحيط :وقرأ الجمهور :(وَلاَ يَغُوثَ وَيَعُوقَ) بغير تنوين ، فإن كانا عربيين ، فمَنْعُ الصرفِ للعلمية ووزنِ الفعل ، وإن كانا عَجَمِيَيْن ، فلِلْعُجمةِ والعلميةِ وقرأ الأشهبُ : ولا يغوثًا ويعوقًا بتنوينهما [١]. قال صاحب اللوامح : جعلهما فعولاً ، فلذلك صرفهما . فأما في العامة فإنهما صفتان من الغَوْثِ والعَوْقِ بفعلٍ منهما ، وهما معْرِفَتَان ، فلذلك منع الصرف لاجتماع الفعلين اللذين هما تعريف ومشابهة الفعل المستقبل .انتهى، وهذا تخبيط.[٢]

الدراسة :

(١) نسبها الفراء في معاني القرآن ١٨٩/٣ لابن مسعود ، ونسبها النحاس في إعراب القرآن ٤١/٥ : لابن مسعود والأعمش ، ونسبت في مختصر ابن خالويه ١٦٢ ، وفي الكشاف ٦٠٧/٤ للأعمش ، ونسبت في البحر المحيط ٣٣٦/٨ للأشهب .

(٢) البحر المحيط ، لأبي حيان ٣٣٦/٨

قرأ الجمهور (ولا يغوثَ) بغير تنوين واتفق النحاةُ على أنهما إن كانا عربيين فإنما منعا من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وإن كان عجميين فإنما منعا من الصرف للعلمية والعجمة . (١)

ولم يخالف هذا الاتفاق – فيما أعلم – إلا أبو الفضل الرازي الذي يرى بأن (يغوث ويعوق) منعا من الصرف لأنهما صفتان من الغوث والعوق بفعل منهما ، وهما معرفتان ، واعترض عليه أبو حيان والسمين الحلبي بأن يَفْعُل لم يجئ اسماً ولا صفة ، وليس في الأسماء ولا في الصفات يفعُل . (٢)

وقرأ ابن مسعود – رضي الله عنه – والأشهب العقيلي وسليمان بن مهران الأعمش " ولا يغوثاً ويعوقاً " بالتنوين ، واختلف النحاة في تخريج هذه القراءة على عدة أقوال ، ووصف الزمخشري هذه القراءة بأنها قراءة مشكلة (٣)

---

(١) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٣٣٦/٨

(٢) انظر المرجع السابق ٣٣٦/٨ ، وانظر الدر المصون ، للسمين الحلبي ١٠/ ٤٧٥ ، وقد نبهني الدكتور محمد بن علي الدغريري إلى أنه لايسلَّم لهما بهذا القول فقد ورد: يجيئ الاسم على (يفْعُل) نحو : يشْكُر ويغْفُر ، انظر أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، لابن القطاع الصقلي تحقيق : أحمد محمد عبد الدايم ص ١٥٣
(يشكر قبيلة من ربيعة ، وبنو يشكر قبيلة في بكر بن وائل ، انظر لسان العرب ، لابن منظور ٩٦/٦ مادة : شكر)

(٣) انظر الكشاف ، للزمخشري ٦٠٧/٤

ويمكننا أن نلخص موقف النحاة من هذه القراءة على النحو الآتي :

القول الأول : أنكرَ هذه القراءة وجَعَلَ الصرف في هذين الاسمين من قبيل اللحن والخطأ وهو رأي الخليل وسيبويه وهو مخالف للسواد الأعظم نقل هذا القول النحاس في إعراب القرآن [١] وتبعهم في هذا القول ابن عطية إذ وصف قراءة الصرف بالوهم .[٢]

وإلى نحو من هذا أشار صاحب إعراب مشكل القرآن الذي وصف الصرف في هذه الآية بأنه بعيد.[٣]

واعترض أبو حيان والسمين الحلبي والآلوسي من أنكر القراءة أو زعم بأنها وهم بأن القراءة واردة ولم يتفرد بها الأعمش وإنما قرأ بها الأعمش والأشهب العقيلي فهي قراءة ثابتة [٤]

القول الثاني : جعل علة صرف (يغوث ويعوق) كونهما نكرتين ، وهو قول للفراء نقله عنه النحاس في إعراب القرآن [٥] ذكر هذا القول العكبري فقال : " وأما يغوث ويعوق "

---

(١) انظر إعراب القرآن الكريم ، للنحاس ٢٩/٥ ، ولم يتعرض سيبويه لهذه المسألة في الكتاب

(٢) انظر المحرر الوجيز ، لابن عطية ٣٤٧/٥

(٣) انظر مشكل إعراب القرآن، لمكي ٧٦١/٢

(٤) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٣٣٦/٨ ، وانظر الدر المصون ، للسمين الحلبي ٤٧٥/١٠ ، وانظر روح المعاني ، للآلوسي ٣٢٥/٢١

(٥) انظر إعراب القرآن الكريم ، للنحاس ٢٩/٥

فلا ينصرفان وقد صرفهما قوم على أنهما نكرتان " [١] قال النحاس :" لا معنى لأن يكون نكرة ما كان مخصوصاً مثل هذا " [٢] واعترض مكي في إعراب مشكل القرآن من قال بمثل هذا القول بقوله : " وهذا لا معنى له إذ ليس كل صنم اسمه يغوث ويعوق إنما هما اسمان لصنمين مخصوصين معلومين فلا وجه لتنكيرهما " . [٣]

القول الثالث : رأى أصحاب هذا القول بأن صرف مالا ينصرف لغة من لغات العرب ، ذكر ذلك الفراء عند قوله تعالى : ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا ﴿١٨﴾﴾ [الإنسان:١٨]

حيث قال : " ذكروا أن السلسبيل اسم للعين، وذكر أنه صفة للماء لسلاسته وعذوبته، ونرى أنه لو كان اسمًا للعين لكان ترك الإجراء فيه أكثر، ولم نَر أحدًا من القراء ترك إجراءها وهو جائز في العربية، كما كان في قراءة عبد الله: (وَلاَ تَذَرُنّ وَدًّا ولا سُوَاعاً ولا يَغُوثاً ويَعُوقاً) بالألف. وكما قال: (سلاسلًا)، و"قواريرًا" بالألف، فأجروا ما لا يجرى، وليس بخطأ، لأن العرب تجرى ما لا يجرى في الشعر، فلو كان خطأ ما أدخلوه في أشعارهم" [٤] وهي لغة حكاها الكسائي قال النحاس نقلاً عن الكسائي : " العرب تصرف

(١) التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ١٢٤٢/٢

(٢) إعراب القرآن الكريم ، للنحاس ٢٩/٥

(٣) مشكل إعراب القرآن، لمكي ٧٦١/٢

(٤) معاني القرآن ، للفراء ١١٨/٣

كل مالا ينصرف إلا أفعل منك " [١] وذكر الآلوسي بأنه يَرِدُ على من قالوا بأن صرف مالا ينصرف لغة ، أنها لغة غير فصيحة فلا ينبغي التخريج عليها . [٢]

القول الرابع : رأى أصحاب هذا القول أن صرف يغوث ويعوق جاء لأجل التناسب ، قاله الزمخشري وسماه الازدواج فقال : " ولعله قصد الازدواج فصرفهما " [٣]، وبهذا القول قال البيضاوي في تفسيره [٤] ، وقال الفخر الرازي في تفسيره:" فلعله صرفهما لأجل أنه وَجَدَ إخوانهما منصرفة (وداً وسواعاً ونسراً) "[٥]

القول الخامس : جاز الصرف في هذين الاسمين لكثرته ، نسبه النحاس للفراء وتعقبه بقوله : " وهذا مالا يحصل لأنه ليس إذا كَثُرَ الشيء صرف فيه مالا ينصرف على أنه لا معنى لقوله لكثرته في اسم صنم " [٦]

القول السادس : قول أبي الفضل الرازي صاحب اللوامح الذي تفرد به : قال إنه صرف الاسمين لأنه جعلهما فعولا ، وقوبل هذا القول باعتراض شديد من أبي حيان بل وصفه

---

(١) إعراب القرآن الكريم ، للنحاس ٢٩/٥

(٢) انظر روح المعاني ، للآلوسي ٨٧/١٥

(٣) الكشاف ، للزمخشري ٦٠٧/٤

(٤) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، للبيضاوي ٣٩٥/٥

(٥) مفاتيح الغيب ، للرازي ٦٣/١٦

(٦) إعراب القرآن الكريم ، للنحاس ٢٩/٥

بأنه تخبيط ، وقال لا يمكن أن يكونا فعولا ، لأن مادة يغث مفقودة وكذلك يعق [١] ، ووصف السمين الحلبي رأي أبي الفضل الرازي بأنه كلام مُشْكِل ، واتفق مع أبي حيان بأن مادة يغث ويعق مفقودة.[٢]

الترجيح :

بعد النظر في هذه الأقوال نرى أن النحاة متفقون على تخريج قراءة الجمهور بمنع الصرف في (يغوث ويعوق) وأنهما منعا من الصرف للعلمية ووزن الفعل إن كانا عربيين ، والعلمية والعجمة إن كان عجميين ، وهو الرأي الذي يحتمله اللفظان ولم يعترض على ذلك – فيما أعلم – أحد .

وقول أبي الفضل بأنهما منعا من الصرف لأنهما صفتان من الغوث والعوق بفعل منهما وهما معرفتان ، فهو قول مقبول وقول أبي حيان بأن ليس في الأسماء ولا في الصفات يَفْعُل مردود بما ذكرته سابقًا [٣]

والذي تطمئن إليه النفس في تخريج قراءة (يغوثاً ويعوقاً) بالصرف أنها جاءت للتناسب وهو قول نستطيع أن نخرج عليه كثيرًا من الآيات التي جاءت مشابهة لهذه

(١) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٣٣٦/٨

(٢) الدر المصون ، للسمين الحلبي ٤٧٥/١٠

(٣) انظر هامش (٢) ص ٦١

الآيـة كمـا فـي قولـه تعـالى : ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا ٤﴾ [الإنسـان:٤] **" بصـرف سلاسـل** [1]**، وكمـا فـي قولـه تعـالى :** ﴿قَوَارِيرَا۠ مِن فِضَّةٖ قَدَّرُوهَا تَقۡدِيرًا ١٦﴾ [الإنسان:١٦] **بصرف قوارير "**

وقولـــه : ﴿فَمَكَثَ غَيۡرَ بَعِيدٖ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمۡ تُحِطۡ بِهِۦ وَجِئۡتُكَ مِن سَبَإِۭ بِنَبَإٖ يَقِينٍ ٢٢﴾ [النمل:٢٢] [2] **كما أنه نوع من المشاكلة ومعدود من المحسنات ، ولو قلنا بأن صرف مالا ينصرف لغة لم نكن مجانبين للصواب ، فالكسائي شافه العرب وحكى عنهم ولا اعتبار لاعتراض الآلوسي بأنه لغة غير فصيحة لأن من سمع حجة على من لم يسمع ثم إن ورود القراءة بذلك وثبوتها ، في أفصح كلام يقوي هذه اللغة وإن كانت ضعيفة ، أو قليلة الاستعمال .**

أما قول صاحب اللوامح في تخريج هذه القراءة بأن جعلهما فعولاً فبعيد كل البعد عن الصواب ، لما يرد عليه من فقد مادة يغث ويعق ، والله أعلم .

---

(١) القراءة بصرف (سلاسل وقوارير) قراءة سبعية ، قرأ بها نافع والكسائي ، ورواها أبو بكر عن عاصم ، انظر معاني القراءات للأزهري ص ٥١٨ .

(٢) القراءة بصرف (سبأ) قراءة سبعية ، قرأ بها الخمسة ، ماعدا ابن كثير ، وأبا عمرو اللذين قرآها بمنع الصرف ، انظر معاني القراءات ، للأزهري ص ٣٥٤ .

الخلاف في هيهات

قال تعالى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ [المؤمنون:٣٦]

رأي صاحب اللوامح :

قال السمين الحلبي في الدر المصون : قال ابنُ عطية فيمَنْ ضَمَّ ونَوَّن [١]: "إنه اسمٌ معربٌ مستقلٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وخبرُه "لِما تُوْعَدون" أي: البعدُ لوعدكم كما تقول: النُّجح لسَعْيك". وقال الرازي في "اللوامح": "فأمَّا مَنْ رَفع ونَوَّنَ احتمل أَنْ يكونا اسمين متمكنين مرفوعين بالابتداء، خبرُهما من حروف الجر بمعنى:البُعْدُ لِما تُوعدون. والتكرارُ للتأكيد. ويجوز أَنْ يكونا اسماً للفعل. والضمُّ للبناء مثل: حَوْبُ في زَجْرِ الإبل، لكنه نَوَّنه نكرةً". قلت: وكان ينبغي لابنِ عطيةَ ولأبي الفضل أن يَجْعلاه اسماً أيضاً في حالةِ النصبِ مع التنوين، على أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الفعلِ. قرأ ابنُ أبي عبلةَ "هَيْهات هَيْهات ما تُوْعدون" من غير لامِ جرٍّ. وهي واضحةٌ مؤيِّدَةٌ لمدَّعي زيادتِها في قراءةِ العامَّة. [٢]

الدراسة :

سيكون الحديث عن المسألة الشائكة التي قال عنها أبو حيان : تلاعبت العرب بكلمة " هيهات" تلاعباً كبيراً بالحذف والإبدال والتنوين وغيره وفيها أكثر من أربعين لغة .[٣]

---

(١) نسبها ابن خالويه في مختصره ص ٩٧ لأبي حيوة والأحمر ، وكذلك في البحر المحيط ٤٠٤/٦ ، وفي المحتسب ٩٠/٢ وتفسير القرطبي ١٢٢/١٢ : لأبي حيوة الشامي

(٢) الدر المصون ، للسمين الحلبي ٣٤١/٨

(٣) البحر المحيط ، لأبي حيان ٣٧٤/٦

قال الزمخشري في المفصل : هيهاتَ بفتح التاء لغة أهل الحجاز ، وبكسرها لغة أسد وتميم ، ومن العرب من يضمها وقرئ بهن جميعًا ، وقد تنون على اللغات الثلاث .[١]

لذا فسيكون حديثنا عن هذه الكلمة في ضوء ما ورد من اعتراض السمين الحلبي على رأي أبي الفضل الرازي فيها .

وسوف يكون الحديث عن هيهات في حال التنوين بالضم والنصب فقط :

أولاً : هيهاتٌ في حال التنوين بالضم :

اختلف المعربون في إعراب "هيهاتٌ " على هذه اللغة على الأقوال الآتية :

القول الأول : تعرب على أنها اسم متمكن مرفوع بالابتداء ، و(لما توعدون) الخبر وهو رأي لابن جني قال : والمعنى على هذا : البعدُ لوعدكم ، كما يقول القائل : الخلفُ لموعدك ، والضلالُ لإرشادك ، والخيبةُ لانتجاعك . [٢]

وأجاز هذا الوجه ابن عطية وذكر بأن المعنى على هذا يكون :" البعدُ لوعدكم كما تقول : النُّجحُ لسعيكم " [٣] وبهذا القول قال أبو الفضل الرازي ، وتبعهم على ذلك العكبري في إعراب القراءات الشواذ [٤] ونسب الزمخشري للزجاج أنه قال : البُعدُ لما توعدون ،

---

(١) المفصل ، للزمخشري ٢٠١/١

(٢) انظر المحتسب ، لابن جني ٩١/٢

(٣) المحرر الوجيز ، لابن عطية ١٧٤/٤

(٤) انظر إعراب القراءات الشواذ ، للعكبري ١٥٧/٢ ، انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٣٧٤/٦-٣٧٥ ، وانظر الدر المصون ، للسمين الحلبي ٣٤١/٨

أو بعدٌ لما توعدون فيمن نون فنزَّله منزلة المصدر [١] ووصف أبو علي الفارسي رأي الزجاج هذا بأنه خطأ فقال :" قولَه في هَيْهات إنَّ موضِعَه رَفْع وإجراءه إيَّاه مُجْرَى البُعْد في أن موضِعَه رَفْع كما أن البُعْدَ رَفْعٌ من قولك البُعْدُ لزيد خَطَأٌ ، وذلك أنَّ هَيْهاتَ اسمٌ سمِّي به الفِعْل فهو اسم لبَعُدَ كما أن شَتَّانَ كذلك ولو كان (هَيهاتَ) موضِعُه رَفْع لوجب أن يكون شَتَّانَ أيضاً مَرْفُوعاً وكان أوْلَى بذلك من هَيْهاتَ لأنه مأخوذٌ من التَّشْتِيت والشَّتُّ تَفْرِيق وبُعْد وهَيْهاتَ أشبَهُ بالأصواتِ نحو صَهْ ومَهْ وما لا حَظَّ له في الإعراب ، فإذا لم يكُنْ شَتَّانَ مُرْتَفِعاً كان ارتِفَاع هَيْهاتَ أبْعَدَ لما أعلمتك ، وكما لا يجُوز أن يُحْكَم لشَتَّانَ بموضِع من الإعراب كما لا موضِعَ لِقامَ من قولنا قامَ زيدٌ وما أشبهه كذلك ؛ لا يَجُوز أن يحكم لهَيْهاتَ بأنَّ موضعَه رَفْع ولو جاز أن يكون موضعُه رَفْعاً لدلالته على البُعْد لكان شَتَّانَ أيضاً مُرْتفِعاً لِدلالته على ذلك فليس للاسْمِ الذي يُسَمَّى به الفِعْل موضعٌ من الإعراب كما لم يكُنْ للفِعْل الذي جُعِل اسماً له موضع لوُقُوعه أوَّلاً في غير موضع المُفْرَد فلا موضع مرفُوعٌ لهيهاتَ لما أعلمتك كما لم يكُن لشَتَّانَ " [٢]

واعترض أبو حيان ما نسب للزجاج فقال بعد أن نقل قول الزجاج : " ينبغي أن يكون تفسير معنى لا تفسير إعراب لأنه لم تثبت مصدرية هيهات " وتعقب أبو حيان

---

(١) انظر إعراب القرآن للزجاج ٣٥/١ ، وانظر الكشاف ، للزمخشري ١٨١/٣، وانظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٣٧٤/٦

(٢) المخصص ، لابن سيده ٨٠/٥-٨١

الزمخشريَ الذي نقل توجيه الزجاج لهذه القراءة فقال : "وقول الزمخشري (فمن نَوّنه نزّله منزلة المصدر) ليس بواضح ، لأنهم قد نَوّنُوا أسماء الأفعال ولا نقول : إنها إذا نُوّنت تنزلت منزلة المصادر ".[١]

ورد السمين الحلبي هذا الاعتراض وبيَّن أن أبا حيان لم يفهم مراد الزمخشري فقال : "قال الشيخ : وقولُ الزمخشري : فَمَنْ نَوَّنَه نَزَّله منزلةَ المصدرِ ، ليس بواضحٍ ، لأنهم قد نَوَّنوا أسماءَ الأفعال ولا نقول : إنها إذا نُوِّنَتْ تَنَزَّلَتْ منزلةَ المصادر. قلت : الزمخشريُّ لم يقل كذا ، إنما قال : فيمن نَوَّن نزله منزلة المصدر لأجل قوله : أو بُعْدٌ فالتنوين علة لتقديره إياه نكرة لا لكونه منزلاً منزلة المصدر ، فإنّ أسماء الأفعال ما نُوّن منها نكرة ، وما لم يُنوّن معرفة نحو : صَهْ وصَهٍ يقدر الأول بالسكوت ، والثاني بسكوتٍ ما".[٢]

القول الثاني : اسم فعل مبني والضم للبناء ولكنه نونه للتنكير وهو رأي آخر لابن جني قال : " تكون مبنية على الضم ، كما بنيت " نحنُ " عليه ، وكما بنيت " حوْبُ "عليه في الزجر ، ثم اعْتُقِدَ فيه التنكيرُ فلحقَه التنوينُ " [٣]

وبهذا القول قال أبو الفضل أيضاً . [١] وقال به العكبري وعلل التنوين بقوله :" ويجوز أن

(١) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٣٧٤/٦

(٢) الدر المصون ، للسمين الحلبي ٣٤١/٨

(٣) المحتسب ، لابن جني ٩١/٢

يكون زادَ التنوين ، كما زادوه في قوله :

سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مَطَرُ السلامُ [٢]

القول الثالث : اسم متمكن مرفوع على الفاعلية أي وقع بُعْدٌ ، ذكر هذا القول الآلوسي ولم ينسبه إلى أحد . [٣]

ثانيًا : هيهات في حال النصب والتنوين :

هيهاتًا هيهاتًا : بالنصب والتنوين : جوَّزه أبو إسحاق الزجاج والنحاس على جهة اللغة ، ونصَّ الأول على أنه لا يعلم أحدًا قرأ به فلا يقرأنَّ به . [٤]

وقد قرئ به : قرأ بذلك هارون عن أبي عمرو ، وقرأ به الأعرج ، ونسبها بن عطية إلى خالد بن إلياس [٥]، وذكرها الزمخشري والعكبري من غير إسناد . [٦]

اختلف المعربون في إعراب (هيهاتًا) بالنصب والتنوين على الأقوال الآتية :

القول الأول : النصب على التشبيه بالمصدر حكاه ابن سيده عن أبي علي الفارسي ثم قال ، ولا أظن هذا لفظ أبي علي . [٧]

---

(١) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٣٧٤/٦ ، وانظر الدر المصون ، للسمين الحلبي ٣٤١/٨

(٢) إعراب القراءات الشواذ ، للعكبري ١٥٨/٢

(٣) انظر روح المعاني ، للآلوسي ٢٣٣/٩

(٤) انظر معاني الزجاج ١٢/٤ ، وإعراب النحاس ١١٣/٣

(٥) انظر شواذ القراءة للكرماني : ٣٣٤، والبحر ٤٠٤/٦-٤٠٥

(٦) انظر الكشاف ٣٢/٣ ، والتبيان ٩٥٤/٢ – ٩٥٥

(٧) انظر المخصص ، لابن سيده ٨٠/٥

القول الثاني : اسم متمكن منصوب على المصدرية ، وهو رأي للعكبري قال : " ومن جعله منصوبًا نصب بفعل مضمر ، أي بَعُدَ بُعْدًا فأوقعه موقع المصدر ". [١]

القول الثالث : اسم فعل ، والتنوين تنوين تنكير ، وهو معروف في باب أسماء الأفعال ، ذكر هذا القول الآلوسي ولم ينسبه إلى أحد . [٢]

الترجيح في قراءة هيهات بالرفع والنصب مع التنوين :

يبدو مما سبق من عرض الأقوال ومناقشتها أن القول الراجح هو جعل (هيهات) اسم فعل مبنيًا على الضم أو الفتح ، وفي ذلك إبقاء للكلمة في بابها المتعارف عليه .

هذا وقد رأى السمين الحلبي تضارباً في أقوال ابن عطية و أبي الفضل الرازي إذ جعلا (هيهات) حال الرفع مع التنوين اسماً صريحاً ولم يجعلاه كذلك في حال النصب فقال: " وكان ينبغي لابنِ عطيةَ ولأبي الفضل أن يَجْعلاه اسماً أيضاً في حالةِ النصبِ مع التنوين، على أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الفعلِ ". [٣]

(١) إعراب القراءات الشواذ ، للعكبري ١٥٨/٢

(٢) انظر روح المعاني ، للآلوسي ٢٣٣/٩

(٣) الدر المصون ، للسمين الحلبي ٣٤١/٨

والذي يظهر أنهما جعلاه في حال النصب والتنوين اسم فعل مبنياً كما يظهر ذلك في قول ابن عطية : " وقرأ خالد بن إلياس : (هيهاتاً هيهاتاً) بالنصب والتنوين والوقف على « هيهات » من حيث هي مبنية بالهاء " [١]

فكأن السمين الحلبي رأى تناقضاً في أقوالهما إذ كيف يجعلانه تارة اسماً صريحاً وتارة أخرى اسم فعل ؟! وهو اعتراض وجيه فيما يبدو لي .

الترجيح :

إذا صح توجيه ابن عطية وأبي الفضل الرازي قراءة (هيهات) بالرفع مع التنوين على أنها اسم صريح في محل رفع مبتدأ ، فليس هناك ما يمنع أن تكون في حال النصب والتنوين اسماً صريحاً في محل نصب على المصدر ، لأنهما أخرجاه من دائرة البناء إلى دائرة الإعراب ، فيعرب على أنه اسم صريح حسب موقعه في الجملة ؛ غير أن الذي ترجح لي في هذه المسألة هو القول بأنها اسم فعل مبني والتنوين للتنكير ، والله أعلم .

---

(١) المحرر الوجيز ، لابن عطية ١٧٤/٤

توجيه رفع (المجرمون) في قراءة " ولا تَسْأَل عن ذنوبهم المجرمون "

قال تعالى : ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ ۚ أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِۦ مِنَ ٱلْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا ۚ وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٧٨﴾﴾ [القصص:٧٨]

رأي صاحب اللوامح :

قال السمين الحلبي في الدر المصون : "(وَلاَ يُسْأَلُ) هذه قراءةُ العامَّةِ على البناء للمفعول، وبالياءِ مِنْ تحتُ ورَفْعِ الفعلِ. وقرأ أبو جعفر "ولا تُسْأَلْ" بالتاء مِنْ فوقُ والجزم. وابنُ سيرين وأبو العالية كذلك، إلاَّ أنه مبنيٌّ للفاعل [1]وهو المخاطَبُ. قال ابن أبي إسحاق: "لا يجوزُ ذلك حتى تنصبَ المجرمين". قال صاحب اللوامح: "هذا هو الظاهرُ؛ إلاَّ أنه لَمْ يَبْلُغْني فيه شيء. فإنْ تَرَكاه مرفوعاً فيحتمل وجهين، أحدهما: أَنْ يكونَ "المجرمون" خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي: هم المجرمون. والثاني: أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ أصلِ الهاءِ والميم في "ذُنوبهم"، لأنهما مرفوعا المحلِّ" يعني أنَّ ذنوباً مصدرٌ مضافٌ لفاعلِه. قال: "فمحل المجرمون على الأصلِ، كما تقدَّم لنا في قراءةِ : ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴿٢٦﴾﴾ [البقرة:٢٦] بجرِّ بعوضة. وكان قد خَرَّجها على أن الأصلَ: بضَرْب مَثَلِ بعوضةٍ" وهذا تعسُّفٌ كثيرٌ" [2]

(١) في البحر المحيط منسوبة لابن سيرين وأبي العالية ١٢٩/٧ ، ولم ترد في مختصر ابن خالويه والمحتسب و الكشاف .

(٢) الدر المصون ، للسمين الحلبي ٦٩٥/٨

الدراسة :

قرأ ابن سيرين وأبو العالية (لا تَسْأَلْ) بالجزم والبناء للمعلوم ولم ينقل القُرَّاء قراءتهما لـ (المجرمين)

أ بالرفع قرآها أم بالنصب ؟ فوقف النحاة من الرفع ثلاثة مواقف :

الأول : ردَّ هذه القراءة منهم ابن أبي إسحاق قال أبو حيان في البحر :" وكان ابن أبي إسحاق لا يجوِّز ذلك إلا أن يكون المجرمين بالياء " [١]، وأكَّد ذلك السمين الحلبي وبين أن القراءة لا يمكن أن تكون إلا بالنصب ، وإنما تُرِك نقلها لظهوره . [٢]

الثاني : أجاز الرفع وخرجه على أنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير هم المجرمون ، وهو رأي لأبي الفضل الرازي [٣] ، وأكَّده العكبري بقوله : " ولا يُسألُ " يقرأ بالتاء والجزم ، أي لا تسألْ عن ذنوبهم ، ورفع (المجرمين) على تقدير : هم المجرمون " [٤]

الثالث : يعرب (المجرمون) بدلاً من أصل الهاء والميم في ذنوبهم ، لأنها وإن كانت في محل الجر بالإضافة إليها ، فإن أصلها الرفع ، لأن الإضافة إليها بمنزلة إضافة

---

(١) البحر المحيط ، لأبي حيان ١٢٩/٧

(٢) انظر الدر المصون ، للسمين الحلبي ٦٩٥/٨

(٣) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ١٢٩/٧

(٤) إعراب القراءات الشواذ ، للعكبري ٢٦٧/٢

المصدر إلى اسم الفاعل ؛ فعلى ذلك (المجرمون) محمول على الأصل . وهو قول آخر لأبي الفضل الرازي أيضاً ، واحتجَّ لهذا التخريج بقوله :

" وهذا محمول على ما تقدم لنا من أن بعضهم قرأ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴿٢٦﴾﴾ [البقرة:٢٦] بجر بعوضة وكان قد خرجها على أن الأصل : بضرب مثلِ بعوضةٍ ".[١]

واعترض أبو حيان قول أبي الفضل الرازي إنها بدل فقال : فأما قوله : بدل من ذنوبهم ، فذنوب جمع ، فإن كان جمع مصدر ، ففي إعماله خلاف ، وأما قوله على ما تقدم لنا من أن بعضهم قرأ ، فقد ذكر في البقرة أنه سمع ذلك ، ولا نعرف فيها أثراً ، فينبغي أن لا يجعلها قراءة. [٢]

وما ذكره أبو حيان عن قراءة (بعوضةٍ) بالجر وأنه لا يعرف فيها أثرًا ، فقد ذكر العكبري القراءة ولم ينسبها لأحد ، ووجهها بتوجيهين :

الأول : الجر على تقدير ما بين بعوضة .

الثاني : حمل الجر على ما يكون في نظائره فكأنه قال : لا يستحي من ضرب مثل بعوضة فهو بدل مما يجوز في المبدل .

والتأويل الثاني يتفق مع ما ذهب إليه صاحب اللوامح .[٣]

---

(١) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ١٢٩/٧

(٢) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ١٢٩/٧

(٣) انظر إعراب القراءات الشواذ، للعكبري ١/ ١٤١

وأما ما ذكره أبو حيان عن عمل المصدر المجموع فمسألة خلافية بين النحاة ، فقد منعه بعض النحاة وذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب أنه مذهب أبي الحسن بن سيده وأنه يختار هذا المذهب و أن كل ما ورد من إعمال المصدر مجموعاً فإنه يؤول " [١] **غير أن هناك فريقًا من النحاة يجيز إعمال المصدر المجموع فلعل أبا الفضل الرازي ممن يرى جواز إعماله .**

وقد ذكر أبو حيان : أن ابن هشام اللخمي وابن عصفور وابن مالك يجيزون إعمال المصدر إذا كان جمع تكسير . [٢]

قال ابن عصفور : " جمع المصدر يجري مجراه في الإعمال نحو قوله :

وقد وعدَتْكَ موعدًا لو وفَت به مواعيد عرقوب أخاه بيثربِ [٣]

فالأخ منصوب بمواعيد "[٤]

أما ابن مالك فإنه لا يجيز ذلك مطلقًا وإنما يرى أن المصدر إذا ورد مجموعًا عاملاً فإنه يجيزه ولكن لا يقيس عليه يقول :" وكذا المجموع حقه ألا يعمل؛ لأن لفظه إذا

---

(١) ارتشاف الضرب ، لأبي حيان ٣/٢٢٥٨

(٢) انظر ارتشاف الضرب ، لأبي حيان ٣/ ٢٢٥٧

(٣) البيت لعلقمة بن عبدة الفحل ، وفي الديوان (كموعود) بدل مواعيد ، ديوان علقمة الفحل ص ١٠

(٤) المقرب ، لابن عصفور ١/١٣١

جمع مُغَايِر للفظ المصدر الذي هو أصل الفعل، والفعل مشتق منه ، فإن ظُفِر بإعماله مجموعا قُبِل ولم يُقَس عليه . " [١]

وأورد ابنُ مالكٍ أمثلةً على إعماله مجموعاً فقال : "ومن كلام العرب: "تركتُه بملاحسِ البقرِ أولادَها" فأعمل "ملاحس" وهو جمع ملحس بمعنى: لحس ومثله قول الشاعر [٢]**:**

قد جرَّبوه فما زادت تجاربُهم أبا قدامة إلا المجد والفَنَعَا [٣]

ووصف السمين الحلبي تخريجات أبي الفضل الرازي بالتعسف فقال بعد أن أورد تخريجات أبي الفضل الرازي " وهذا تعسُّفٌ كثيرٌ. ولا ينبغي أَنْ يَقْرأ ابنُ سيرين وأبو العالية إلاَّ (المجرمين) بالياءِ فقط، وإنما تُرِك نَقْلُها لظهورِه.[٤]

وبهذا يتضح أن إعمال المصدر المجموع وارد في نصوص فصيحة متعددة ترجح جواز إعماله ، والقول بعدم جواز عمل المصدر المجموع سيدفعنا إلى تأويل هذه النصوص وهو خلاف الأولى .

---

(١) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ١٠١٥/٢

(٢) البيت للأعشى ، وفي الديوان (وجربوه) بدل (قد جربوه) ديوان الأعشى ص ١٠٩، وقد علق الدكتور علي بن محمد النوري على هذا البيت بقوله : " قد يحمل هذا البيت على غير ما استشهد له إذ يكون " أبا قدامة " مفعولاً لزادت ، وليس في البيت حينئذٍ إعمال لتجارب المصدر المجموع " .

(٣) انظر المرجع السابق

(٤) الدر المصون ، للسمين الحلبي ٦٩٦/٨

الترجيح :

بعد عرض الأقوال السابقة يبدو أنه إذا ثبتت هذه القراءة فلا مجال لردها ، ولا عبرة باعتراض ابن أبي إسحاق ومن وافقه ، واعتراض أبي حيان على تخريج أبي الفضل الرازي على أنها بدل من أصل الهاء والميم ، لا يمنع منه كون المصدر مجموعًا لما تقدم من جواز إعمال المصدر المجموع وروده في نصوص فصيحة .

ولهذا فإن تخريج أبي الفضل الآخر بأن الهاء والميم في ذنوبهم ترجع إلى القرون والمجرمون خبر لمبتدأ محذوف والتقدير هم المجرمون أو أولئك المجرمون هو الأولى والأظهر، وله نظائر تقويه ، ذكر منها أبو الفضل قوله تعالى :

﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلْعَـٰبِدُونَ ٱلْحَـٰمِدُونَ ٱلسَّـٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّـٰجِدُونَ ٱلْـَٔامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَـٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾﴾ [التوبة:١١٢] **والله تعالى أعلم .**

إعراب كلمة مددًا في سورة الكهف

قال تعالى : ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾ [الكهف:١٠٩]

رأي صاحب اللوامح :

قال الآلوسي في روح المعاني : " ونصب (مَدَداً) على التمييز كما في قوله :

فإن الهوى يكفيكه مثله صبرا ...[١]

وجوَّز أبو الفضل الرازي نصبه على المصدر على معنى ولو أمددنا بمثله إمداداً وناب المدد عن الإمداد على حد ما قيل في قوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾﴾ [نوح:١٧] **وفيه تكلف ".**[٢]

الدراسة :

وجه المفسرون ومعربو القرآن النصبَ في كلمة (مدداً) بثلاثة توجيهات :

الأول :النصب على التمييز قال الزجاج :" (مَدَدًا) منصوب على التمييز، تقول: لي ملءُ هذا عسلاً، ومِثْلُ هذا ذهباً، أي مثله من الذهب"[٣] **وبهذا القول قال الزمخشري في الكشاف** [٤]

---

(١) البيت أنشده ابن الأعرابي ولم يعزه لقائل ، وصدره : فإن خفت يومًا أن يلجَّ بك الهوى ... ، انظر المحكم ، لابن سيده ٣١/١٠ ، وانظر لسان العرب ، لابن منظور ٣٠/٦

(٢) روح المعاني ، للآلوسي ٣٧٢/٨

(٣) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ٣١٦/٣

(٤) انظر الكشاف ، للزمخشري ٧٢١/٢

ووافقه العكبري في التبيان[١] ، وهو التوجيه المتفق عليه عند أكثر المفسرين والمعربين.[٢]

الثاني :النصب على الحال ، أجاز هذا الوجه ابن جني فقال : " وأما مددًا فمنصوب على الحال كقولك جئتك بزيدٍ عونًا لك ويدًا معك "[٣] وخرَّج القرطبي في تفسيره النصب على الحال في أحد قوليه فقال :" وَانْتَصَبَ (مَدَداً) عَلَى التَّمْيِيزِ أَوِ الْحَالِ".[٤]

القول الثالث : النصب على المصدر ، قال ابن جني : " وإن شئت نصبته على المصدر بفعل مضمر يدل عليه قوله (جئنا بمثله) كأنه قال : ولو أمددناه به إمداداً، ثم وضع (مدداً) موضع إمداد ، ولهذا نظائر كثيرة "[٥]

وتبعه أبو الفضل الرازي في هذا الوجه[٦] ، ونقل الآلوسي رأي أبي الفضل واعترض عليه واصفاً له بالتكلف[٧] .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ٨٦٤/٢

(٢) انظر غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، للحسن بن محمد النيسابوري ٤٦٣/٤ وانظر البحر المحيط ، لأبي حيان ١٦٠/٦

(٣) المحتسب ، لابن جني ٣٥/٢

(٤) الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ٦٨/١١

(٥) المحتسب لابن جني ٣٥/٢

(٦) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ١٦٠/٦ ، وانظر الدر المصون ، للسمين الحلبي ٧/ ٥٥٨

(٧) روح المعاني ، للآلوسي ٣٧٢/٨

الترجيح :

مما سبق يتضح أن ما ذهب إليه أبو الفضل الرازي من جواز نصب (مدداً) على المصدر وجه تحتمله الكلمة وخصوصاً أن له نظائر مثل قوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴿١٧﴾﴾ [نوح:١٧]وقوله : ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابٗا ﴿٢٨﴾﴾ [النبأ:٢٨]وقوله ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ﴿٨﴾﴾ [المزَّمل:٨]وغير ذلك مما وضع فيه اسم المصدر مكان المصدر.

وهو قول لم يتفرد به أبو الفضل الرازي بل سبقه إليه ابن جني فلا يصح أن يوصف بالتكلف ، بل هو وجه يحتمله المعنى وله نظائر ، وإن كان الأشهر هو النصب على التمييز .

ج- مسائل الذكر والحذف

المسألة الأولى : حذف الفاعل للعلم به .

المسألة الثانية : توجيه الرفع في قراءة " قال ربُّ احكم بالحق "

حذف الفاعل للعلم به

قال تعالى : ﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى ﴿٥٩﴾ ﴾ [طه:٥٩]

رأي صاحب اللوامح :

قال أبو حيان في البحر المحيط : "وقرأ ابن مسعود والجحدري وأبو عمران النحوي وأبو نهيك وعمرو بن فايد وأن تَحْشِر بتاء الخطاب [١]أي يا فرعون وروي عنهم بالياء على الغيبة [٢]، والناس نصب في كلتا القراءتين . قال صاحب اللوامح : وَأَن يَحْشِرَ (الحاشر) النَّاسَ ضُحىً ، فحذف الفاعل للعلم به انتهى .

وحذف الفاعل في مثل هذا لا يجوز عند البصريين . وقال غيره : وَأَن يُحْشَرَ (القوم) قال : ويجوز أن يكون فيه ضمير فرعون ذكره بلفظ الغيبة ، إما على العادة التي تخاطب بها الملوك أو خاطب القوم لقوله مَوْعِدُكُمْ (وجعل) يُحْشَرُ (لفرعون ويجوز أن يكون) وَأَن يُحْشَرَ (في موضع رفع عطفاً على) يَوْمُ الزّينَةِ (وأن يكون في موضع جر عطفاً على) الزّينَةِ [٣]

---

(١) في مختصر ابن خالويه ٨٨ نسبها لأبي نهيك والجحدري ، وزاد في البحر المحيط ٢٣٧/٦ ابن مسعود وأبا عمران النحوي وعمرو ابن فايد ، ولم ينسبها في الكشاف ٦٩/٣

(٢) في مختصر ابن خالويه ٨٨ نسبها لأبي عمران الجوني وأبي نهيك الجحدري ، وزاد في المحتسب ٥٤/٢ ابن مسعود وأبا بكرة وعمرو بن فائد وهي كذلك في البحر المحيط ٢٣٧/٦

(٣) البحر المحيط ، لأبي حيان ٢٣٧/٦

الدراسة :

قبل الحديث عن اعتراض أبي حيان على أبي الفضل يحسن بنا أن نشير إلى مسألة حذف الفاعل عند النحاة وهي الموضوع الذي اعترض أبو حيان فيه على أبي الفضل ، فقد اختلف النحاة في مسألة حذف الفاعل على قولين :

الأول : ذهب أصحاب هذا القول إلى عدم جواز حذف الفاعل إلا مع عامله أو المصدر أو فاعل فعل المؤنث أو الجماعة المؤكد بالنون وهو مذهب البصريين(١) .

قال المبرد :" ولم يجز حذف الفاعل ؛ لأن الفعل لا يكون إلا بفاعل" (٢) **وأكد ذلك أبو علي الفارسي بقوله :"وحذف الفاعل لا يجوز عندنا "** (٣)

الثاني : ذهب أصحاب هذا القول إلى جواز حذف الفاعل لدليل كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴿١٧٧﴾ ﴾ [الصافات:١٧٧]**فحذف فاعل (نزل) وهو العذاب وقوله تعالى :** ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٦﴾ ﴾ [القيامة:٢٦]**فحذف فاعل(بلغت)وهو الروح، والحذف هنا لظهور الفاعل ظهورًا لا لبس فيه والقول بحذف الفاعل هو قول**

(١) انظر همع الهوامع ، للسيوطي ٥٧٦/١ ، وانظر حاشية الصبان ٢/ ٧٨

(٢) المقتضب ، للمبرد ١٥٧/١

(٣) المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي ٥٢٥/١

الكسائي [١] وذكر ابن مالك أنه قول الكسائي قال :" أجاز الكسائي –وحده– حذف الفاعل إذا دل عليه دليل ومنع غيره ذلك" [٢]

ونسب ابن هشام في المغني هذا القول للكسائي وهشام بن معاوية والسهيلي قال : " وقال الكسائي وهشام والسهيلي في نحو ضربني وضربت زيدًا أن الفاعل محذوف لا مضمر " [٣] ونسبه السيوطي في الهمع إلى السهيلي وابن مضاء أيضًا ، فقال :" وذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر،ورجحه السهيلي وابن مضاء " [٤] ولم أجد ذلك عند السهيلي في نتائج الفكر ولا في الأمالي .بل وجدت له ما نصه :" الفعل في قولك :(زيدًا ضربت) قد أخذ معموله وهو الفاعل ، فمعتمده عليه ومن أجله صِيْغ ، وأما المفعول فلم يبالوا به ، إذ ليس اعتماد الفعل عليه كاعتماده على الفاعل ، ألا ترى أنه يحذف والفاعل لا يحذف "[٥] فظاهر كلام السهيلي أنه لا يقول بحذف الفاعل والله أعلم .

أما ابن مضاء فقد رجح جواز حذف الفاعل ذكر ذلك في باب التنازع فقال:" قام وقعد

---

(١) انظر المرجع السابق ٥٢٧/١ ، وانظر شرح المفصل ، لابن يعيش ٢٠٦/١

(٢) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ٦٠٠/٢

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ٦٩٧/٢

(٤) همع الهوامع ، للسيوطي ٥٧٧/١

(٥) نتائج الفكر ، للسهيلي ٥٧/١

زيد فإن علقت زيدًا بالفعل الثاني فبين النحويين في ذلك اختلاف ، الفراء لا يجيزه والكسائي يجيزه على حذف الفاعل... وأما أي الرأيين أحق ، فرأي الكسائي " [١]

وذكر ابن مالك أن رأي الكسائي ومن ذهب مذهبه مردود بأن كل موضع ادُّعِي فيه الحذف فالإضمار فيه ممكن، فلا ضرورة إلى الحذف ، وذَكَر بعضَ المواضع التي يُتَوهم فيها الحذفُ وخرَّجها على الإضمار ومنها قوله تعالى :

﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴿٣٥﴾ ﴾ [يوسف:٣٥]

وقوله تعالى : ﴿ وَسَكَنتُمۡ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ وَضَرَبۡنَا لَكُمُ ٱلۡأَمۡثَالَ ﴿٤٥﴾ ﴾ [إبراهيم:٤٥]

وقول الشاعر:[٢]

فإن كان لا يُرضيك حتى تَردَّني إلى قَطَرِيّ لا إخالك راضيا

فتقدير الأول: ثم بدا لهم البداء ، وتقدير الثاني: وتبين لكم العلم ، وتقدير الثالث: فإن كان لا يرضيك ما تشاهد مني. فهذا كله من إضمار ما دل عليه مقال أو حال [٣] **،**

---

(١) الرد على النحاة ، لابن مضاء ٩٤-٩٥ (كلمة علقت عند ابن مضاء تعني أعملت ، كما وضحها ابن مضاء)

(٢) البيت لسوار بن المضرب السعدي من أبيات وردت في الحماسة الشجرية ١/ ٢٠٧، الكامل للمبرد ٢/ ٧٧ ، وخزانة الأدب ٧/ ٥١

(٣) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ٢/٦٠٠

والذي يبدو لي أنه لا فرق بين الحذف والإضمار إذا وقع تقدير لهذا المحذوف وإنما يكون الفرق بينهما إذا لم يقع التقدير ، وهذا الأمر يؤكده كلام النحاة ؛ فسيبويه مثلاً لا يفرق بين الحذف والإضمار فقد عقد في الكتاب بابًا عنوانه : (من الابتداء يُضمَر فيه ما يُبنى على الابتداء) وذكر تحته حذف خبر لولا فقال: " وذلك كقولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا... فكأنه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان ... ولكن هذا حُذف حين كثُر استعمالُهم إياه في الكلام "[١]

فهو يجعل عنوان الباب تحت مسمى الإضمار ثم يقول وهذا حذف ، مما يدل على انه لا يفرق بينهما ، أما ابن جني فلا يرى فرقاً بين الإضمار والحذف فيقول عند حديثه عن حذف الجملة : " فأما الجملة فنحو قولهم في القسم : والله لا فعلت وتالله لقد فعلت . وأصله : اقسم بالله ، فحذف الفعل والفاعل ، وبقيت الحال – من الجار والجواب – دليلا على الجملة المحذوفة" [٢]، ثم يقول في موضع آخر : " وعبرة هذا أن الفعل المضمر إذا كان بعده اسم منصوب به ففيه فاعله مضمرًا " [٣] فهو يعبر عن عدم ذكر الفعل تارة بالحذف وتارة بالإضمار مما يدل على عدم تفريقه بينهما .

---

(١) انظر الكتاب ، لسيبويه ١٢٩/٢

(٢) الخصائص ، لابن جني ٣٦٢/٢

(٣) المرجع السابق ٣٨٢/٢

وإذا نظرنا إلى قراءة (وأن يَحْشُرَ الناسَ ضحى) الفعل بياء الغيبة ، والناس بالنصب ، وجدنا أن لأهل اللغة في تخريج هذه القراءة مذهبين :

الأول : إضمار الفاعل وهو قول ابن جني حيث قال : " الفاعل هنا مضمر ، أي يحشر الله الناس ، فهذا كقوله سبحانه ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الأنعام:٢٢] [١] وبهذا القول قال العكبري وقدَّره بقوله " يحشر الناس حاشرُ فرعون أو الحاشرُ " [٢]

وذكر السمين الحلبي أن بعضهم جوَّز أن يكون الفاعل ضمير اليوم وذلك مجاز لما كان الحشر واقعاً فيه نسب إليه نحو ، نهاره صائم وليله قائم . [٣]

الثاني : الفاعل محذوف للعلم به ، وهو قول أبي الفضل الرازي ، نقله عنه أبو حيان [٤] وهذا القول إن صح فإنه يتفق مع رأي الكسائي ومن ذهب مذهبه كالسهيلي وابن مضاء الذين يجيزون حذف الفاعل ؛ غير أن الذي يظهر لي أن أبا الفضل الرازي لم يقصد الحذف الذي ذهب إليه الكسائي ، بدليل تقديره بقوله : " (وَأَن يَحْشُرَ "الحاشر" النَّاسَ ضُحىً) ،ولكن أبا حيان حينما تناول رأي أبي الفضل الرازي في تخريج قراءة :

(١) انظر المحتسب ، لابن جني ٥٤/٢

(٢) إعراب القراءات الشواذ ، للعكبري ٧٤/٢

(٣) انظر الدر المصون ، للسمين الحلبي ٦٠/٨

(٤) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٢٣٧/٦

(وأن يَحشُرَ الناسَ ضحى) ذكر أنه خرَّج هذه القراءة على حذف الفاعل للعلم به ونصب الناس على المفعولية ، وبيَّن أبو حيان أن هذا التخريج لا يجوز عند البصريين ، [١]

الترجيح :

تبقى مسألة حذف الفاعل من المسائل التي اختلف فيها النحاة ، ولكل فريق منهم ما يؤيد قوله ، والذي أميل إليه هو القول بعدم جواز حذف الفاعل ؛ لما ذكره السيوطي من أن الفاعل يستتر أحياناً فلو قلنا بحذفه لالتبس الحذف بالاستتار . [٢]

ولا أرى أن أبا الفضل يقول بحذف الفاعل الذي ذهب إليه الكسائي ومن ذهب مذهبه ، بدليل التقدير الذي يتفق فيه مع من قالوا بالإضمار ، لذا فإن الذي يترجح لي هو القول بإضمار الفاعل ويكون القول بأن الفاعل في هذه الآية مضمر وتقديره" يَحْشُرُ اللهُ " أو " يَحْشُرُ حاشر فرعون " أو كما قدره أبو الفضل يحشر الحاشر هو الراجح والأولى .

---

(١) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٢٣٧/٦

(٢) انظر همع الهوامع ، للسيوطي ٥٧٦/١

توجيه الرفع في قراءة " قال ربُّ احكم بالحق "

قـــــال تعـــــالى : ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّۗ وَرَبُّنَا ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ١١٢﴾ [الأنبياء:١١٢]

رأي صاحب اللوامح :

قال : أبو حيان في البحر المحيط : " وقرأ الجمهور : (قُل ربِّ)أمروا بكسر الباء . وقرأ حفص وأبو جعفر (قال رَبُّ) بالضم [١]. قال صاحب اللوامح : على أنه منادى مفرد وحذف حرف النداء فيما جاز أن يكون وصفاً لأي بعيدٌ بابه الشعر انتهى" . وليس هذا من نداء النكرة المقبل عليها ، بل من اللغات الجائزة في يا غلامي ، وهي أن تبنيه على الضم وأنت تنوي الإضافة ، لمَّا قطعته عن الإضافة وأنت تريدها بنَيْتَه ، فمعنى (ربِّ) ياربِّ .[٢]

الدراسة :

اختلف النحاة في توجيه قراءة (ربُّ) بالرفع على ثلاثة أقوال :

القول الأول : إنها لحن ، قال النحاس في إعراب القرآن : " وعن أبي جعفر أنه قرأ : " ربُّ احكم بالحق " وهذا عند النحويين لحن ، لا يجوز عندهم رجلُ أقْبِلْ ، حتى تقول يا

---

(١) في تفسير الطبري ٥٥/١٨ ، والمحتسب ٦٩/٢ ، والبحر المحيط ٣١٩/٦ منسوبة لأبي جعفر المدني (يزيد بن القعقاع) ، وزاد في مختصر ابن خالويه ٩٣ : ورواية عن ابن كثير وفي تفسير القرطبي ٣٥١/١١ ، وفتح القدير ٤٣١/٣ : أبو جعفر بن القعقاع وابن محيصن .

(٢) البحر المحيط ، لأبي حيان ٣١٩/٦

رجل أو ما أشبهه "[١]

قال البغوي في تفسيره بعد أن حكى قراءة أبي جعفر : " وضعَّفه النحاة جدًا ونسبوه إلى الغلط فيه " [٢]

القول الثاني : إنها منادى مفرد ، وهذا هو قول ابن جني ، يقول : " ومن ذلك قراءة (قل ربُّ) بضم الباء ، والياء ساقطة على أنه نداءٌ مفرد " [٣]

وتبعه في هذا القول أبو الفضل الرازي، كما رأينا .[٤] **وإلى هذا ذهب ابن عطية في تفسيره حيث قال : " قرأ أبو جعفر بن القعقاع (ربُّ) بالرفع على المنادى المفرد "** [٥]

وبهذا التوجيه أيضًا قال العكبري عند هذه الآية وعقب عليه بأنه وجه ضعيف ، فقال : " يقرأ بضم الباء ، أي يا ربُّ ، كما تقول : يا رجل وهو ضعيف لأن النكرة لا تحذف معها (يا) ، وقد أجازه الكوفيون " . [٦]

القول الثالث : إنها منادى مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد حذف المضاف إليه وبُني على الضم كقبل وبعد [٧]**وهذا التخريج لأبي حيان وقد ذكره في أكثر من موطن وذكر أن هذه**

---

(١) إعراب القرآن ، للنحاس ٥٩/٣

(٢) معالم التنزيل ، للبغوي ١٠٤/١

(٣) المحتسب ، لابن جني ٦٩/٢

(٤) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٣١٩/٦

(٥) المحرر الوجيز ، لابن عطية ١٢٦/٤

(٦) إعراب القراءات الشواذ ، للعكبري ١٢١/٢-١٢٢

(٧) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٤١٤/٦

لغة حكاها سيبويه في المضاف إلى ياء المتكلم حال ندائه [١] وذكر هذه اللغة صاحب الدر المصون عند قوله تعالى : ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۚ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [هود:٥٠] فقال : " وقرأ ابن محيصن (يا قومُ) بضم الميم ، وهي لغةٌ للعرب يَبْنونَ المضافَ للياء على الضم كقوله تعالى : ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ ۗ وَرَبُّنَا الرَّحْمَٰنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [الأنبياء:١١٢] بضمِّ الباء ، ولا يجوز أن يكون غير مضاف للياء [٢] وهما يشيران إلى أن هذه المسألة تدخل ضمن ما ذكره سيبويه في الكتاب عن حذف ياء الإضافة في باب النداء حيث قال في الكتاب : "اعلم أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء كما لم يثبت التنوين في المفرد لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين، لأنها بدل من التنوين، ولأنه لا يكون كلاماً حتى يكون في الاسم، كما أن التنوين إذا لم يكن فيه لا يكون كلاماً، فحُذف وتُرك آخرُ الاسم جراً ليُفصَل بين الإضافة وغيرها، وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء. ولم يكونوا ليثبتوا حذفها إلا في النداء ولم يكن لُبسٌ في كلامهم لحذفها وكانت الياء حقيقةً بذلك لما ذكرتُ لك، إذ حذفوا ما هو أقل

(١) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٢٠٦،١،٢٧٢/٨ ، وانظر المرجع نفسه ٤٠١/٤ ، ٤٢٤/٦

(٢) الدر المصون ، للسمين الحلبي ٣٤١/٦

اعتلالاً في النداء، وذلك قولك: يا قومِ لا بأسَ عليكم، وقال الله جلّ ثناؤه: " يا عبادِ فاتّقونِ " ، وبعض العرب يقول: يا رَبُّ اغفِرْ لي، و يا قومُ لا تفعلوا " [١]

ومسألة حذف حرف النداء من اسم الجنس من المسائل التي وقع فيها الخلاف بين النحاة فقد منعها البصريون كما صرَّح بذلك سيبويه فقال : " ولا يَحْسُن أن تقول: هذا، ولا رجلُ، وأنت تريد: يا هذا، ويا رجلُ ولا يجوز ذلك في المبهم؛ لأن الحرف الذي ينبَّه به لزم المبهم كأنه صار بدلاً من (أيُّ) حين حذفته، فلم تقل يا أيها الرجل ولا يا أيهذا " [٢]

وصرح ابن جني بذلك أيضًا عند تخريجه قراءة " قال ربُّ احكم بالحق "عند من قرأ ربُّ بالضم فقال : " هذا عند أصحابنا ضعيف ، أعني حذف حرف النداء مع الاسم الذي يجوز أن يكون وصفًا لأي ، ألا تراك لا تقول : رجل أقبل لأنه يمكنك أن تجعل الرجل وصفًا لأي ، فتقول : يا أيها الرجل ؟ ... "وربُّ " مما يجوز أن يكون وصفًا لأي ، ألا تراك تجيز يا أيها الربُّ ؟ قال أصحابنا : فلم يكونوا ليجمعوا عليه حذف موصوفه وهو (أي) وحذف حرف النداء جميعًا " [٣]

---

(١) الكتاب ، لسيبويه ٢٠٩/٢

(٢) المرجع السابق ٢٣٠/١

(٣) المحتسب ، لابن جني ٦٩/٢

وأجاز الكوفيون ذلك قال ابن يعيش في شرح المفصل :

"وقد أجاز قوم من الكوفيين : " هذا أقبِلْ " على إرادة النداء ، وتعلقوا بقوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [البقرة:٨٥]

قالوا والمراد يا هؤلاء ، وقد عمل به المتنبي في قوله (١) :

هذي بَرزْتِ لنا فهجتِ رسِيْسَا ثم انثنَيْتِ وما شَفيتِ نسيسا " (٢)

وقال ابن هشام(٣) **: " احتجوا بقوله : (بِمِثْلِكَ هذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ** (٤) **) وقولهم (أطْرِقْ كَرَا) و (افْتَدِ مَخْنُوقُ) و (أصْبِحْ لَيْلُ)** (٥)

وقد ردَّ البصريون هذه الشواهد وخرجوها على أنها ضرورة وشاذة بابها الشعر :

---

(١) البيت مطلع قصيدة للمتنبي يمدح بها محمد بن زريق الطرسوسي الديوان ص ٥٨ ، والرسيس : الرس بداية الشيء ، والرسيس الشيء الثابت الذي لزم مكانه ،وقال أَبو عمرو الرَسِيسُ العاقل الفَطِنُ ورسّ الشيءَ نَسِيَه لتَقادُم عهده انظر لسان العرب ٩٧/٦ ، مادة : رسس والنسيس : بقية الروح ، انظر لسان العرب ٢٣٠/٦ مادة : نسس

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش ٣٦٣/١

(٣) أوضح المسالك ، لابن هشام ١٤/٤-١٦

(٤) عجز بيت لذي الرمة ، وصدره : إذا هملت عيني لها قال صاحبي ، ديوان ذي الرمة ص ٢٥٢ ، وفي الديوان (فتنة) بدل (لوعة) .

(٥) اطرق كرا إنَّ النَّعَامَ فِي الْقُرى: كرا ترخيم كروان اي تطأطأ واخفض عنقك للصيد فإن أكبر منك وأطول أعناقا وهي النعام قد اصطيدت وحملت من الدو إلى القرى... يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ، المستقصى في أمثال العرب ، للزمخشري ٢٢٢/١

افتد مخنوق : يضرب في الحث على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشدة ، المستقصى ، للزمخشري ٢٦٥/١

أصبح ليل : قالته امرأة يأتيها امرؤ القيس وكان مفركًا فبرمت به فما زالت تقول أصبحت يا فتى فيأبى القيام فاستعطفت الليل لفرط ضجرها يضرب في استحكام الغرض من الشيء ، المستقصى في أمثال العرب ، للزمخشري ٢٠٠/١

قال سيبويه في الكتاب : " وقد يجوز حذفُ يا من النكرة في الشعر، وقال العجّاج: جاريَ لا تستنكِري عَذيري [١]

يريد يا جاريةُ. وقال في مَثَل: افتَدِ مخنوقُ، وأصبِحْ ليلُ ، وأطرِقْ كَرا. وليس هذا بكثير ولا بقويّ "[٢]

وقال ابن جني بعد أن ذكر الأمثال التي احتج بها الكوفيون : " الأمثال عندنا وإن كانت منثورة فإنها تجري في تحمل الضرورة مجرى المنظوم في ذلك " [٣]

وهو ما ذهب إليه أبو الفضل الرازي في اللوامح حيث علَّق على قراءة أبي جعفر فقال : " وحذفُ حرف النداء فيما جاز أن يكون وصفاً لأيّ بعيد بَابُه الشِّعر " [٤]

ورجح ابن مالكٍ في شرح الكافية الشّافية رأي الكوفيّين في جواز حذف حرف النداء من اسم الجنس، فقال بعد أن ذكر رأيهم وبعض شواهدهم "وقولهم في هذا أصحّ".[٥]

وأرى أن الصواب في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الكوفيون لكثرة الأمثلة الفصيحة الواردة بحذف حرف النداء من اسم الجنس ، والتي لم ينكرها البصريون أو

---

(١) صدر بيت للعجاج وعجزه : سيري وإشفاقي على بعيري ، ديوان العجاج ٣٣٢/١

(٢) الكتاب ، لسيبويه ٢٣٠/٢-٢٣١

(٣) المحتسب ، لابن جني ٦٩/٢

(٤) البحر المحيط ، لأبي حيان ٣١٩/٦

(٥) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ١٢٩١/٣

يردُّوها وإنما حكموا عليها بالضرورة والضعف وهذه الشواهد لم تقتصر على الشعر والأمثال بل وردت في الحديث النبوي كما ذكر ذلك ابن مالك ، كقول النبي صلى الله عليه وسلم مترجماً عن موسى :" ثوبي حَجَرُ " [١] وكقوله عليه الصلاة والسلام :

" اشتدي أزمةُ تنفرجي " [٢] ثم قال :" وفي هذين غنى عن غيرهما من الشواهد نثرًا ونظمًا"[٣]

الترجيح :

ليس من شك أن أبا الفضل وأبا حيان على مذهب البصريين القائلين بمنع حذف أداة النداء من اسم الجنس ، وإنما الخلاف بينهما في المنادى في هذه الآية هل هو اسم جنس أم مضاف فأبو الفضل يرى أنه اسم جنس ولذا تعقب من قرأ بالرفع بأن هذا الوجه شاذٌّ بابُه الشعر ،أما أبو حيان فيرى أنها من باب المنادى المضاف الذي حُذِفَ منه المضاف إليه وبُنِيَ على الضم وهي لغة في المضاف إلى الياء .

ووصف عباس حسن هذه اللغة بانها ضعيفة فقال : " اللغة السادسة " ؛ وهي أضعف نظائرها، ولا تكاد تخلو من لبس في تبين نوعها، ومن اضطراب في إعرابها؛ ولهذا يجب

---

(١)أخرجه مسلم في كتاب الفضائل باب فضائل موسى عليه السلام وأخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق.

(٢)أخرجه الديلمي في مسند الفردوس عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما أخرجه في الجامع الصغير ص٣٨.

(٣) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ٣/١٢٩٠-١٢٩١

اليوم إهمالها، تبعا لرأي من أهملها من النحاة القدامى، فلم يذكرها بين اللغات الجائزة.

وتتلخص في حذف "الياء" –مع ملاحظتها في النية– وبناء المنادى على الضم " [1]

وخلاصة القول : أن لهذه القراءة توجيهين محتملين :

أحدهما : المنادى المفرد .

الآخر : المنادى المبني على الضم ، إذا أضيف إلى ياء المتكلم المحذوفة .

(١) النحو الوافي ، لعباس حسن ٦١/٤

د- مسائل التقدير

المسألة الأولى : إعراب الجملة الفعلية في قراءة :" الحمد لله فطر السماوات والأرض "

المسألة الثانية : تخريج قراءة نصب حُسْنَ في قوله تعالى : " طوبى لهم وحسنَ مئاب "

إعراب الجملة الفعلية في قراءة : " الحمد لله فطر السماوات والأرض "

قال تعالى : ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾﴾ [فاطر: ١]

رأي صاحب اللوامح :

قال أبو حيان في البحر المحيط : وقرأ الضحاك والزهري : فَطَرَ [١] ، جعله فعلاً ماضياً ونصبَ ما بعده.

قال أبو الفضل الرازي : فأما على إضمار الذي فيكون نعتاً لله عز وجل ، وأما بتقدير قد فيما قبله فيكون بمعنى الحال ، انتهى . وحذفُ الموصولِ الاسمي لا يجوز عند البصريين ، وأما الحالُ فيكون حالاً محكية ، والأحسنُ عندي أن يكون خبرَ مبتدأ محذوف ، أي هو فطر [٢]

الدراسة :

اختلف النحاة في توجيه الجملة في قراءة الضحاك والزهري (فطر) على ثلاثة أقوال :

القول الأول : إنها صلة لموصول محذوف ، أي الذي فطر، قال بذلك أبو الفضل الرازي [٣] وذكر أبو البقاء العكبري هذا التوجيه ضمن التوجيهات التي أوردها حول هذه القراءة ، ثم قال وهو خطأ عندنا [٤] ومراده بالخطأ أن حذف الموصول الاسمي لا يجوز

---

(١) منسوبة إلى الضحاك في مختصر ابن خالويه ١٢٣ ، وكذلك في المحتسب ١٩٨/٢ ، والقرطبي ٣١٩/١٤ ، وزاد في البحر المحيط ٢٨٤/٧ وفي فتح القدير ٣٣٧/٤ الزهري .

(٢) البحر المحيط ، لأبي حيان ٢٨٤/٧

(٣) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٢٨٤/٧

(٤) إعراب القراءات الشواذ ، للعكبري ٣٤١/٢

على مذهب البصريين كما وضح ذلك أبو حيان . [١] وذكر السمين الحلبي أن الزمخشري ذكر في كشافه قراءة تؤيد ما ذهب إليه أبو الفضل الرازي فقال في الكشاف : "وقرئ [٢] : الذي فطر السماوات والأرض وجعل الملائكة " [٣]

ومسألة حذف الموصول الاسمي من المسائل الخلافية بين النحاة وذكر السيوطي أن في هذه المسألة ثلاثة مذاهب :

الأول : الجواز في الاسمي غير(أل)، دون الحرفي غير (أنْ) ، وعليه الكوفيون والبغداديون والأخفش وابن مالك [٤] واحتجوا بالسماع قال:

فمن يَهْجُو رسولَ الله منكمْ ويمدحُهُ ويَنْصُره سَواءُ [٥]

وقال : فوالله ما نِلْتُم وما نِيلَ مِنكُمُ بمعتدل وَفْق ولا مُتَقَاربِ [٦]

---

(١) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٢٨٤/٧ ، قال أبو حيان في البحر ٤٦٦/١ :" وحذف الموصل الاسمي غير(أل) عند من يذهب إلى اسميتها ، لفهم المعنى جائزٌ سائغ في كلام العرب ، وإن كان البصريون لا يقيسونه ، فقد قاسه غيرهم ... "

إذن أبو حيان يجيز بشرط فهم المعنى بناء على القول ؛ ومع هذا فإنه ذكر في مواضع أخرى ما يؤيد " أن نزعته بصرية – فيما يتصل بحذف الموصول ... " النحو وكتب التفسير ، إبراهيم رفيدة ٩١٩/٢

(٢) ذكرها الزمخشري في الكشاف دون نسبة ٣٩٧/٥ ، وذكرها أبو حيان نقلاً عن الزمخشري ، البحر ٢٣٧/٩ وذكرها أبو السعود في تفسيره دون نسبة ٣٨٣/٥

(٣) الكشاف للزمخشري ٥٧٧/٣ ، وانظر الدر المصون ، للسمين الحلبي ٢٠٩/٩

(٤) انظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٠٤٥/٣

(٥) البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه من قصيدة له هي أول قصائد الديوان ، انظر ديوان حسان بن ثابت ١/١ ومطلعها : عفت ذات الأصابع فالجواء إلى عذراء منزلها خلاء

(٦) البيت نسبه البغدادي صاحب خزانة الأدب لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه ، ولم أجده في ديوان ابن رواحة ، انظر خزانة الأدب ، للبغدادي ١٠٣/١٠

أي ومن يمدحه وما الذي نلتم ، وقال تعالى : ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ٤٦ ﴾ [العنكبوت:٤٦] **أي والذي أنزل إليكم لأن المنزل إلينا ليس المنزل إليهم .**

وقال : ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَيُحۡيِۦ بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ٢٤ ﴾ [الروم:٢٤]

أي أن يريَكم ؛ قال الباقولي في هذا الموضع : " وكان أبو علي يحملها مرة على حذف (أن) على تقدير : ومن آياته أن يريكم ، كقوله : " ... أحضر الوغى ... "[١]، وأراد أن يأخذ على أبي إسحاق حذف أن في قوله " أعبد "[٢] فنقل كلامه ، ثم تذكر هذا الموضع فبيَّضه ، فهو الآن كذلك ."

وصدق الباقولي ، فإن أبا علي نقل المسألة في الإغفال [٣]على ماهي عليه في معاني الزجاج[٤]، الزجاج[٤]، ولم يعلق عليها بشيء وقد أشار المحقق في الحاشية إلى ذلك ، ولو أنه اطلع على هذا الموضع من كلام الباقولي لأدرك سبب إهمال أبي علي التعليق عليها .

وقالوا : (تسمعَ بالمُعَيدِيّ خيرٌ من أن تراه) أي أن تسمع ، وبالقياس على المضاف إذا علم .

والثاني : المنع مطلقا وعليه البصريون وأولوا الآيات [١]وحملوا الأبيات على الضرورة .

---

(١) البيت لطرفة وتمامه : ألا أيذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

(٢) " قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون " الزمر : ٦٤

(٣) انظر الإغفال ، لأبي علي الفارسي ٥٣٣/٢

(٤) معاني القرآن ، للزجاج ٣٦١/٤،وما ذكره الباقولي عن أبي علي بنصه من شيخي الدكتور علي بن محمد النوري

والثالث:الجواز إن عطف على مثله كالآية والبيت الأول والمنع إن لم يعطف عليه كالبيت الثاني"[٢]

ورجح ابن مالك رأي الكوفيين بقوله : " وإذا كان الموصول اسمًا أجاز الكوفيون حذفه إذا علم، وبقولهم في ذلك أقول، وإن كان خلاف قول البصريين إلا الأخفش لأن ذلك ثابتٌ بالقياس والسماع ؛ فالقياس على (أنْ) فإن حذفها مكتفىً بصلتها جائز بإجماع مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه؛ لأن صلة الاسم مشتملةٌ على عائد يعود عليه ، وأما السماع فمنه قول حسان رضي الله عنه:

فوالله ما نلتم وما نِيل منكم بمعتدل وَفْق ولا مُتَقَارِبِ [٣]

أراد: ما الذي نلتم وما نيل منكم.

ومنه قول بعض الطائيين : ما الذي دأبُه احتياطٌ وحزمٌ وهواه أطاعَ يستويان

أراد والذي هواه أطاع ، وأقوى الحجج قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ٤٦ ﴾ [العنكبوت:٤٦]

---

(١) من أمثلة ذلك ، احتجاج الكوفيين على الحذف بقوله تعالى :﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٞ مَّعۡلُومٞ ١٦٤ ﴾ [الصافات:١٦٤]والتقدير عندهم وما منا إلا من له مقام معلوم ، ورد البصريون هذا الشاهد وأولوه بقولهم : وما منا أحد إلا له مقام معلوم . انظر الأصول في النحو ، لابن السراج ٤١٢/١ وانظر ارتشاف الضرب ١٠٤٦/٣

(٢)انظر همع الهوامع ، للسيوطي ٣٤٣/١-٣٤٤

(٣) نسبه ابن مالك ، لحسان بن ثابت ولم أقف عليه في ديوان حسان ، وتقدم معنا أن البغدادي نسبه إلى عبد الله بن رواحة ، انظر ص ٩٦ من هذا البحث .

ليكـــون مثـــل : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُۚ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ١٣٦﴾ [النساء:١٣٦] (١)

القول الثاني في تخريج القراءة : إنها حال على إضمار قد ، والعامل في الحالُ الاستقرار في الجر ، وهو قول قال به أبو الفضل الرازي (٢) ونقله العكبري أيضاً . (٣)

وإنما أضمروا (قد) لأن الفعل الماضي لا يكون حالاً إلا بقد ، قال الأزهري : "قال النحويون: الفعل الماضي لا يكون حالاً إلا(بقد) مظهراً أو مضمراً، وذلك مثل قول الله جل وعزَّ : ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ٩٠﴾ [النساء:٩٠]

ولا تكون حصرتْ حالاً إلا بإضمار قد ". (٤)

القول الثالث : إنها خبر مبتدأ مضمر أي هو فطر ، فقال العكبري : " يجوز أن تكون مستأنفة " (٥) وقال أبو حيان بعد أن ذكر قول أبي الفضل الرازي واعترض عليه : " والأحسن عندي أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، أي هو فطر (٦)

---

(١) شرح التسهيل ، لابن مالك ٢٣٥/١

(٢) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٢٨٤/٧

(٣) انظر إعراب القراءات الشواذ ، للعكبري ٣٤١/٢

(٤) تهذيب اللغة ، للأزهري ٢١٩/٨ ، وانظر كتاب معاني القراءات ، للأزهري : ١٣١

(٥) إعراب القراءات الشواذ ، للعكبري ٣٤١/٢

(٦) البحر المحيط ، لأبي حيان ٢٨٤/٧

الترجيح :

يبدو مما سبق أن القول برأي الكوفيين وابن مالك في جواز حذف الموصول الاسمي هو الراجح لما استشهدوا به من أمثلةٍ فصيحة ؛ وعلى هذا فقول أبي الفضل الرازي إن الجملة الفعلية هي صلة للموصول المحذوف رأي قويٌ يقويه المعنى ، وتقويه القراءة التي أوردها الزمخشري كما مر معنا .

تخريج قراءة نصب حُسْنَ في قوله تعالى : " طوبى لهم وحسنَ مئاب "

قال تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ ﴿٢٩﴾﴾ [الرعد:٢٩]

رأي صاحب اللوامح :

قال الآلوسي في تفسيره روح المعاني :" قرأ عيسى الثقفي (وَحُسْنَ مَئَابٍ) بالنصب ، وخرج ذلك ثعلب على أنه معطوف على طوبى وأنها في موضع نصب ، وهي عنده مصدر معمول لمقدر أي طاب واللام للبيان كما في سقيًا له ، ومنهم من قدر (جعل) (طوبى لَهُمْ) ، وقال صاحب اللوامح : إن التقدير يا طوبى لهم ويا حسن مآب فحسن معطوف على المنادى ....ولا يخفى ما فيه من التكلف " . (١)

الدراسة :

اختلف النحاة في توجيه قراءة (طوبى لهم وحسنَ مئاب) بنصب (حسن) والنصب في هذا الموضع وجه جوَّزه الفراء والزجاج والنحاس ومكي والقرطبي . (٢)

وهي قراءة قرأ بها : عيسى بن عمر الثقفي البصري ، وعيسى الهمذاني الكوفي وإبراهيم بن أبي عبلة ، وابن محيصن . (٣)

وذكرها الزمخشري وابن عطية والعكبري والشوكاني من غير إسناد . (٤)

---

(١) روح المعاني ، للآلوسي ١٤٣/٧

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٦٣/٢ ، ومعاني القرآن للزجاج ١٤٨/٣ ،وإعراب القرآن ، للنحاس٣٥٧/٢ ، ومشكل الإعراب ، لمكي ٣٤٣/١ ، وتفسير القرطبي ٣١٥/٩- ٣١٦ .

(٣) انظر مختصر القراءات الشواذ: ٦ ، وشواذ الكرماني:٢٥٨ ، والبحر المحيط : ٣٩٠/٥ ، وروح المعاني ١٥١/١٣

(٤) انظر الكشاف ٣٥٩/٢ ، والمحرر الوجيز ١٦٧/٨ ، والتبيان ٧٥٨/٢ ، وفتح القدير ٨١/٣ .

ووجهت قراءة النصب على ثلاثة أقوال :

القول الأول : النصب على المصدر وهو قول الفراء في معاني القرآن ، قال : " ولو نصب طُوبَى والحُسْن كان صَوَاباً كما تقول العَرب: الحمدُ لله والحمدَ لله. وطوبى وإن كانت اسماً فالنصب يأخذها؛ كما يقال في السَّبِّ: الترابُ له والترابَ له . " [١] وقال بهذا القول ابن عطية حيث ذكر هذه القراءة فقال:"وقرئ (وحُسنَ)بالنصب فـ(طوبى) على هذا مصدر كما قالوا : سقياً لك .[٢]

القول الثاني : طوبى منصوبة على النداء والتقدير يا طوبى لهم ويا حسنَ مآب ، فحسن معطوف على المنادى وهو مضاف للضمير واللام مقحمة .

وبهذا القول قال الزجاج في معاني القرآن قال : " من قرأ طوبى لهم وحسن مآب بالنصب،أي يا حسن مآب، فحذف "[٣] وتبعه أبو الفضل الرازي ،[٤] ووافقهم الباقولي[٥] وأكَّد هذا القول العكبري في إعراب القراءات الشواذ [٦]

---

(١) معاني القرآن ، للفراء ٦٣/٢

(٢) المحرر الوجيز ، لابن عطية ٣١٦/٣

(٣) معاني القرآن ، للزجاج ١٤٨/٣

(٤) البحر المحيط ، لأبي حيان ٣٨٠/٥

(٥)إعراب القرآن ، للباقولي ٢٢٩/١

(٦) انظر إعراب القراءات الشواذ ٧٢٧/١

ونقل الآلوسي رأيَ أبي الفضل الرازي في تخريج هذه القراءة واعترض عليه ووصفه بالتكلف . (١)

وليس هناك ما يدعو إلى وصف رأي أبي الفضل الرازي بالتكلف مادام هذا التخريج يسير على سنن العربية وقواعدها ، وقد سبقه إليه غيره في هذا القول ، ووافقه عليه غيره ونقل هذا القول أبو حيان ولم يعترض عليه بل شرحه ووضحه واحتج له بما يشبهه فقال في البحر : " وخرجه صاحب اللوامح على النداء قال: بتقدير يا طوبى لهم ، ويا حسن مآب ، فحسن معطوف على المنادى المضاف في هذه القراءة ... ويعني بقوله : معطوف على المنادى المضاف ، أنّ طوبى مضاف للضمير ، واللام مقحمة كما أقحمت في قوله :

يا بُؤسَ للجهلِ ضَرَّاراً لأقوام (٢)

وقول الآخر : يا بُؤسَ للـحَربِ التي (٣)

ولذلك سقط التنوين من بؤس وكأنه قيل : يا طوباهم وحسنَ مآب أي : ما أطيبَهم وأحسنَ مآبهم ، كما تقول : يا طيبها ليلة أي : ما أطيبَها ليلة . (١)

---

(١) انظر روح المعاني ، للآلوسي ١٤٣/٧

(٢) عجز بيت للنابغة ، وصدره : قَالَتْ بَنُو عامرٍ خَالو بني أسد ... ، انظر ديوان النابغة ص ١٠٤

(٣) صدر بيت لسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة جد طرفة بن العبد، من قصيدة له يعرّض فيها بالحارث بن عباد لاعتزاله حرب البسوس وعجزه : وضعت أراهط فاستراحوا ، انظر ديوان الحماسة ١٣٧/١

القول الثالث : يجوز نصبه بمقدر وهو رأي للنحاس حيث قدَّر جعل الله لهم طوبى [٢] ، وقال بهذا القول مكي بن أبي طالب [٣] ومنهم من قدره بـ (رَزَقَهم حسنَ مآب) نسب الشهاب الخفاجي هذا القول للسفاقسيّ وعلَّق عليه بقوله : " وهو بعيد " [٤]

الترجيح :

يبدو مما سبق أن القول بأن (حُسْنَ) في قراءة النصب ، معطوفة على طوبى المنصوبة على النداء أو المنصوبة على المصدرية أو أنها منصوبة على المفعولية بفعل مقدَّر أقوال معتبرة كما مر معنا في الدراسة ، وجميع هذه الأقوال يحتملها المعنى ، ولا وجه للآلوسي في وصفه لرأي أبي الفضل بالتكلف لأنه سُبِق إلى هذا القول وأيده غيره وله شواهد تعضد قوله .

(١) البحر المحيط ، لأبي حيان ٣٨٠/٥

(٢) إعراب القرآن ، للنحاس ٣٥٧/٢

(٣) مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب ٤٤٣/١

(٤) حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي ٢٣٧/٥ ، ولم أجده عند السفاقسي .

هـ – مسائل الأدوات

المسألة الأولى : وقوع لام التعليل صلة للموصول .

المسألة الثانية : مجيئ حاشَ حرف جر

المسألة الثالثة : الغرض من الاستفهام في قراءة " أمَن زين له سوء عمله "

وقوع لام التعليل صلة للموصول

قال تعالى:﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ ﴿١١﴾﴾[الأنفال:١١]

رأي صاحب اللوامح :

قال أبو حيان في البحر المحيط : " وقرأ طلحة وينزّل بالتشديد ، وقرأ الجمهور ماء بالمد ، وقرأ الشعبي ما بغير همز [١]،حكاه ابن جنّي ، وصاحب اللوامح في شواذ القراءات وخرّجاه على أنّ ما بمعنى الذي ، قال صاحب اللوامح : وصلته حرف الجر الذي هو ليطهرَكم والعائد عليه هو ، ومعناه الذي هو ليطهرَكم به انتهى ، وظاهر هذا التخريج فاسد لأنّ لام كي لا تكون صلة " [٢]

الدراسة :

للنحاة في تخريج قراءة الشعبي لقوله تعالى : " وينزِّل عليكم من السماء ماء ليطهركم " بقصر الألف في ماء رأيان :

الرأي الأول : يرى أصحاب هذا الرأي أنَّ (ما) موصولة بمعنى الذي ، وصلتها حرف الجر وما دخل عليه ، وهو رأي ابن جني ، حيث قال في المحتسب: " (ما) هاهنا

---

(١) نسبت إلى الشعبي في المحتسب ٢٧٤/١ ، وكذلك الكشاف ١٩٧/٢ والبحر المحيط ٤٦٢/٤ .

(٢) البحر المحيط ، لأبي حيان ٤٦٢/٤

موصولة وصلتها حرف الجر بما جره ، وكأنه قال : ما للطهور ، كقولك كسوته الثوب الذي لدفع البرد ، ودفعت إليه المال الذي للجهاد واشتريت الغلام الذي للقتال ، ألا ترى أن تقديره وينزِّل عليكم من السماء الماء الذي لأن يطهركم به ، أي الماء الذي لطهارتِكم أو لتطهيركم به " [١] **وبهذا القول قال أبو الفضل الرازي وقدره بقوله (الذي هو ليطهركم به)** [٢] **، ونقل الزمخشري في كشافه رأي ابن جني في تخريج القراءة ولم يعلق عليه ولم يذكر غيره** [٣]**، ونقل ابن عطية توجيه ابن جني لهذه القراءة ،ووصفه بأنه ضعيف ولم يوجه القراءة توجيهًا آخر**[٤]**، واعترض العكبري في التبيان هذا التوجيه ووصفه بالشذوذ** [٥] **، وأكد العكبري موقفه من هذا التوجيه في إعراب القراءات الشاذة ووصفه بأن فيه بُعْداً ، وعلل ذلك بوجود اللام فقال : " وقد قرئ(ما ليطهركم) بقصر الألف ، وهو بمعنى الذي وفيه بعد لأجل اللام .** [٦]

ولم يقبل أبو حيان برأي ابن جني وأبي الفضل الرازي بل وصفه بأنه تخريج فاسد وعلل ذلك بأن لام كي لا تكون صلة . [٧]

---

(١) المحتسب ، لابن جني ٢٧٤/١

(٢) انظر البحر المحيط لأبي حيان ٤٦٢/٤

(٣) انظر الكشاف ، للزمخشري ١٩٧/٢

(٤) انظر المحرر الوجيز ، لابن عطية ٥٨٠/٣-٥٨١

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ٦١٩/٢

(٦) إعراب القراءات الشواذ ، للعكبري ٥٨٨/١

(٧) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٤٦٢/٤

وهو بذلك يتفق مع العكبري الذي علَّل اعتراضه بوجود اللام كما مرَّ معنا .

الرأي الثاني : إن هذه القراءة تُخرَّج على ما سُمع من قول العرب : " اسقني ما " بالقصر وهو رأي أبي حيان .[١] وقد تعصب الآلوسي لهذا التخريج حتى قال : "وأرى أن العدول عن ذلك إن جاز كالتيمم مع وجود الماء " [٢]

ورَدَّ السمين الحلبي هذا التخريج وعلل ذلك بأنه يجعل الاسم على حرف واحد ، فقال: " وهذا لا نظير له ، إذ لا يجُوزُ أن يُنتهك اسمٌ معربٌ بالحذفِ حتَّى يبقى على حرفٍ واحدٍ " . [٣]

مناقشة الأقوال :

أولاً : رأي النحاة في صلة الموصول :

الناظر في كتب النحاة عند حديثهم عن صلة الموصول يجد أنهم لا يمنعون وقوع الجار والمجرور صلة ، إذا حصل بالوصل بهما فائدة ولم يستثنوا لام كي ؛ بل صرّح ابن السراج بجواز وقوع الظرف صلة قال " فالذي توصل بأربعة أشياء : بالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وجوابه والظرف " [٤]

---

(١) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٤٦٢/٤

(٢) روح المعاني للآلوسي ١٦٥/٥

(٣) الدر المصون ، للسمين الحلبي ٥٧٦/٥ ، وهو سهو من السمين ؛ بل هو على حرفين كما سيأتي معنا عندما ننقل رأي سيبويه في هذه اللغة ص ١١٧

(٤) أصول النحو ، لابن السراج ٢٢٣/٢

وقال ابن يعيش في شرح المفصل : "وجملة الأمر أن الصلة بأربعة أشياء : الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر والشرط وجوابه ، والظرف " [١]

فهو يصرح بجواز أن تكون شبه الجملة صلة للموصول ؛ بل ذكر أبو حيان – في شرحه للتسهيل – الظرف والمجرور التامين مثالاً لما يصح أن يكون صلة . [٢]

ثانياً : رأي النحاة في لغة القصر :

قصر الممدود لغةٌ واردة وثابتة عن العرب ولكنها قليلة وحصَرَها بعضُهم في أوزان قياسية[٣] **، وأجمع النحاة على جواز قصر الممدود في ضرورة الشعر .** [٤]

ووصفها ابن سيده بأنها قليلة فقال في باب المقصور والممدود: " وقد يجيء ما قد عُقِل أنه ممدود مقصوراً في الشعر فتَأَمَّلْه ، فإن كان مما يمدُّ ويُقْصَر ففشا فيه المد وقَلَّ فيه القصرُ فاحْمِله على لغة من قصر ، ولا توَجِّهْه على الضرورة ، لأن من رَأْيِ الناظرين من أهل اللغة أن احتمال اللغةِ القليلةِ وتوجيهَ القول عليه أَوْجَهُ من الحَمل على الضرورة

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش ٣٨٩/٢

(٢) انظر التذييل والتكميل ، لابن حيان ٦/٣

(٣) انظر المخصص ، لابن سيده ٤٢٦/٤

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري ٦٠٥

إذ الضرورة نهاية التوجيه ، فكُلَّما وُجِد عنها مَعْدِلٌ رُفِضَت "[١] فهو يشير إلى أن لغة القصر لغة قليلة ولكن الحمل عليها أولى من الحمل على الضرورة.

لذا خصه كثير من النحاة بالضرورة في الشعر قال ابن السراج تحت باب (ما يجوز للشاعر عند الضرورة) : " ويجوز للشاعر قصر الممدود مطلقا وقال الفراء لا يجوز إلا إذا كان له بعد القصر نظير في الأبنية " . [٢]

وقال في موضع آخر : " مِمّا يستحسنُ للشاعرِ إِذَا اضطر أَنْ يحذفَهُ ... قَصْرُ الممدودِ لأَنَّ المدَّ زيادةٌ فإذا اضطر الشاعرُ فقَصَرَ فَقَدْ رُدَّ الكلامَ إلى أصله " [٣]

وحكى ابن سيده إجماع النحويين على جوازه في الشعر فقال : "وقد أجمع النحويون على جواز قصر الممدود في الشعر كان قياسياً أو سماعياً كنحو الفُعَال في الأصوات إلا الفراء فإنه إنما يجيز في الشعر قصر الممدود السماعي والغالب ولا يجيز قصر المطرد". [٤]

وقد ذكر الأنباري ما ذهب إليه الفراء من شرطه في قصر الممدود أن يكون في بابه مقصورًا ، ووصف شرطه بالباطل ، وأورد أمثلة لقصر أسماء ليست في بابها مقصورة

---

(١) المخصص ، لابن سيده ٤٢٦/٤

(٢) الأصول لابن السراج ٩٧/٢

(٣) المخصص ، لابن سيده ٤٤٧/٣

(٤) المرجع السابق ٤٢٦/٤

قال: " أما ما ذهب إليه الفراء من اشتراطه في قصر الممدود أن يجئ في بابه مقصور فباطل لأنه قد جاء القصر فيما لم يجئ في بابه مقصورًا قال الشاعر :

والقارحَ العَدّا وكلَّ طَمِرَّةٍ ما إن تنالُ يدُ الطويلِ قذالَها [١]

فقصر العَدَّاء وهو فعَّال من العدو ، وفعَّال لتكثير الفعل نحو ضرَّاب وقتَّال ، ولا يجئ في بابه مقصور " [٢]

والعجيب أنا أبا حيان الذي خرَّج القراءة على لغة القصر حكم بأن قصر الممدود لغة شاذة في غير الشعر ، فقال عند قوله تعالى ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح:٢٩]

وقرأ يحيى بن يعمر : أشدا ، بالقصر ، وهي شاذة ، لأن قصر الممدود إنما يكون في الشعر، نحو قوله [٣]:

---

(١) البيت للأعشى من قصيدة له مطلعها : رَحَلَتْ سُمَيّةُ ، غُدوَةً ، أجمالَها غضبى عليكَ، فما تقولُ بدا لها
انظر ديوان الأعشى ص ٢٩ ، القارح: الفرس الذي اكتمل سنه. الطمرة: الوثابة، وهي المشرفة والعالية .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري ٦٠٩

(٣) صدر بيت من الشعر وعجزه وإن تحنى ظهر عود وانعقر ، كما عند الحميري في شمس العلوم ٤٦٨٥/٧ ولم أقف على قائل هذا البيت ، وقد استشهد النحاة واللغويون بصدر هذا البيت على جواز قصر الممدود في الشعر ، انظر ضرائر الشعر،لابن عصفورص١١٦، وانظر المخصص ، لابن سيده ٤٢٧/٤، وانظر همع الهوامع ،للسيوطي٢٧٧/٣

لا بُدَّ من صنعا وإن طال السفر... [١]

وذكر السمين الحلبي أن قصر الممدود لا يجوز إلا ضرورةً ثم وصف لغة القصر بأنها لغة ضعيفة فقال عند قوله تعالى :

﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمْ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [النحل:٢٧]

(أين شركائي) مبتدأٌ وخبر . والعامَّة على (شركائي) ممدوداً ... وقرأ البزي بخلافٍ عنه بقصره مفتوحَ الياء . وقد أنكر جماعةٌ هذه القراءةَ ، وزعموا أنَّها غيرُ مأخوذٍ بها ، لأنَّ قصرَ الممدودِ لا يجوز إلاَّ ضرورةً ... وبالجملة فَقَصْرُ الممدودِ ضعيفٌ " [٢]

فما ورد عن العرب من كلمات مقصورة فهو من هذه اللغة القليلة والنادرة ، إلا أنه ورد عن العرب قولهم " اسقني ما " بالقصر [٣]

وأنكر سيبويه أن يوجد اسم على حرفين أحدهما التنوين فقال : " ليس في الدنيا اسم يكون على حرفين أحدهما التنوين " [٤]

---

(١) البحر المحيط ، لأبي حيان ١٠٠/٨

(٢) الدر المصون ، للسمين الحلبي ٢١٠/٧-٢١١

(٣) انظر القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، مادة : ميه ، ص ١٢٥٣ ، وانظر تاج العروس ، للزبيدي ، مادة : موه ٥٠٧/٣٦

(٤) الكتاب ، لسيبويه ٣٢٤/٣

وردها أبو الفتح ابن جني فقال : " فأما ما رواه سلمة عن الفراء عن الكسائي فيما أخبرنا به أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى من قول بعضهم (شربت ما) بقصر ماء فحكاية شاذة لا نظير لها ولا يسوغ قياس غيرها عليها " . [1]

وردها ابن سيده في المحكم أيضًا [2]

الترجيح :

بعد أن عرضنا آراء النحاة في لغة القصر يترجح لي الأخذ برأي ابن جني وأبي الفضل الرازي ومن وافقهما كالسمين الحلبي بأن ما موصولة بمعنى الذي ولام الجر وما دخلت عليه هي صلة الموصول ، لما في القول بلغة القصر في غير الشعر من الشذوذ الذي قال به أبو حيان نفسه كما ورد معنا ؛ ولما ذكره سيبويه في كتابه من عدم ورود اسم يكون على حرفين أحدهما التنوين ،ولحكمهم بالشذوذ على ما ورد من قولهم: (اسقني ما) وعدم صحة القياس عليه ، كما ذكرنا عند ابن جني وابن سيده .

(١) سر صناعة الإعراب ، لابن جني ٤٠٨/٢

(٢) انظر المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده ٣١٨/٥

مجيء حاشَ حرف جر في قراءة الحسن " وقلن حاشَ اللهِ "

قال تعالى : ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ۖ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [يوسف: ٣١]

رأي صاحب اللوامح :

قال السمين الحلبي في الدر المصون : "وقرأ الحسن "حاشْ" بسكون الشين وصلاً ووقفاً كأنه أجرى الوصلَ مُجْرَى الوقف(١). ونقل ابن عطية عن الحسن أنه قرأ: (حاش الإله)(٢) قال: محذوفاً مِنْ حاشى يعني أنه قرأ بحذف الألف الأخيرة، ويدلُّ على ذلك ما صرَّح به صاحب اللوامح فإنه قال: بحذف الألف ثم قال : وهذا يدلُّ على أنه حرفُ جرٍ يَجُرُّ ما بعده، فأما (الإله) فإنه فَكَّه عن الإدغامِ، وهو مصدرٌ أقيم مُقام المفعول، ومعناه المعبود، وحُذِفت الألف من (حاش) للتخفيف ، قال الشيخ: وهذا الذي قاله ابن عطية وصاحبُ اللوامح من أنَّ الألف في (حاشا) في قراءة الحسن محذوفةُ الألف لا يتعيَّنُ، إلا إنْ نَقَل عنه أنه يقف في هذه القراءةِ بسكون الشين، فإن لم يُنْقَلْ عنه في ذلك شيءٌ فاحتمل أن تكونَ الألفُ حُذِفت لالتقاء الساكنين؛ إذا الأصلُ: "حاشا الإله"

---

(١) نسبها في مختصر ابن خالويه ٦٣ إلى القطعي عن نافع ، ونسبت في المحتسب ٣٤١/١ وتفسير القرطبي ١٨١/٩ والبحر المحيط ٣٠٣/٥ وفتح القدير ٢٢/٣ إلى الحسن .

(٢) نسبت للحسن في المحتسب ٣٤٠/١ ، وكذلك في تفسير القرطبي ١٨١/٩ وفي البحر المحيط ١٢/٧

ثم نَقَل فحذف الهمزة وحَرَّك اللام بحركتها، ولم يَعْتَدَّ بهذا التحريك لأنه عارض، كما تنحذف في (يَخْشى الإِله)، ولو اعتدَّ بالحركة لم تُحْذف الألف.

قلت: الظاهر أن الحسنَ يقف في هذه القراءة بسكون الشين، ويُسْتأنس له بأنه سكَّن الشين في الرواية الأخرى عنه، فلمَّا جِيءَ بشيءٍ يُحْتَمَلُ ينبغي أن يُحْمَلَ على ما صُرِّح به. وقول صاحب اللوامح: وهذا يدلُّ على أنه حرف جر يُجَرُّ به ما بعده" لا يصحُّ لِما تقدم مِنْ أنه لو كان حرف جر لكان مستثنى به ولم يتقدَّمْ ما يستثنى منه بمجروره ". (١)

الدراسة :

أولاً : خلاصة القول في " حاشا " عند النحاة :

وقع خلاف بين النحاة في لفظة (حاشا) ، فمنهم من جعلها فعلاً ، ومنهم من جعلها حرفًا ، ومنهم من أجاز أن تكون حرفاً تارة وفعلاً تارة أخرى ، فكان لهم في ذلك ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : إنها حرف يجر ما بعده ، وفيه معنى الاستثناء وهذا هو مذهب سيبويه وعليه أكثر البصريين (٢)

---

(١) الدر المصون ، للسمين الحلبي ٤٨٧/٦

(٢) انظر الكتاب لسيبويه ٣٤٩/٢ ، وانظر شرح المفصل ، لابن يعيش ٥١٠/٤ ، وانظر شرح الرضي على الكافية ١٢٢/٢ ، وانظر همع الهوامع ٢/ ٢٨٠

وخالفهم في ذلك كثير من النحاة فقد قال ابن مالك :" وكون " حاشا " حرفًا جارًا هو المشهور ، ولذلك لم يتعرض سيبويه لفعليتها والنصب بها ، إلا أنَّ ذلك ثابت بالنقل الصحيح عمَّن يوثق بعربيته ، فمن ذلك قول بعضهم : " اللهم اغفر لي ولمن سمعني ، حاشا الشيطان وأبا الأصبغ "[١]

وردَّ السيوطي هذا المذهب بقوله : " ما ذهب إليه سيبويه من كونها لا تكون إلا حرفًا مردود بقول الفرزدق [٢]:

حاشا قريشًا فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين

والشاهد فيه أنه قال : " حاشا قريشاً " فقد استعمل (حاشا) فعلاً فنصب به ما بعده "[٣]

المذهب الثاني : إنها فعل أبدًا ، وهو قول للفراء وبعض الكوفيين [٤] **، واستدلوا على فعليتها بثلاثة أدلة :**

الأول إنها تتصرف تصرف الأفعال فتقول: حاشيت أحاشي ، واستدلوا على ذلك بقول النابغة [٥]: **ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهُه ... وما أحاشي من الأقوامِ من أحدِ**

والثاني : تعلقها لام الخفض بها.

---

(١) شرح التسهيل ، لابن مالك ٣٠٦/٢

(٢) البيت في شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٧/٢، وفي همع الهوامع ٢٧٨/٢ ، وفي الديوان بلفظ وقافية مختلفة ولفظه : إلا قريشًا ، فإن الله فضلها مع النبوة بالإسلام والخير ، انظر ديوان الفرزدق ١٩١

(٣) البهجة المرضية في شرح الألفية ، للسيوطي ٢٧٦

(٤) شرح المفصل ، لابن يعيش ٥١٠/٤ ، وانظر همع الهوامع ، للسيوطي ٢٨٠/٢

(٥) انظر ديوان النابغة ص ٣٤ ، وورد الشطر الثاني في الديوان بلفظ : ولا أحاشي من الأقوام من أحد

والثالث : ورودُها بغير ألف في قولهم : " حاش " والحذف من خصائص الأفعال ولا يدخل في الحروف . [١]

وقد ردَّ الأنباريُ أدلة الكوفيين فردَّ استدلالهم على فعليتها بالتصرف بقوله :" قوله أحاشى مأخوذ من لفظ حاشى وليس متصرفا منه كما يقال بسمل وهلل وحمدل وسبحل [٢] ، وردَّ استدلالهم على فعليتها بتعلق لام الخفض بها بقوله :" وأما قولهم إن لام الجر تتعلق به قلنا لا نسلِّم فإن اللام في قولهم حاشى لله زائدة لا تتعلق بشيء ، كقوله تعالى : (للذين هم لربهم يرهبون) لأن التقدير فيه يرهبون ربهم واللام زائدة لا تتعلق بشيء ... " [٣] وردَّ استدلالهم على فعليتها بالحذف الذي لا يكون في الحروف بقوله : " وأما قولهم يدخله الحذف والحذف لا يكون في الحرف قلنا الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما أنا لا نسلِّم أنه قد دخله الحذف فإن الأصل عند بعضهم في حاشى حاش بغير ألف وإنما زيدت فيه الألف ، وهذا هو الجواب عن احتجاجهم ... والوجه الثاني أنا نسلَّم أن الأصل فيه حاشى بالألف وإنما حذفت لكثرة الاستعمال ، وقولهم إن الحرف لا يدخله الحذف قلنا لا نسلِّم بل الحرف يدخله الحذف ألا ترى أنهم قالوا في رُبَّ

---

(١) انظر شرح المفصل ، لابن يعيش ٦٣/٢ ، ٥١٠/٤

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري ٢٤٣

(٣) المرجع السابق ٢٤٤

رُبَ بالتخفيف وقد قرىء به قال الله تعالى : ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ۝٢﴾ [الحِجر:٢][١]

واتفق ابن يعيش مع الأنباري في رد هذا المذهب ووصفه بالفساد فقال : " وزعم الفراء أن " حاشا " فعلٌ ، ولا فاعل له ، وأنَّ الأصل في قولك " حاشا زيدٍ " : "حاشا لزيد " فحُذفت اللام لكثرة الاستعمال ، وخفضوا بها ،وهذا فاسد ، لأن الفعل لا يخلو من فاعل . [٢]، وأنكر الرضي هذا القول ووصفه بالبعد وأن صاحبه ارتكب محذورين فقال: " وزعم الفراء أنه فعل لا فاعل له، والجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال، وهو بعيد، لارتكاب محذورين: إثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود، وجر بحرف جر مقدر وهو نادر " [٣]

وضعَّف المرادي هذا القول بقوله : " قال الفراء: حاشى فعل، ولا فاعل له. فإذا قلت: حاشى لله، فاللام موصولة بمعنى الفعل، والخفض بها. وإذا قلت: حاشى الله، بحذف اللام، فاللام مرادة، والخفض بها. وهذا قول ظاهر الضعف.[٤]

(١) المرجع السابق ٢٨٤/١

(٢) المفصل ، لابن يعيش ٥١١/٤-٥١٢

(٣) شرح الرضي على الكافية ، للرضي ١٢٣/٢

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، ص٥٦٠

المذهب الثالث : يجوز عندهم الوجهان ، أن تقع حرف جر مرة ، وفعلاً مرة أخرى ، وهو مذهب : الأخفش والمازني والمبرد والجرمي والزجاج وأبي زيد وأبي عمرو الشيباني وابن جني (١)

قال ابن جني في اللمع : " وأما حاشا وخلا فيكونان حرفين فيجران ،ويكونان فعلين فينصبان ، تقول : قام القوم خلا زيدٍ وخلا زيدًا وحاشا عمروٍ وحاشا عَمْرًا " . (٢)

ووضح ابن يعيش في المفصل هذا المذهب بقوله : " فذهب أبو العباس المبرد وهو قول أبي عمرو الجرمي والأخفش إلى أنها تكون حرف خفض كما ذكر سيبويه ، نحو قولك : (أتاني القوم حاشا زيدٍ) لأن المعنى (سوى زيدٍ) وقد تكون فعلاً من (حاشيت) فتنصب ما بعدها بمنزلة (خلا) ، و(عدا)؛ لأنك إذا قلت :(أتاني القوم) ، وقع في نفس السامع أنَّ زيداً فيهم ، فأردت أن تخرج ذلك من نفسه ، فقلت : (حاشا زيدًا) أي جاوز من أتاني زيدًا ". (٣)

ورجح المرادي هذا القول فقال عنه : – بعد أن عدد المذاهب في حاشا – " وهو الصحيح " (٤)

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥١١/٤ ، وانظر الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ٩٦/١ ، وانظر مغني اللبيب ، لابن هشام ١٤١/١

(٢) اللمع في العربية ، لابن جني ٦٩/١

(٣) انظر المقتضب ، للمبرد ٣٩١/٤ وانظر شرح المفصل ، لابن يعيش ٥١١/٤

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ص ٥٦٢

وبعد هذا التطواف بين أقوال النحاة في (حاشا) الاستثنائية وأدلة كل منهم ، فإن القول بأنها تكون تارة حرفاً وتارةً فعلاً هو الصواب ، وذلك لأن المذهب الثاني وهو قول الفراء وبعض الكوفيين مردودٌ عند أكثر أهل النظر ، كما رأينا عند الأنباري وابن يعيش والمرادي ، والمذهبان المتبقيان يتفقان على حرفيتها أما ورودها فعلاً فهو ثابت بما حكاه ابن جني وابن مالك فلا مجال لرده .

وإذا ذهبنا إلى تطبيق هذه الأقوال في تخريج (حاشا)في قراءة الحسن: (وقلن حاشْ الإلهِ) نجد النحاة اختلفوا في تخريجها على قولين :

القول الأول : إنها حرف جر وهذا يتفق مع ما ذهب إليه سيبويه من حرفية حاشا في كل موضع حيث قال في الكتاب : " وأما (حاشا) فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر (حتى) ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء " (١) **وأورد ابن جني قراءة الحسن وخرَّج (حاش) على أنها حرف جر فقال: (أما حاشا اللهِ) فعلى أصل اللفظة وهي حرف جر ... وأما (حاشَ الإلهِ) فمحذوف من حاشا تخفيفاً ."**(٢) **وبهذا القول قال أبو الفضل الرازي حيث ذكر في اللوامح أنَّ (حاش)حرف جر وما بعدها مجرور بها.** (٣)

(١) الكتاب ، لسيبويه ٣٤٩/٢

(٢) المحتسب ، لابن جني ٣٤١/١

(٣) الدر المصون ، للسمين الحلبي ٤٨٧/٦

وتبعه على ذلك ابن عطية في تفسيره [١]وقال الزمخشري نحوًا من ذلك فقال في كشافه : "(حاشا) كلمة تفيد معنى التنزيه في باب الاستثناء . تقول : أساء القوم حاشا زيدٍ . قال : حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إنَّ بِه ضَنًّا عَنِ المَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ[٢] وهي حرف من حروف الجر ، فوضعت موضع التنزيه والبراءة ، فمعنى (حاشا الله) براءة الله وتنزيه الله " [٣]

وما ذهب إليه ابن جني وأبي الفضل الرازي يقتضي أن تكون (حاش) بمعنى الاستثناء ، وهو ما ردَّهُ كثير من النحاة ؛ فقد قال الأنباري وهو يرد على من احتج بهذه القراءة على فعلية (حاشا) التي بمعنى الاستثناء من أنه يقع فيها الحذف :

" وأما قوله تعالى (وقلن حاش لله) فليس لهم فيه حجة فإن حاشا هاهنا ليس باستثناء إذ ليس هو موضع استثناء وإنما هو كقولك إذا قيل لك فلان يقتل أو يموت أو نحو ذلك حاشاه وهذا ليس باستثناء وإنما هو بمنزلة قولك بعيدًا منه فكذلك هاهنا " [٤]

---

(١) انظر المحرر الوجيز ، لابن عطية ٣/٢٥٠

(٢) البيت للجميح الأسدي وقد أورده كثير من النحاة على هذا النحو وهو خطأ ، قال المرادي : " هكذا أنشده المبرد، والسيرافي، وكثير من النحويين. وفيه تخليط من جهة الرواية. وذلك أنهم ركبوا صدره على عجز غيره. والصواب ما أنشده المفضل: حاشا أبي ثوبان، إن أبا ... ثوبان ليس ببكمة، فدم

عمرو بن عبد الله، إن به ... ضناً، عن الملحاة، والشتم "

الجنى الداني في حروف المعاني ص ٥٦٣ ، وانظر اللمع في العربية لابن جني ص ٧٠ ، وانظر المفصل للزمخشري ١/٣٨٦

(٣) الكشاف ، للزمخشري ٢/٤٤٧

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري ٢٤٥

واعترض السمين الحلبي على أبي الفضل الرازي بأن " حاش " لو كانت حرف جر هنا لكان معناه الاستثناء وليس في الجملة مستثنى منه فقال : وفي جَعْلِهِ (حاشا) حرفَ جرٍّ مُراداً به الاستثناءُ نظرٌ ، إذ لم يتقدَّم في الكلام شيءٌ يستثنى منه الاسمُ المعظَّم بخلافِ (قام القومُ حاشا زيد) .[١]

واتفق ابن هشام في مغني اللبيب مع السمين الحلبي في أن (حاش) في الآية ليست بمعنى الاستثناء فقال معترضاً على ابن عطية : " فقراءة ابن مسعود رضي الله عنه(حاش الله) كمعاذ الله ليس جارًا ومجرورًا كما وهم ابن عطية لأنها إنما تجر في الاستثناء ولتنوينها في القراءة الأخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار "[٢]

القول الثاني : إنها فعل وهو قول يتفق مع ما ذهب إليه الفراء وبعض الكوفيين من فعليتها ، وهم يستدلون بما يقع فيها من حذف على فعليتها كما وَرَدَ معنا في دراسةِ موقف النحاة من (حاشا) [٣]وهو قول أبي علي الفارسي في المسائل الحلبيات حيث أوردَ الآية وقال : " (حاشا) لا يخلو من أن يكون فعلاً أو حرفاً ، فلا يجوز أن يكون حرفاً لأنه جار ، وحرف الجر لا يدخل على مثله في كلام مأخوذ به ، فثبت أنه فعل .

---

(١) الدر المصون ، للسمين الحلبي ٤٨٨/٦

(٢) مغني اللبيب ، لابن هشام ١٤١/١

(٣) ص ١٢٠ من هذا البحث

فإذا كان فعلاً فلا بد من إسناده إلى فاعل ، والمسند إليه (حاشا) يوسف ، لأن ذكره قد جرى ... فكأن المعنى : بَعُدَ من هذا الأمر ، فصار في ناحية ، ولم يقترفه ." [١]

وقال العكبري : " (حَاشَا لِلَّهِ) : يُقْرَأُ بِأَلِفَيْنِ وَهُوَ الْأَصْلُ ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ هُنَا فِعْلٌ ، وَقَدْ قَالُوا مِنْهُ أُحَاشِي ، وَأَيَّدَ ذَلِكَ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَوْ كَانَ حَرْفَ جَرٍّ لَمَا دَخَلَ عَلَى حَرْفِ جَرٍّ . وَفَاعِلُهُ مُضْمَرٌ ، تَقْدِيرُهُ : حَاشَا يُوسُفُ ؛ أَيْ بَعُدَ مِنَ الْمَعْصِيَةِ لِخَوْفِ اللَّهِ ." [٢]

الترجيح :

يظهر لنا من استعراض هذه الأقوال والردود أن الراجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه القائلون بفعلية (حاشا) في هذه الآية ، وذلك لما ذكرناه من أن الراجح في (حاشا) أنها تقع حرفاً تارة وتكون بمعنى الاستثناء وتجر ما بعدها ، وتقع فعلاً وتنصب ما بعدها تارة أخرى ، وليست في قوله تعالى : ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١] بمعنى الاستثناء لعدم وجود ما يستثنى منه فتعينت فعليتها ، والله أعلم .

---

(١) المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي ١/٢٤٣-٢٤٤

(٢) التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ٢/٧٣١

الغرض من الاستفهام في قراءة " أمَن زين له سوء عمله "

﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۖ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴿٨﴾ ﴾ [فاطر:٨]

رأي صاحب اللوامح :

قال الآلوسي في روح المعاني :" قرأ طلحة (مَن) بغير فاء [١]قال صاحب اللوامح : فالهمزة للاستخبار والتقرير ، ويجوز أن تكون للنداء ،وحذف ما نودي لأجله أي تفكر وارجع إلى الله فإن الله... الخ ، والظاهر أنها للإنكار كما في قراءة الجمهور " .[٢]

الدراسة :

حين نطالع كتب التفسير يمكننا أن نحدد الأقوال المختلفة في الغرض من الاستفهام في قراءة من قرأ (أمن زين له سوء عمله) بغير فاء على النحو الآتي :

القول الأول : ذهب أبو الفضل الرازي صاحب اللوامح إلى أن الهمزة للاستخبار والتقرير [٣]، وتفسير الزمخشري للآية يدل على أنه يقول بهذا القول فقد قال عند تفسيره هذه الآية ما نصه : "لما ذكر الفريقين الذين كفروا والذين آمنوا ، قال لنبيه –صلى الله

(١) نسبها في البحر٩/٢٣٢ لطلحة

(٢) انظر روح المعاني ، للآلوسي ١١/٣٤٤

(٣) انظر المرجع السابق ،١١/٣٤٤

عليه وسلم – :(أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءِ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً) يعني : أفمن زين له سوء عمله من هذين الفريقين ، كمن لم يزين له ، فكأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا ، فقال :(فَإِنَّ الله يُضِلُّ مَن يَشاء وَيَهْدِى مَن يَشَاء فَلاَ تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حسرات) [1] وهذا المعنى الذي ذكره الزمخشري يستلزم أن يكون الغرض من الاستفهام التقرير .

وبهذا القول قال أبو حيان أيضًا ، فقد ذكر عند قوله تعالى ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ ۚ فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ ۚ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ [هود:١٧]لما ذكر حال من يريد الحياة الدنيا ذكر حال من يريد وجه الله تعالى بأعماله الصالحة ، وحذف المعادل الذي دخلت عليه الهمزة والتقدير : كمن يريد الحياة الدنيا ، وكثيراً ما حذف في القرآن كقوله : "أفمن زين له سوء عمله فرآه حسناً " وقوله : " أمّن هو قانت آناء الليل " وهذا استفهام معناه التقرير.[2] وتبعهم السمين الحلبي في ذلك بقوله : "...وحَذْفُ المعادلِ الذي دخلت عليه الهمزةُ كثير نحو : ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ ﴿٨﴾ ﴾ [فاطر:٨]

(١) الكشاف ، للزمخشري ٥٨٢/٣

(٢) البحر المحيط ، لأبي حيان٢١١/٥

﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٩﴾ ﴾ [الزُّمَر:٩] **إلى غير ذلك . وهذا الاستفهام بمعنى التقرير .**(١) **وهو قول الشوكاني أيضًا .**(٢)

القول الثاني : الهمزة للإنكار ، وهو ظاهر كلام النحاس فقد قال عند هذه الآية : " المعنى أفمن زين له سوء علمه كمن هداه الله جل وعز ، ويكون يدل على هذا المحذوف فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء".(٣)

قال الدماميني : " وقالوا أيضاً في قوله تعالى في سورة فاطر: " أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنًا " التقدير : (كمن هداه الله) وإنما صاروا إلى التقدير لأن (من) مبتدأ وهي إما موصولة أو شرطية ، ومدخول الفاء من قوله فرآه حسنًا معطوف على زين له سوء عمله ، داخل في حكم الصلة أو الشرط ، فيلزم المصير إلى تقدير خبر أو جزاء يدل عليه الكلام ويقتضيه المقام ، فيجوز أن يكون التقدير كمن هداه الله بدليل : " فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء " والهمزة على هذا لإنكار التساوي ، والمحذوف خبر قطعًا ومن موصولة " (٤)

---

(١) الدر المصون ، للسمين الحلبي ٢٩٩/٦

(٢) انظر فتح القدير ، للشوكاني ٣٣٩/٤

(٣) معاني القرآن ، للنحاس ٤٣٨/٥

(٤) شرح الدماميني على مغني اللبيب ٥٠/١

وذهب الآلوسي إلى هذا القول في تفسيره فقد نقل رأي أبي الفضل الرازي في أن الهمزة للاستخبار والتقرير ، ثم عقب عليه بقوله : " والظاهر أنها للإنكار " [١] وقد تبعهم في هذا التخريج ابن عاشور في التحرير والتنوير.[٢]

القول الثالث : الهمزة للنداء ، وهو قول آخر لأبي الفضل الرازي قال " ويجوز أن تكون للنداء فحذف التمام كما حذف من المشهور الجواب [٣] ، ووضح أبو حيان هذا الرأي بقوله : " ويعني بالجواب : خبر المبتدأ ، وبالتمام : ما نودي لأجله ، أي تفكر وارجع إلى الله " [٤] والقول بأن الهمزة للنداء قول بعيد ، وذلك لأنه لم يرد في القرآن نداء بغير الياء قال ابن هشام – عند قوله تعالى :" أمن هو قانت آناء الليل ..." – " كون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء ، ويبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير يا " [٥] ، ونقل السيوطي عن ابن إياز في شرح الفصول قوله: "القرآن المجيد مع كثرة النداء فيه لم يأت فيه نداء بغير (يا) "[٦] ، وقال أبو حيان في حديثه عن ياء النداء :" (يا) حرف نداء ...وعلى

---

(١) انظر روح المعاني ، للآلوسي ٣٤٤/١١

(٢) التحرير والتنوير ، لابن عاشور ١٢١/٢٢

(٣) البحر المحيط ، لأبي حيان ٢٣٢/٩

(٤) المرجع السابق

(٥) مغني اللبيب ، لابن هشام ١٩/١

(٦) انظر الأشباه والنظائر ، للسيوطي ١٠١/٢

كثرة وقوع النداءِ في القرآن لمَ يَقَعْ نداءٌ إلا بها " [١]. **وذكر عضيمة في دراساته بأنه لم يقع نداء في القرآن بغير (يا)** [٢]

الترجيح :

القول بأن الهمزة للنداء قول بعيد ، ويبعده كما قال ابن هشام وغيره أنه لم يقع في القرآن نداء بغير الياء ، ويبعده كذلك عدم استقامة المعنى باعتبارها نداء.

ويبقى القول بأن الهمزة للاستفهام والغرض منها التقرير أو الإنكار رأيان قويان لكل رأي ما يؤيده ويتضح هذا من خلال المعنى التفسيري لهذه الآية ، كما ورد عند ذِكْر هذه الأقوال ، غير أنني أميل إلى القول بأن الغرض من الهمزة التقرير وذلك لسببين :

الأول : اطراد هذا الغرض في كثير من الآيات التي تشبه هذه الآية وحكم المفسرين على أن الغرض منها التقرير وقد سبق معنا عرض بعض هذه الآيات .

الثاني : مناسبة التقرير لخطاب النبي صلى الله عليه وسلم ومقامه عند ربه ؛ بخلاف الإنكار الذي غالبًا ما يمتزج بالتوبيخ ، والله تعالى أعلم .

---

(١) البحر المحيط ، لأبي حيان ٢٣١/١

(٢) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، لمحمد عبد الخالق عضيمة القسم الأول الجزء الثالث ٥٩٩

المبحث الثاني :المسائل الصرفية :

أ مسائل التعدي واللزوم

ب–مسألة في الإعلال والإبدال

ج– مسألة في النسب

د– القياس في عين المضارع من فعل

هـ – أصل أفئدة ومفردها

و– الفرق بين سقى وأسقى

أ – مسائل التعدي واللزوم

المسألة الأولى : الفعل (حَلِيَ) بين التعدي واللزوم .

المسألة الثانية : الفعل (عدَّى) بين التعدي واللزوم .

المسألة الثالثة : الفعل (أطْلِع) بين التعدي واللزوم .

المسألة الرابعة : الفعل (نُزِل) بين التعدي واللزوم .

المسألة الخامسة : الفعل (حَلَّ) بين التعدي واللزوم .

الفعل حَلِي بين التعدي واللزوم

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُدۡخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَلُؤۡلُؤٗاۖ وَلِبَاسُهُمۡ فِيهَا حَرِيرٞ ٢٣ ﴾ [الحج:٢٣]

رأي صاحب اللوامح :

قال أبو حيان في البحر المحيط : " وقرأ ابن عباس (يَحْلَون) بفتح الياء واللام وسكون الحاء [١] من قولهم : حَلِيَ الرجل وحَلِيَتِ المرأة إذا صارت ذات حُلِيٍّ والمرأة ذات حلي والمرأة حالٍ.

وقال أبو الفضل الرازي : يجوز أن يكون من حَلي بعيني يحْلَى إذا استحسنته ، قال فتكون (من) زائدة فيكون المعنى يستحسنون فيها الأساورة الملبوسة انتهى ، وهذا ليس بجيد " [٢]

الدراسة :

ذكرت كتب اللغة والمعاجم عدة معانٍ للفعل حَلِي ، وبناء على هذه المعاني تعددت آراء المفسرين في تخريج قراءة ابن عباس: (يَحْلَون) بفتح الياء واللام وسكون الحاء، يقول ابن السكيت في إصلاح المنطق: "حَلِيَ بعيني وبصدري وفي عيني وفي صدري وحلا بعيني وفي عيني حلاوة فيهما جميعا " [١]

---

(١) في مختصر ابن خالويه ٩٤ والمحتسب ٧٧/٢ والبحر المحيط ٣٣٥/٦ نسبت هذه القراءة لابن عباس .

(٢) البحر المحيط ، لأبي حيان ٣٣٥/٦

وقال ابن دريد في الجمهرة : "حلا الشيءُ في فمي يحلو، وحَلِيَ بعيني يَحْلى، إلا أنهم يقولون: هو حُلْوٌ في كلا المعنيين. وقال قوم من أهل اللغة: ليس حَلِيَ مِن حَلا في شيء، هذه لغة على حِدَتِها كأنها مشتقّة من الحَلْي الملبوس لأنه حَسَنٌ في عينك كحُسْن الحَلْي." [٢] ونقل الجوهري في الصحاح عن الأصمعي الفرق بين حلي وحلا فقال : قال الأصمعيّ: حلِيَ في عيني بالكسر، وحَلا في فمي بالفتح" .[٣]

ثم نقل الجوهري بقية معاني الفعل بقوله: " ويقال أيضاً: حَلِيَتِ المرأةُ: أي صارت ذاتَ حُليٍّ، فهي حَلِيَّةٌ وحالِيَةٌ ونسوةٌ حَوالٍ ... حَلَيْتُ الرجل تَحْلِيَةً أيضا، أي وصفت حِلْيَتَه. وحَلَّيْتُ الشيءَ في عين صاحبه. وحلَّيت الطعامَ: جعلته حلوًا. وربما قالوا حَلأْتُ السويق، همزوا ما ليس بمهموز. واستحلاه من الحلاوة، كما يقال استجاده من الجودة. وتحلَّى بالحَلِيِّ، أي تزين به. وقولهم:لم يَحْلَ منه بطائل،أي لم يستفد منه كبير فائدة.[٤]

وقال صاحب القاموس المحيط : وحَلِيَتِ المرأةُ كَرَضِيَ حَلْياً فهي حالٍ وحالِيَةٌ : اسْتَفَادَتْ حَلْياً أو لَبِسَتْهُ كتَحَلَّتْ أو صارَتْ ذاتَ حَلْيٍ . وحلاَّهَا تَحْلِيَةً : أَلْبَسَها حَلْياً أو اتَّخَذَهُ لها أو وَصَفَهَا ونَعَتَها . وحَلِيَ في عَيْنِي قيل : من الحَلْيِ. [٥]

---

(١) إصلاح المنطق ، لابن السكيت ٢١٣/١

(٢) جمهرة اللغة ، لابن دريد ، مادة : حلو ٢٩٧/١

(٣) الصحاح ، للجوهري ، مادة : حلا ١٤٦/١

(٤) المرجع السابق

(٥) القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ١٢٧٦/١

وبناء على هذه المعاني اختلف المفسرون في تخريج قراءة ابن عباس على ثلاثة أقوال :

الأول : أنها من حَلِيَتْ المرأةُ تَحْلَى فهي حالية . وكذلك حَلِيَ الرجلُ فهو حالٍ ، إذا لَبِسا الحُلِيَّ أو صارا دونَ حُلِيّ وهو قول للنحاس ذكره في إعراب القرآن قال : " حَلِيَ يَحْلَى إذا صار ذا حلي " [١] وحكم عليه ابن جني في المحتسب بأنه أقوى الأقوال ، فقد أورد القراءة وبين ما فيها من أقوال واختار هذا الرأي فقال : " قولهم امرأة حالية أي ذات حلي من الياء ، فحالية إذاً من قوله : " يحْلَون " على هذه القراءة فهما من الياء فكأنه أقوى عندي من قولهم : ما حَلِيْتُ منه بطائل " . [٢]

وذهب العكبري إلى هذا في أحد قوليه فقال : " ويقرأ بفتح الياء والتخفيف وهو من حَلِيت المرأة تحلى إذا لبست الحلي " [٣] ووافقهم القرطبي في تفسيره [٤] وأبو حيان في البحر [٥]

الثاني : أنه من حَلِيَ الشيء بعيني يحْلَى ، ذكر ابن جني هذا القول في المحتسب وأنكره وبيَّن أن تصريف الكلمة يأبى هذا التخريج فقال في المحتسب : " وليست الحلية من لفظ حَلِيَ الشيءُ بعيني؛ لأن الحلية من الحَلْي ، فهي من الياء . وحلِي بعيني

---

(١) إعراب القرآن ، للنحاس ٣/ ٩٢

(٢) المحتسب ، لابن جني ٢/٧٧

(٣) التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ٢/٩٣٨

(٤) انظر الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ١٠/٣٩٦

(٥) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٦/٣٣٥

من الواو ، لقولهم : حَلِي بعيني يحْلَى حلاوةً ، فهي كشقي يشقى شقاوةً ، وغبي يغبى غباوةً " .[١]

وقال أبو الفضل الرازي : " يحْلَون من حَلِيَ بعيني كذا يَحْلَى إذا اسْتَحْسَنْته و (مِنْ) مزيدةٌ في قولِه : (مِنْ أَسَاوِرَ) فيكونُ المعنى : يَسْتَحْسِنون فيها الأساور الملبوسة " [٢]

وأجازه أبو البقاء العكبري في التبيان وأجاز أن يكون المفعول محذوفًا وذلك بقوله :" ويجوز أن يكون من حلي بعيني كذا إذا حسن ، وتكون من زائدة أو يكون المفعول محذوفًا ومن أساور نعت له " [٣]

وخالف أبو حيان قول أبي الفضل في زيادة (مِنْ) ، ورأى أن (مِنْ) للسببية وليست زائدة لأنها لا تزاد في الجملة المثبتة ، فقال بعد أن نقل رأي أبي الفضل الرازي:" وهذا ليس بجيد لأنه جعل حَلِيَ فعلاً متعدياً ولذلك حكم بزيادة (من) في الواجب وليس مذهب البصريين ، وينبغي على هذا التقدير أن لا يجوز لأنه لا يحفظ بهذا المعنى إلاَّ لازماً فإن كان بهذا المعنى كانت (من) للسبب أي بلباس أساور الذهب يَحْلَوْنَ بعين من يراهم أي يحلى بعضُهم بعينِ بعض ". [٤]

---

(١) المحتسب ، لابن جني ٢/٧٧

(٢) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٦/٣٣٥

(٣) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/٩٣٨

(٤) البحر المحيط ، لأبي حيان ٦/٣٣٥

واعتراض أبي حيان على أبي الفضل في جعله الفعل حلي بمعنى:(حَلِي بعيني كذا يحْلى) متعديًا ، اعتراض وجيه تؤيده كتب المعاجم فلم يحفظ بهذا المعنى إلا لازمًا . (١)

أما زيادة من في الموجب فهي مسألة خلافية بين النحاة فذهب ابن مالك إلى جواز الزيادة في الموجب واحتج بهذه الآية وغيرها على زيادة (من) في الموجب . (٢)

وهذه المسألة من المسائل الخلافية بين النحاة فقد ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أن (من) لا تزاد إلا في غير الموجب (٣) **واشترط ابن جني لزيادتها تنكير مجرورها فقط فأجاز زيادتها في نحو : " قد كان من مطر "** (٤)

وذهب الأخفش والكسائي وهشام إلى أنها تزاد دون شرط (٥) **ووافقهم ابن مالك فقال : " وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وبجرها المعرفة ، وبقوله أقول لثبوت**

---

(١) انظر لسان العرب ، لابن منظور ١٩١/٢ ، مادة : حلا ، وتاج العروس ٣٥٠/٤ مادة : حلى

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/٣

(٣) انظر الكتاب ، لسيبويه ٢٢٥/٤ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٦٠/٤

(٤) انظر الخصائص ، لابن جني ٣/ ١٠٦

(٥) انظر معاني القرآن ، للأخفش ٢٩٨/١ قال ذلك عقب الآية : ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [الأنعام:٣٤] وانظر شرح التسهيل ، لابن مالك ١٣٨/٣ ، وانظر شرح التصريح على التوضيح ٦٤٠/١

السماع بذلك نظمًا ونثرًا " [١]وقد رد ابن يعيش أدلة الأخفش ورأى أن الراجح هو عدم جواز الجر في الوجوب [٢]

الثالث : أنَّه مِنْ حَلِيَ بكذا إذا ظَفِرَ به ، فيكونُ التقديرُ : يَحْلَوْن بأساورَ. فتكون (مِنْ) بمعنى الباء . وهو رأي قال به ابن جني لكنه قدَّم غيره عليه فقال في المحتسب : " هذا من قولهم : لم أحْلَ منه بطائل ، أي لم أظفر منه بطائل ، فجعل ما يُحلُّون به هناك أمرًا ظفروا به ، وأوصلوا إليه ، والحلية راجعة المعنى إليه ، وذلك أن النفس تعتدها مظفورًا به مُوصلاً إليه " [٣] لكنه حينما ذكر الرأي الأول وهو : "أن يحلون من حليت المرأة أي صارت ذات حلي "عقّب بقوله : "فكأنه أقوى عندي من قولهم ما حليت منه بطائل لأن ذلك لا يستعمل إلا في غير الواجب ، لا يقولون : حليت منه ولا حليت بكذا . " [٤] ، وأجازه أبو الفضل الرازي بقوله : " ويجوز أن تكون (من) حليت به إذا ظفرت به ، فيكون المعنى (يحلون فيها) بأساور فتكون (من) بدلاً من الباء ، والحلية من ذلك فإما إذا أخذته من حليت به فإنه الحلية ، وهو من الياء وإن أخذته من حلي بعيني فإنه

(١) شرح التسهيل ، لابن مالك ١٨٣/٣

(٢) انظر شرح المفصل ، لابن يعيش ٤٦١/٤

(٣) المحتسب ، لابن جني ٧٧/٢

(٤) المرجع السابق ٧٧/٢-٧٨

من الحلاوة من الواو . ونقل هذا القول ابن عطية في تفسيره [١] والعكبري في التبيان وفي إعراب القراءات الشواذ . [٢]

الترجيح :

بعد عرض الأقوال السابقة وما نصت عليه معاجم اللغة في معاني الفعل (حَلِي) نجد أن الآية تحتمل كل المعاني ، وإن كنت أميل إلى ضعف الرأي القائل بأنها مأخوذة من قولهم : لم أحل منه بطائل أي لم أظفر ؛ لما ذكره ابن جني من عدم ورود هذا المعنى في الكلام الموجب ، أما المعنيان الآخران فتحتملهما القراءة .ويكون الفعل لازمًا سواء كان بمعنى حَلِي يحْلَى أي صار ذا حلي أو ، حَلِي الشيءُ بعيني يَحْلى إذا استحسنته ، كما نصت على ذلك كتب المعاجم .

ويبقى الخلاف في حرف الجر (من) هل هو حرف زائد على مذهب الأخفش ومن تبعه في جواز زيادة حرف الجر (من) في الجملة المثبتة ، أم أنه بمعنى السببية على رأي سيبويه وأكثر البصريين بأنها لا تزاد في الجملة المثبتة ، ويظهر لي أن الراجح هو جواز أن تكون زائدة في الجملة المثبتة لما ذكره ابن مالك من نصوص نثرية وشعرية تثبت صحة الزيادة حال الإثبات [٣] لا يمكن ردها إلا بتأويل وتكلف .

---

(١) انظر المحرر الوجيز ، لابن عطية ١٣٩/٤

(٢) التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ٩٣٨/٢ ، وانظر إعراب القراءات الشواذ ، العكبري ١٣٢/٢

(٣) شرح التسهيل ، لابن مالك ١٨٣/٣

الفعل عدَّى بين التعدي واللزوم

﴿وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥۖ وَلَا تَعۡدُ عَيۡنَاكَ عَنۡهُمۡ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَا تُطِعۡ مَنۡ أَغۡفَلۡنَا قَلۡبَهُۥ عَن ذِكۡرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمۡرُهُۥ فُرُطٗا ٢٨﴾ [الكهف:٢٨]

رأي صاحب اللوامح :

قال : أبو حيان في البحر المحيط : "قرأ الحسن : (وَلاَ تُعْدِ) [١]من أعدى ، وعنه أيضاً وعن عيسى والأعمش (وَلاَ تُعَدِّ)[٢]. قال الزمخشري : نقلاً بالهمزة وتثقيل الحشو، ومنه قوله : فعدِّ عما ترى إذ لا ارتجاع له ... [٣]

لأن معناه فعد همَّك عما ترى انتهى . وكذا قال صاحب اللوامح . قال : وهذا مما عدَّيتَه بالتضعيف كما كان في الأولى بالهمز ، وما ذهبا إليه ليس بجيد " [٤]

الدراسة :

قرأ الحسن : (ولا تُعْدِ عينيك) من أعدى رباعياً وقرأ هو وعيسى والأعمش (ولا تُعَدِّ) بالتشديد من عدَّى يُعَدِّي ،واختلف أهل اللغة في تخريج هاتين القراءتين على ثلاثة أقوال:

---

(١) في مختصر ابن خالويه ٨٢ ، وفي البحر المحيط ١١٤/٦ نسبت للحسن .

(٢) في مختصر ابن خالويه ٨٢ نسبت لعيسى والحسن ، وزاد في البحر المحيط ١١٤/٦ الأعمش

(٣) شطر بيت للنابغة الذبياني من معلقته ، وتمامه : و انمِ القتودَ على عيرانةٍ أُجُدِ ، ديوان النابغة : ١٨

(٤) البحر المحيط ، لأبي حيان ١١٤/٦

القول الأول : قراءة (ولا تُعْدِ) بالكسر من غير تشديد من أعدى وهذا مما تعدى بالهمز أما قراءة (ولا تعدِّ) بالتشديد من عدَّى وهذا مما تعدى بالتضعيف ، وهذا هو قول أبي الفضل الرازي [١] وإلى هذا القول ذهب الزمخشري في الكشاف فقال : " يقال عدَاه إذا جاوزه ومنه قولهم عَدَا طوره ، وجاءني القوم عدا زيدًا ، وإنما عُدِّي بعن لتضمين عدَّى معنى نبا وعلا ، في قولك نَبَتْ عنه عيني وعَلَتْ عنه عيني : إذا اقْتَحَمَتْهُ ولم تتعلقْ به " ... وقرئ : (ولا تُعْدِ عينيك) ولا : (تُعَدِّ عينيك) من أعداه نقلاً بالهمزة وتثقيل الحشو " [٢]

ونقل أبو حيان في البحر قول أبي الفضل والزمخشري واعترض عليهما ووصف ما ذهبا إليه بأنه غير جيد ، ورأى أن الهمزة والتكثير في هذه الكلمة ليسا للتعدية وعلل ذلك بأن الفعل (عدا) متعدٍ بنفسه قبل دخول الهمزة والتضعيف ، وذكر أبو حيان أن الزمخشري أقر بتعدية الفعل حين قال : (يقال : عداه إذا جاوزه)، ثم بيَّن أبو حيان أن الفعل لو عدِّي بالهمز والتضعيف وهو متعدٍ أصلاً لتعدى إلى مفعولين وهو في هذه القراءة ناصب مفعولاً واحداً ، فدل على أنه ليس معدى بهما . [٣]

---

(١) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ١١٤/٦

(٢) الكشاف ، للزمخشري ٦٩٠/٢

(٣) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ١١٤/٦

واعترض ابن الشجري على من زعم أن الفعل تُعْدِ متعدٍ بنفسه فقال : "ومن زعم أنه كان حق الكلام " لا تعد عينيك عنهم " بالنصب لأن تعد متعد بنفسه فباطل ؛ لأن عدوت وجاوزت بمعنى واحد. وأنت لا تقول: جاوز فلان عينه عن فلان ولو كانت التلاوة بنصبِ العينِ لكان اللفظ يتضمنها محمولا أيضا على لا تصرف عينك عنهم ، وإذا كان كذلك فالذي وردت به التلاوة من رفع العين يؤول إلى معنى النصب فيها، إذ كان : لا تعد عيناك ، بمنزلة : لا تنصرف ومعناه لا تصرف عينك عنهم فالفعل مسند إلى العين وهو في الحقيقة موجه إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما قال: (وَلا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ) أسند الإعجاب إلى الأموال والمعنى لا تعجب بأموالهم ".[1]

وأورد القرطبي هذا الاعتراض بنصه فقال : " وزعم بعضهم أن حق الكلام: لا تعد عينيك عنهم؛ لأن (تُعْد) متعد بنفسه. قيل له: والذي وردت به التلاوة من رفع العينين يؤول إلى معنى النصب فيها، إذا كان لا تعد عيناك عنهم بمنزلة لا تنصرف عيناك عنهم، ومعنى لا تنصرف عيناك عنهم لا تصرف عينيك عنهم؛ فالفعل مسند إلى العينين وهو في الحقيقة موجه إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ كما قال تعالى:﴿فَلَا تُعۡجِبۡكَ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُمۡۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَتَزۡهَقَ أَنفُسُهُمۡ وَهُمۡ كَٰفِرُونَ ٥٥﴾

[التوبة:٥٥]

(١) أمالي ابن الشجري ، ١/٢٢٥ .

فأسند الإعجاب إلى الأموال، والمعنى: لا تعجبك يا محمد أموالهم. ويزيدك وضوحا قول الزجاج:(إن المعنى لا تصرف بصرك عنهم إلى غيرهم من ذوي الهيئات والزينة)" .[١]

وقد استحسن السمين الحلبي اعتراض أبي حيان على أبي الفضل والزمخشري فقال بعد أن ذكر القراءة ورأي أبي الفضل والزمخشري : " كذا قال الزمخشري وأبو الفضلِ . ورَدَّ عليهما الشيخ : بأنه لو كان تعدِّيه في هاتين القراءتين بالهمزةِ أو التضعيفِ لَتَعَدَّى لاثنين ، لأنه قبل ذلك متعدٍّ لواحدٍ بنفسه ... وهو اعتراضٌ حسنٌ . "[٢]

القول الثاني : قراءة (ولا تُعْدِ) بالكسر من غير تشديد ، منقول من عدَت عيناك أي جاوزتا . من قولهم جاء القوم عدا زيداً ، أي جاوز بعضهم زيداً ، ثم نقل إلى أعديت عيني عن كذا ، أي : صرفتها عنه ، وهو قول ابن جني . [٣]

القول الثالث : الهمزة والتضعيف في أعدى وعدَّى ليستا للتعدية وإنما ذلك لموافقة أفعل وفعَّل للفعل المجرَّد ، وهذا هو قول أبي حيان . [٤]

والناظر في كتب أهل اللغة والمعاجم يرى أن اعتراض أبي حيان وجيه ، فقد ورد في الصحاح : عداه يعدوه . [٥]

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ٣٩١/١٠

(٢) الدر المصون ، للسمين الحلبي ٧/ ٤٧٤

(٣) انظر المحتسب ، لابن جني ٢٧/٢

(٤) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ١١٤/٦

(٥) الصحاح ، للجوهري ٢٤٢١/٦

وفي لسان العرب : "عدا الأمر يعدوه وتعداه كلاهما : تجاوزه "[١] وفي القاموس : "عدا الأمر وعدا عنه جاوزه ، وتركه كتعداه "[٢] فالفعل معدى بنفسه كما ترى ، وليس لأحد أن يحتج بقوله تعالى : (ولا تعد عيناك عنهم) بأنه متعد بحرف الجر ؛ فقد أجاب الزمخشري على هذا الاعتراض بأنها عديت بعن لتضمنها معنى علا ونبا في قولك: نبت عنه عينه وعلت عنه عينه : إذا اقتحمته ولم تعلق به [٣]

أما قول ابن جني إنها منقولة من عدت عيناك إذا جاوزتا ، فقد ورد بهذا المعنى متعديًا كما سبق في كتب المعاجم فهو متعدٍ قبل النقل إلى أعديت .

الترجيح :

يبدو – مما سبق عرضه من الأقوال والردود عليها ، ومما نقلته المعاجم في تصاريف (عدا) – أن الأقرب للقبول هو ما ذهب إليه أبو حيان من أن أفعل وفعّل مما وافقا المجرد ، لثبوت تعدي الفعل قبل الهمزة والتضعيف ، وبهذا نسلم من القول بالتعدية بالهمزة والتضعيف الذي يستلزم تعدية الفعل إلى مفعولين وهذا ما لم يثبت في نص من النصوص الفصيحة .

(١) لسان العرب ، لابن منظور ، مادة عدا ١٣٣/٦

(٢) القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، مادة عدا ١٣٠٩/١

(٣) انظر الكشاف ، للزمخشري ٦٨٩/٢

الفعل أُطْلِع بين التعدي واللزوم

قال تعالى: ﴿قَالَ هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ ﴿٥٤﴾ فَاطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴿٥٥﴾﴾[الصافات:٥٤، ٥٥]

رأي صاحب اللوامح :

قال أبو حيان في البحر المحيط من قرأ : فأُطْلِعَ مبنياً للمفعول [١]، فضميره القائل الذي هو المفعول الذي لم يسمَ فاعله ، وهو متعدٍ بالهمزة ، إذ يقول:طلع زيد وأطلعه غيره. وقال صاحب اللوامح : طَلَعَ واطَّلع إذا بدا وظَهَر ، وأَطْلَع إطلاعاً إذا أَقْبَلَ وجاء ، ومعنى ذلك : هل أنتم مقبلون ؟ فأقبل . وإن أقيم المصدر فيه مقام الفاعل بتقديره فأُطْلِعَ الإِطلاعُ ، أو حرف الجر المحذوف ، أي فأطلع به ، لأن أَطْلَعَ لازم ، كما أن أقبل كذلك . انتهى . وقد ذكرنا أن أطلَع عُدِّيَ بالهمزة من طَلَع اللازم ، وأما قوله : أو حرف الجر المحذوف ، أي فأطلع به فهذا لا يجوز [٢]

الدراسة :

في قراءة (فأُطْلِعَ) مبنياً للمفعول خلاف في توجيهها بين النحاة ، فقد اختلفوا في نائب الفاعل على هذه القراءة واختلفوا كذلك في الفعل أَطْلَعَ أهو لازم أم متعدٍ ؛ ولنبدأ الحديث عن آرائهم في نائب الفاعل ، حيث اختلفوا في تحديده على ثلاثة أقوال :

---

(١) في مختصر ابن خالويه ١٢٨القراءة منسوبة إلى الجعفي عن أبي عمرو وابن عباس وابن محيصن ، وفي المحتسب ٢١٩/٢ لابن عباس وأبي سراج وابن عمَّار عبد الرحمن – ويقال عمار بن أبي عمار – وأبي عمرو – بخلاف – وابن محيصن وفي البحر المحيط ٣٤٦/٧ كذلك إلا أنه لم يذكر أبا عمرٍ .

(٢) البحر المحيط ، لأبي حيان ٣٤٧/٧

القول الأول : نائب الفاعل هو مصدر الفعل والتقدير فأُطْلِعَ الإطْلاعُ ، وهو رأي ابن جني إذ قال : " يقال طلع : إذا بدا ، وأَطْلَعَ : أقبل ، فهو على هذا هل أنتم مقبلون فأُقبِل ؟ فالفعل إذاً الذي هو (أُطْلِعَ) مسند إلى مصدره ، أي فأُطْلِعَ الإطلاعُ ، كقولك : قد قيمَ ، أي القيام ، وقد قُعِدَ ، أي قُعِدَ القعودُ " [١]

وهذا القول الذي ذهب إليه ابن جني هو قول لأبي الفضل الرازي في توجيه الآية [٢] **، ولأبي الفضل الرازي قول آخر في توجيه هذه القراءة وهو القول الذي سأذكره بعد هذا القول وقد أفردته لما حصل من اعتراض عليه يستوجب توضيح الخلاف بين أبي حيان وأبي الفضل الرازي ومحاولة الترجيح في هذا الخلاف .**

القول الثاني : نائب الفاعل هو الجار والمجرور المقدر ، والتقدير فأطلع به ، وهو قول آخر لأبي الفضل الرازي في تخريج هذه القراءة .[٣]**وقد رد أبو حيان هذا القول وبين أن هذا القول لا يجوز وعلل ذلك بقوله : " لأن مفعول ما لم يسم فاعله لا يجوز حذفه ، لأنه نائب عن الفاعل . فكما أن الفاعل لا يجوز حذفه دون عامله ، فكذلك هذا . لو قلت : زيد ممدود أو مغضوب ، تريد به أو عليه ، لم يجز ".** [٤]

---

(١) المحتسب ، لابن جني ٢/٢١٩ -٢٢٠

(٢) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٧/٣٤٧

(٣) المرجع السابق

(٤) المرجع السابق

ولم يقبل السمين الحلبي نقد أبي حيان هذا ، وبيَّن أن ما ذهب إليه أبو حيان من تفسير لكلام أبي الفضل مخالف لما كان يقصده أبو الفضل فقال :" أبو الفضل لا يدَّعي أن النائب عن الفاعل محذوف ، وإنما قال : بتقدير حرف الجر المحذوف ، ومعنى ذلك أنه لما حذف حرف الجر اتساعاً انقلب الضمير مرفوعاً ، فاستتر في الفعل كما يدَّعى ذلك في حذف عائد الموصول المجرور عند عدم شروط الحذف ويسمى الحذف على التدريج. " [١]

القول الثالث : نائب الفاعل هو ضمير القائل لأصحابه ما قاله في قوله : " قال هل أنتم مطَّلعون " وهو رأي الفراء حيث قال : "فأمّا قوله (فأُطْلِعَ) فإنه يكون عَلى جهة فُعِل ذلكَ به، كَمَا تقول: دعَا فأجيب يَا هذا. ويكون: هَل أنتم مُطْلِعونِ فأَطَّلِعَ أنا . " [٢] وهو ظاهر رأي الزمخشري حيث قال في الكشاف " فأطلع بالتخفيف على لفظ الماضي والمضارع والمنصوب يقال طلع علينا فلان ، واطلع وأطلع بمعنى واحد ، والمعنى : هل أنتم مطلعون إلى القرين فأطلع أنا أيضاً " [٣] وبهذا القول قال أبو حيان في البحر [٤]

(١) الدر المصون ، للسمين الحلبي ٩/ ٣١٣

(٢) معاني القرآن ، للفراء ٣٨٧/٢

(٣) الكشاف ، للزمخشري ٤٣/٤

(٤) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٣٤٧/٧

ورجح السمين الحلبي هذا القول فبعد أن عدد الأقوال في نائب الفاعل على هذه القراءة ذكر رأي أبي حيان وقال عنه : " وهو الصحيح " . [١]

ووافقهم على هذا الرأي الآلوسي بقوله : " ونائب فاعل أُطْلِع ضمير القائل والفاعل هم المخاطبون وإطلاعهم إياه باعتبار التسبب كأنه لما أراد الإطلاع وأحب أن لا يستبدَّ به أدَبًا عرض عليهم أن يطَّلعوا فرغبوا واطَّلعوا فكان ذلك وسيلة إلى إطلاعه ، فكأنهم هم الذين أطلعوه . " [٢]

وانتقد أبو حيان موقف أبي الفضل الرازي من الفعل (أَطْلَعَ) حيث ذكر أبو الفضل أن الفعل (أَطْلَعَ) لازم وقاسه على أقبل [٣] **، بينما رأى أبو حيان أن هذا الفعل متعدٍ وأنه عدي بالهمزة من طلع اللازم .** [٤]

وبعد النظر في كتب التفسير والمعاجم نجد أن الفعل (أَطْلَعَ) يستخدم تارة متعدياً وتارة لا لازمًا باعتبار المعنى قال الزمخشري في أساس البلاغة :" طلعت الشمس طلوعًا ومطْلعًا ...، وأطلعها الله تعالى " [٥] **فأورده متعديًا هنا ، وقال في الكشاف : " فأُطْلِعَ بالتخفيف على لفظ الماضي والمضارع والمنصوب يقال طَلَعَ علينا فلان ، واطَّلَع وأَطْلَع بمعنى واحد "** [٦]

---

(١) الدر المصون ، للسمين الحلبي ٩/ ٣١٣

(٢) روح المعاني ، للآلوسي ٩٠/١٢

(٣) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٣٤٧/٧

(٤) المرجع السابق

(٥) أساس البلاغة : ٢٨٢

(٦) الكشاف ، للزمخشري ٤٦٤/٥

فجعله لازمًا هنا ، وقال الجواليقي : " طَلَعَ الرجل على القوم وأَطْلَعَ عليهم إذا أشرف ، وطَلَعَ النخل وأطْلعَ إذا ظهر " [١] فهي لازمة إن كانت بمعنى أشرَفَ وظَهَرَ .

وقال السمين الحلبي عند هذه الآية : " و"مُطْلِعُوْنَ" على هذه القراءةِ يحتمل أَنْ يكونَ قاصراً أي: مُقْبِلون مِنْ قولِك: أَطْلَعَ علينا فلانٌ أي: أَقْبَلَ، وأَنْ يكونَ متعدياً، ومفعولُه محذوفٌ أي: أصحابَكم " [٢]

ونقل ابن سيدة عن الأصمعي قوله : " يقال طَلَعْتُ ليس غير ذلك ، ولا يقال أطْلَعْتُ، وطَلَعَ النخل وأطْلَعَ إذا ظهر طلعه " [٣]

الترجيح :

مما سبق يتضح لنا أن اعتراض أبي حيان على أبي الفضل الرازي في حذف نائب الفاعل في غير موضعه ، فلم يقل أبو الفضل بحذف نائب الفاعل كما بينا ذلك في شرح السمين الحلبي لرأي أبي الفضل ، أما قول أبي الفضل إن الفعل (أَطْلَعَ) فعل لازم فقد اتضح لنا من خلال النظر في المعاجم أنه يقع لازمًا ومتعديًا .

(١) ماجاء على فَعَلْتُ وأَفعَلْت بمعنى واحد ، للجواليقي :٢٣

(٢) الدر المصون ، للسمين الحلبي ٣١٣/٩

(٣) المخصص ، لابن سيدة ٣٤٩/٤

الفعل (نُزِل) بين التعدي واللزوم

قال تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴿٢٥﴾ ﴾ [الفرقان:٢٥]

رأي صاحب اللوامح :

قال السمين الحلبي في الدر المصون : "وقرأ أبو عمرٍو في طريقةِ الخَفَّاف عنه (ونُزِلَ) بضمِّ النون وكسرِ الزايِ خفيفةَ مبنياً للمفعول (١)، قال صاحب اللوامح : فإنْ صَحَّتِ القراءةُ فإنَّه حُذِفَ منها المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقامَه ، تقديره : ونُزِل نزولُ الملائكةِ ، فحُذِفَ النزولُ ، ونُقِل إعرابُه إلى الملائكة . بمعنى : نُزِل نازلُ الملائكةِ؛ لأنَّ المصدرَ يجيءُ بمعنى الاسمِ . وهذا ممَّا يجيءُ على مذهب سيبويهِ في ترتيب بناءِ اللازمِ للمفعولِ به؛ لأنَّ الفعلَ يَدُلُّ على مصدره ، قلت : وهذا تَمَحُّلٌ كثيرٌ دَعَتْ إليه ضرورةُ الصناعةِ " (٢)

الدراسة :

اختلف أهل التفسير واللغة في تخريج قراءة " نُزِلَ الملائكةُ "بضم النون وكسر الزاي خفيفة مبنية للمفعول والملائكة بالرفع ووصف ابن جني هذا الوجه في القراءة بأنه غير

---

(١) في المحتسب لابن جني ١٢١/٢ نسبت لعبد الوهاب عن أبي عمرو ، وفي البحر المحيط ٣٦٩/٨ الخفاف عن أبي عمرو ، وبدون نسبة في الكشاف ٢٦٨/٣ ، وفي مختصر الشواذ : " ونزَل الملائكةُ بالتخفيف ورفع الملائكة : جناح بن حبيش والخفاف عن أبي عمرو : ١٠٦

(٢) الدر المصون ، للسمين الحلبي ٨/ ٤٧٨

معروف وعلَّل ذلك بلزوم الفعل فقال : " هذا غير معروف لأن (نَزَل) لا يتعدى إلى مفعول به فيبنى هنا للملائكة ؛ لأن هذا إنما يجيء على نزلتُ الملائكةَ ونزلت غير متعدٍ كما ترى " . (١)

غير أن الأزهري في التهذيب أورد هذا الفعل متعدياً فقال : " ونزلت القوم: أي أنزلتهم المنازل، ونزلَّ فلان غيره: أي قَدَّر لها المنازل " (٢)

ثم بين ابن جني أنه لا يمكن قياس هذا الفعل على باب (زُكِم وجُنَّ) بقوله : " فإن قلت : فقد جاء فُعِل مما لا يتعدى فَعَل منه ، نحو زُكِمَ ، ولا يقال : زكمه الله ، وجُنَّ ولا يقال جنَّه الله وإنما يقال أزكمه الله وأجنه الله – فإن هذا شاذ ومحفوظ والقياس عليه مردود مرذول " (٣) **فهو يصرح بعدم جواز قياس هذا الفعل على زُكم وجُنَّ ، كما نرى وسيأتي معنا من ينسب لابن جني هذا القياس فتنبه لذلك ، وقد حصر ابن جني تخريج هذه القراءة في أحد أمرين:**

الأول : أن يكون ذلك لغةً طَارِقةً لم تصل إلينا .

---

(١) المحتسب ، لابن جني ١٢١/٢

(٢) تهذيب اللغة ، للأزهري ٢١٠/١٣

(٣) انظر المرجع السابق

الثاني : أن يكون على حذف المضاف يريد نُزل نزول الملائكة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأقام الملائكة مقام المصدر الذي كان مضافاً إليها . (١)

ثم بين ابن جني أنَّ هذا الأسلوبَ واردٌ في العربية واستَشهد له بقول الأعشى :

ألمْ تَغْتَمِضْ عينَاك ليلةَ أرْمَدَا (٢)

فقال : " إنما يريد اغتماض ليلة أرمد ، فَنَصْبُ (ليلةَ) إذاً إنما هو على المصدر لا على الظرف ؛ لأنه لم يُرِد : ألم تغتمض عيناك في ليلة أرمد ، وإنما أراد : ألم تغتمض عيناك من الشوق والأسف اغتماضاً مثل اغتماض ليلة رَمِد العين"(٣) **واستشهد على ورود هذا الأسلوب بقول العجاج من أرجوزة في مدح الحجاج :**

حتَّى إذا صَفُّوا له جِدَارا ...(٤)

فقال : "جدارًا الآن منصوب نصب المصدر ، وليس منصوباً على أنه مفعول به ، كقولك صففتَ قدمك ، إنما يريد اصطفوا له اصطفاف جدار فحذف الاصطفاف ، وأقام (الجدار) مقامه ، فنصبه على المصدر ، كما ينصب الاصطفاف لو ظهر " . (٥)

---

(١) انظر المرجع السابق

(٢) صدر بيت للأعشى ، ومطلع قصيدة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم ، انظر ديوان الأعشى ص١٣٥ وعجزه: وعادك ماعاد السليم المسهدا

(٣) انظر المحتسب ، لابن جني ١٢١/٢

(٤) صدر بيت من أرجوزة للعجاج في مدح الحجاج ، وعجزه : ... وكان ما بينهم طَوَارا ، انظر ديوان العجاج ١١٥/٢

(٥) المرجع السابق

واستشهد بغير ذلك لكن نكتفي بما سبق بعد أن اتضح به رأي ابن جني ثم عاد مرة أخرى ليبين كيفية تطبيق هذا الرأي على هذه القراءة بقوله:"وكذلك (ونُزِل الملائكة) أي نُزِل نزُول الملائكة ، ولو سمَّى الفاعل على هذا التقدير لقيل : نزل النازلُ الملائكةَ فنصب الملائكة انتصاب المصدر ، كما نصب الجدار انتصاب المصدر ؛ لأن كل مضاف إليه يحذف من قبله ما كان مضافاً إليه فإنه يعرب إعرابه ، لا زيادة عليه ولا نقص منه . فإن قيل ؛ فما معنى نزل نزول الملائكة حتى يصح لك تقديره مثبتاً ثم تحذفه ؟ فإنه على قولك : هذا نُزولٌ مَنْزُوْل وصُعودٌ مصعود فاعرف ذلك فإنه أمثل ما يحتج به لقراءة من قرأ ونُزِلَ الملائكة بتخفيف الزاي فاعرفه . [١]

وإلى هذا القول ذهب أبو الفضل الرازي في تخريج هذه القراءة . [٢] **، ولم أجد أحداً من المفسرين أو من أهل اللغة تعرَّض لتوجيه هذه القراءة إلا ذكر توجيه ابن جني واكتفى أكثرُهم به ، والعجيب أن الآلوسي نقل توجيه ابن جني هذا ثم عقب عليه بقوله :" وهو أحسن من كلام صاحب اللوامح "** [٣] **، مع أن هذا التوجيه هو توجيه صاحب اللوامح أيضاً .**

---

(١) المحتسب ، لابن جني ١٢١/٢

(٢) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٤٥٣/٦ ، وانظر الدر المصون ، للسمين الحلبي ٨/ ٤٧٨

(٣) روح المعاني ، للآلوسي ١١/١٠

ونقل ابن عطية قول ابن جني إنَّ هذا الوجه في القراءة غير معروف ثم عقَّبَ بقوله : " ووجهه أن يكون مثل زُكم الرجل وجُن فإنَّه لا يقال إلا أزكمه الله وأجنه وهذا باب سماع لا قياس " [١] وكذلك فعل السمين الحلبي في الدر المصون [٢] ولا يصح نسبة هذا القول لابن جني فقد سبق معنا نص ابن جني واعتراضه على هذا القياس وإنكاره له وأنه مردُودٌ ومرذول لأنه قياس على شاذ بابه السماع .[٣] وذكر الشهاب الخفاجي القراءات في هذه الآية وعقَّب على هذه القراءة بقوله :" وكلها ظاهرة إلا الرابعة (يعني القراءة التي بين أيدينا) فإن نزل الثلاثي لم يسمع تعديه. قال ابن جني فإمّا أن يكون لغة نادرة أو يكون أصله نزل نزول الملائكة فحذف المضاف فتأمّله ". [٤]

ورأى السمين الحلبي أنه يمكن حمل هذه القراءة تحت باب تعدية الفعل القاصر التي وردت في القرآن الكريم فقال: " ونظيرُ هذه القراءة ما تقدَّم في سورة الكهفِ في قراءةِ مَنْ قرأ : (فَلاَ يقوم له يَوْمَ القيامة وَزْناً) سورة الكهف الآية : ١٠٥ ، بنصب (وَزْناً) من حيث تَعْدِيَةُ القاصرِ وتَقَدَّم ما فيها " . [٥]

---

(١) المحرر الوجيز ، لابن عطية ٢٥٢/٤

(٢) انظر الدر المصون ، للسمين الحلبي ٣٦٨٥/١

(٣) انظر المحتسب ، لابن جني ١٢١/٢

(٤) حاشية الشهاب الخفاجي ٤١٨/٦

(٥) الدر المصون ، للسمين الحلبي ٨/ ٤٧٨

وقد ذكر السمين الحلبي تفصيل هذا القول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾﴾ [الكهف: ١٠٥] حيث نُسِب لعبيد بن عمير أنه قرأ: (فلا يقومُ له يوم القيامة وزناً) بالنصبِ وعلَّق على ذلك بقوله : " كأنه تَوَهَّم أنَّ (قام) متعدٍّ . كذا قال الشيخ . والأحسنُ مِنْ هذا أنْ تُعْرَبَ هذه القراءةُ على ما قاله أبو البقاء أَنْ يُجْعَلَ فاعلُ (يقومُ) صنيعُهم أو سَعْيُهُم ، وينتصِبُ حينئذٍ (وَزْناً) على أحد وجهين : إمَّا على الحال ، وإمَّا على التمييز " (١)

الترجيح :

القول بأن (نزل) يستخدم متعديًا لم ينقله إلا الأزهري في التهذيب ، والقول بقياس نُزل على جُن قياس بعيد ، وذلك أن الكلمات التي وردت عن العرب مبنية للمفعول كلمات مسموعة شاذة والقياس عليها مردود ، لذا فالأخذ بقول ابن جني وأبي الفضل الرازي– أنها على حذف مضاف والتقدير : " نُزِلَ نزول الملائكة " فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه – هو الذي يحتمله المعنى وهو أولى من أن نقول إنها لغة نادرة أو نقول بأنها من باب تعدية القاصر لعدم ثبوت هذه اللغة ولصحة تخريج ما توهم أنه من تعدية القاصر على التمييز أو الحالية ، وعلى هذا فوصف السمين الحلبي لتخريج أبي الفضل الرازي أنه تَمحُّل كثير لا يصح ، إذ هو التوجيه الراجح لهذه القراءة ، والله أعلم .

(١) الدر المصون ، للسمين الحلبي ٧/ ٥٥٤

الفعل حلَّ بين التعدي واللزوم

قال تعالى : ﴿كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ ﴿٨١﴾﴾ [طه:٨١]

رأي صاحب اللوامح :

قال السمين الحلبي في الدر المصون : " قرأ العامةُ (فيحِلُّ) بكسر الحاء ، واللام من (يَحْلِلْ) .والكسائيُّ في آخرين بضمِّهما [١]، وابن عتيبة وافق العامَّةَ في الحاء ، والكسائيَّ في اللام [٢]. فقراءةُ العامَّةِ مِنْ حَلَّ عليه كذا أي : وَجَبَ ، مِنْ حَلَّ الدَّيْنُ يَحِلُّ أي : وَجَبَ قضاؤُه . ومنه قولُه :﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ ﴿١٩٦﴾﴾ [البقرة:١٩٦]ومنه أيضاً : ﴿وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾ [الزُّمَر:٤٠]وقراءةُ الكسائي مِنْ حَلَّ يَحُلُّ أي : نَزَل ، ومنه ﴿أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ ﴿٣١﴾﴾ [الرعد:٣١]

والمشهورُ أنَّ فاعلَ (يَحلُّ) في القراءتين هو "غضبي". وقال صاحب اللوامح : "إنه مفعولٌ به، وإنَّ الفاعلَ تُرِك لشُهْرَته، والتقدير: فيُحِلُّ عليكم طُغْيانُكم غضبي، ودَلَّ عليه

---

(١) في معاني القرآن للفراء ١٨٨/٢ ، وفي النشر ٣٢١/٢ للكسائي ، وزاد في تفسير القرطبي ٢٣٠/١١ ، وفتح القدير ٣٧٩/٣ : الأعمش وابن وثاب ، وأهمل في البحر٦/٢٤٦ ابن وثاب وزاد قتادة وطلحة وأبا حيوة .

(٢) في تفسير الطبري ٣٤٦/١٨ : عامة قراء الحجاز والمدينة والبصرة والكوفة .

(ولا تَطْغَوا) ولا يجوز أن يُسْند إلى (غضبي) فيصيرَ في موضعِ رفعٍ بفعله. ثم قال: وقد يُحْذَفُ المفعولُ للدليلِ عليه ، وهو (العذابَ) ونحوه. قلت: فعنده أنَّ حَلَّ متعدٍّ بنفسِه لأنه من الإِحلال كما صَرَّح هو به. وإذا كان من الإِحْلال تعدَّى لواحدٍ، وذلك المتعدَّى إليه: إمَّا (غضبي)، على أنَّ الفاعلَ ضميرٌ عائدٌ على الطغيانِ، كما قَدَّره، وإمَّا محذوفٌ، والفاعل (غضبي) وفي عبارته قَلَقٌ.[١]

الدراسة :

في هذه الآية ثلاثُ قراءات :

الأولى :قراءة العامة :" فيَحِلَّ " بفتح الياء وكسر الحاء بمعنى فيجبُ ويلحقُ .[٢]

الثانية : قراءة الكسائي : " فيَحُلَّ " بفتح الياء وضمِّ الحاء بمعنى فينزل .[٣]

الثالثة : قراءة قتادة وعبد الله بن مسلم بن يسار وابن وثاب والأعمش : " فيُحِلُّ " بضم الياء وكسر الحاء من الإحلال . [٤]

وسيكون حديثنا عن القراءة الثالثة التي تحتاج إلى توجيه ، أما القراءتان الأولى والثانية فالمشهور أن (غضبي) هو الفاعل فيهما . [١]

---

(١) الدر المصون ، للسمين الحلبي ٨٦/٨

(٢) انظر الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه ٢٤٥/١ ، وانظر الحجة ، للفارسي ٢٤٢/٥ ، وانظر معاني القرآن ، للفراء ١٤٠/٣ ، وانظر معاني القرآن ، للأخفش ٤٤٤/٢

(٣) انظر المراجع السابقة

(٤) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٢٤٦/٦

وقد وجه أبو الفضل الرازي هذه القراءة توجيهين :

الأول : الفعل حلَّ يُحِلُّ بضم الياء وكسر الحاء من الإحلال فهو متعدٍ بنفسه والفاعل فيه مقدر ترك لشهرته وتقديره فيُحِل به طغيانكم (غضبي) عليكم ، ودل على ذلك (ولا تطغوا) فيصير (غضبي) في موضع نصب مفعولاً به.(٢)

وما ذهب إليه قول قوي تؤيده القراءة التي وردت عند قوله تعالى : ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا ۚ أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ ٱلْعَهْدُ أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِى ﴿٨٦﴾﴾ [طه:٨٦]

قال العكبري :" يقرأ بضم الياء وكسر الحاء (غضباً) بالنصب ، أي يُحِل خلافكم ، أو يُحِل الله ". (٣)

التوجيه الثاني : الفاعل هو غضبي والمفعول به محذوف والتقدير العذاب . (٤)

ونقل أبو حيان والآلوسي عن أبي الفضل الرازي التوجيهين السابقين ، ولم يعقبا على أبي الفضل ولم يذكرا توجيهاً آخر لهذه القراءة ، أما السمين الحلبي فنقل التوجيه الأول وأتبعه بعبارة نسبها إلى أبي الفضل وهي قوله :" ولا يجوز أن يسند الفعل يحل إلى

---

(١) انظر الدر المصون ، للسمين الحلبي ٨٦/٨

(٢) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٢٤٦/٦ ، وانظر الدر المصون ، للسمين الحلبي ٨٦/٨

(٣) إعراب القراءات الشواذ ٨٤/٢-٨٥

(٤) البحر المحيط ، لأبي حيان ٢٤٦/٦ ، وانظر الدر المصون ، للسمين الحلبي ٨٦/٨

غضبي فيصير في موضع رفع بفعله ،بل هو مفعول به " ثم أتْبَع ذلك بالتوجيه الثاني واعترض على أبي الفضل بقوله : " وفي عبارته قلق " . [١]

وحاصل هذا القلق الذي يشير إليه السمين أن أبا الفضل ناقض نفسه فبعد أن ذكر التوجيه الأول قال : " ولا يجوز أن يسند الفعل يحل إلى غضبي فيصير في موضع رفع بفعله ،بل هو مفعول به " ثم قال بعد ذلك في التوجيه الثاني مناقضاً قوله: قد يحذف المفعول للدليل عليه ، فإذا حذفنا المفعول على رأي أبي الفضل هذا ؛ تعين أن يكون (غضبي) هو الفاعل فنفى أولاً جواز أن يكون غضبي هو الفاعل ثم ذكر توجيهاً يحتِّم علينا أن نجعله فاعلاً .

ولم يذكر ابن جني ولا ابن عطية ولا الزمخشري ولا العكبري هذه القراءة ، ولم أقف على توجيه آخر لهذه القراءة غير توجيه أبي الفضل الرازي الذي حكاه عنه أبو حيان والسمين والآلوسي .

(١) الدر المصون ، للسمين الحلبي ٨٦/٨

الترجيح :

القول بأن (غضبي) هو الفاعل يتفق مع كل القراءات الواردة في هذه الآية ، والقول به أولى من القول بأنَّ الفاعل محذوف وغضبي مفعول به لما في ذلك من القول بحذف الفاعل الذي هو محل خلاف بين النحاة سبق لنا التفصيل فيه عند مسألة حذف الفاعل (١) **، أما وصف السمين الحلبي لعبارة أبي الفضل الرازي بأن فيها قلقًا ؛ فإن ثبت ورودها عند أبي الفضل فهو وصف صحيح لما فيه من تناقض أوضحته في دراسة هذه المسألة ، والله أعلم .**

(١) انظر ص ٨٣ من هذا البحث .

ب –مسألتان في الإعلال والإبدال

المسألة الأولى : أصل أفئدة وإعلالها

المسألة الثانية : توجيه قراءة " إنا إلينا إيَّابهم " بتشديد المصدر وأصل هذا المصدر

أصل أفئدة وإعلالها

قال تعالى : ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ وَٱرۡزُقۡهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَشۡكُرُونَ ٣٧﴾ [إبراهيم:٣٧]

رأي صاحب اللوامح :

قال السمين الحلبي في الدر المصون : "قرأت أمُّ الهيثم (أَفْوِدَة) بواوٍ مكسورة [١] ، وفيها وجهان، أحدُهما: أن يكونَ جمع "فُوَاد" المُسَهَّل: وذلك أنَّ الهمزةَ المفتوحةَ المضمومَ ما قبلها يَطَّرِد قلبها واواً نحو: جُوَن، ففُعِل في "فُؤاد" المفرد ذلك، فأُقِرَّت في الجمع على حالها. والثاني: قال صاحب "اللوامح": "هي جمعُ وَفْد". قلت: فكان ينبغي أن يكونَ اللفظ "أَوْفِدة" بتقديم الواو، إلا أن يُقال: إنه جَمَعَ "وَفْداً" على "أَوْفِدَة" ثم قلَبه فوزنه أَعْفلَة، كقولهم: آرام في أرْآم وبابِه، إلا أنه يَقِلُّ جمعُ فَعْل على أفْعِلة نحو: نَجْد وأَنْجدة، وَوَهْي وأَوْهِيَة. وأمُّ الهيثمِ امرأةٌ نُقِلَ عنها شيءٌ من اللغة ".[٢]

الدراسة :

اختلف المفسرون في توجيه قراءة أم الهيثم (فاجعل أفودة) على قولين :

---

(١) لم أقف على هذه القراءة في كتب القراءات ، ونسبها أبو حيان والسمين الحلبي والآلوسي لأم الهيثم ، انظر البحر ١٧٨/٧ ، والدر المصون ١١٣/٧ ، وروح المعاني ٢٣٩/١٣

(٢) الدر المصون ، للسمين الحلبي ١١٣/٧

القول الأول : أن (أفودة) هي جمع وفد ، ثم وقع فيها القلب إذ الأصل أوفده ، وهو قول أبي الفضل الرازي .[١]

واعترض عليه السمين الحلبي بأنها لو كانت جمع وفد لكانت القراءة (أوفدة) بتقديم الواو [٢] غير أن كتب المعاجم لم تذكر هذا الجمع الذي ذهب إليه السمين فقد ذكر الجوهري أن وفداً يجمع على أوْفَاد ووفُود. [٣] وذكر صاحب القاموس جموع الوفد ولم يذكر من بينها أوفدة فقال :" وَفَدَ إليه وعليه يَفِدُ وَفْداً ووُفوداً ووِفادَةً وإفادَةً : قَدِمَ ووَرَدَ . وأوْفَدَه عليه وإليه وهُمْ وُفودٌ ووَفْدٌ وأوفادٌ ووُفَّدٌ " [٤]. ومع أن السمين قد رد تخريج أبي الفضل هذا بأنه لو كان جمعًا لوفد لكان على أوفدة إلا أنَّ السمين حاول أن يجد توجيهاً لقول أبي الفضل فقال : " إلا أن يقال إنه جَمَعَ "وَفْداً" على "أَوْفِدَة" ثم قلَبه فوزنه أَعْفلَة، كقولهم: آرام في أرْآم وبابِه " [٥] ويمنع من القول بهذا ما ذكرناه سابقاً بأن كتب المعاجم لم تذكر أن وفدًا يجمع على أوفدة ، وهذا ما كان السمين الحلبي يراه

(١) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٤٢١/٥

(٢) انظر الدر المصون ، للسمين الحلبي ١١٣/٧

(٣) انظر الصحاح ، للجوهري ، مادة وفد ٥٥٣/٢

(٤) القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، مادة وفد ٣٢٦/١

(٥) الدر المصون ، للسمين الحلبي ١١٣/٧

فقد استدرك على تخريجه هذا بقوله :" إلا أن جَمَعَ فَعْل على أفعلة نحو نجد وأنجدة ووَهْي وأوهية قليل . " [١]

القول الثاني : أن (أفودة) جمع فُوَاد المُسهَّل ، وذلك أن كل همزة مفتوحة مضموم ما قبلها يطَّرد قلبها واواً ، ففعل في فؤاد المفرد ذلك ، فأُقِرَّت في الجمع على حالها ، وهذا قول أبي حيان .[٢]

وحين نرجع إلى كتب النحاة لمناقشة هذا القول نجد أنهم متفقون على جواز قلب الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها واواً ، نصَّ على ذلك سيبويه بقوله : "وإن كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمّة وأردت أن تخفف أبدلت مكانها واواً كما أبدلت مكانها ياء حيث كان ما قبلها مكسورًا، وذلك قولك: في التُّؤدة تُوَدة، وفي الجُؤن جُون، وتقول: غلام وبيك إذا أردت غلامُ أَبيك. [٣]

وتبعه في ذلك النحاة فقد ذكر المبرد مثل ذلك بقوله : " وإن كان ما قبلها مضمومًا وهي مفتوحة جُعِلَت واواً خالصة ... وذلك قولك في جمع جؤنة: جؤن مهموز ، فإن خففت الهمزة أخلصتها واوًا، فقلت: جُون." [٤] ولا أعلم خلافًا في ذلك ، غير أني لم

(١) الدر المصون ، للسمين الحلبي ١١٣/٧

(٢) البحر المحيط ، لأبي حيان ٤٢١/٥

(٣)الكتاب ، لسيبويه ٥٤٣/٣

(٤) المقتضب ، للمبرد ٢٩٤/١

أجد من يقول بإبقاءِ هذه الواو على حالها حال الجمع ، ولم يَرِد في معاجم اللغة جمع فؤاد على أفودة .

ويبدو أن هذه القراءة غير معروفة لدى أكثر المفسرين فلم يذكرها ابن جني في المحتسب ، وأورد ابن عطية عدة قراءات لهذه الآية ولم يورد هذه القراءة [١]، وكذلك صنع الزمخشري في كشافة [٢] ، وعدَّ العكبري في إعراب القراءات الشواذ وجوهًا من القراءات في هذه الآية ، ولم يذكر من بينها هذه القراءة [٣] ، مما يجعلنا لا نخرج في دراستها عن آراء أبي حيان والسمين الذين نقلوا هذه القراءة .

الترجيح :

إذا صح إقرار الهمزة المبدلة واوًا حال الجمع ، فإن القول بأن (أفودة) جمع فواد المسهل يجعل قراءة الجمهور وقراءة أم الهيثم بمعنى واحد وهو الأقرب ، وقول أبي الفضل الرازي يبعده أن كتب المعاجم لم تذكر من جموع وفد أوفدة .

---

(١) انظر المحرر الوجيز ، لابن عطية ٣٤٢/٣

(٢) انظر الكشاف ، للزمخشري ٥٣٧/٢

(٣) انظر إعراب القراءات الشواذ ، للعكبري ٧٣٧/١

توجيه قراءة " إنا إلينا إيَّابهم " بتشديد المصدر وأصل هذا المصدر

قال تعالى : ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾﴾ [الغاشية:٢٥]

رأي صاحب اللوامح :

قال أبو حيان في البحر المحيط : "وقرأ الجمهور :(إِيَابَهُمْ) بتخفيف الياء مصدر آب؛ وأبو جعفر وشيبة : بشدّها [1]مصدراً لِفعْيَلَ من آب على وزن فيعال ، أو مصدراً لفَوْعَل كحَوْقَل على وزن فِيعَال أيضاً كحِيقَال ، أو مصدراً لفَعْوَلَ كجَهْوَر على وزن فِعْوَال كجِهْوَار فأصله إوْواب فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ؛ واجتمع في هذا البناء والبناءين قبله واو وياء ، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، وأدغم ولم يمنع الإدغام من القلب لأن الواو والياء ليستا عينين من الفعل ، بل الياء في فَيْعَل والواو في فعول زائدتان . وقال صاحب اللوامح ، وتبعه الزمخشري : يكون أصله إوَّاباً مصدر أوّب ، نحو كَذَّب كِذَّاباً ، ثم قيل إيَّاباً فقلبت الواو الأولى ياء لانكسار ما قبلها . قال الزمخشري : كدِيوان في دِوَّان ، ثم فُعل به ما فعل بسيِّد ، يعني أنه اجتمع ياء وواو وسبقت إحداهما بالسكون ، فقُلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء ، فأما كونه مصدر أوَّب فإنه لا يجوز ، لأنهم نصوا على أن الواو الأولى إذا كانت موضوعة على الإدغام

---

(١) قراءة أبي جعفر عند النحاس في إعراب القرآن ٢١٥/٥ ، وابن خالويه في مختصره ١٧٢ ، والمحتسب ٣٥٧/٢ والكشاف ٧٣٢/٤ وتفسير القرطبي ٣٨/٢٠ ، وزاد في البحر المحيط ٤٦٠/٨ ، وفتح القدير ٤٣١/٥ : شيبة .

وجاء ما قبلها مكسوراً فلا تقلب الواو الأولى ياء لأجل الكسرة ، ومثلوا باخروَّاط مصدر اِخْرَوَّط ، ومثلوا أيضاً بمصدر أوَّب نحو أوّب إوَّاباً ، فهذه وضعت على الإدغام ، فحصنها من الإبدال ولم تتأثر للكسر " [١]

الدراسة :

قرأ أبو جعفر وشيبة قوله تعالى : (إن إلينا إيَّابهم) بالتشديد، فاختلف النحاة والصرفيون وأهل اللغة في تخريج هذه القراءة وتعدَّدت أقوالهم في تخريجها ، فمنهم من أنكرها وردَّها،ومنهم من جعلها لغة ومنهم من جعل لها أصلاً ويمكننا أن نوجز آراءهم فيما يأتي:

الرأي الأول : ردَّ أصحابُ هذا الرأي قراءةَ التشديد ، وأشهرُ من قال بهذا القول أبو حاتم السجستاني والفراء والنحاس ، قال أبو الفتح ابن جني :" أنكر أبو حاتم هذه القراءة ."[٢]**وسُئل الفراء عن إيّابهم فقال : لا يجوز على جهة من الجهات ، ووصف التشديد بأن فيه خطلاً.**[٣] **وذكر النحاس في إعراب القرآن أن التشديد لحن .** [٤]

---

(١) البحر المحيط ، لأبي حيان ٤٦٠/٨

(٢) المحتسب ، لابن جني ٣٥٧/٢

(٣) انظر معاني القرآن ، للفراء ٢٥٩/٣ ، وانظر تهذيب اللغة ، للأزهري ٤٣٦/١٥ ، وانظر تاج العروس ، للزبيدي٣٣/٢

(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس ١٣٤/٥

وذهب مكي إلى أن في التشديد بُعْداً ، وعلل ذلك بقوله : " وفيه بعد لأنه مصدر آبَ يؤوبُ إيَابا ، وأصل الياء واو ولكن انقلبت ياء لانكسار ما قبلها ، وكان يلزم من شدَّد أن يقول إوَّابهم لأنه من الواو ، أو يقول إيوابهم فيبدل من الأول المشدَّد ياء ، كما قالوا ديوان وأصله دِوَّان " (١)

الثاني: إيّابهم مصدر لأوّب بزنة فعَّل والأصل إوَّاب ، قال أبو الفتح : " إيَّاب فِعَّال من أوَّب ، لكن قَلَبَ الواوَ ياءً استحساناً." (٢) وهو رأي أبي الفضل الرازي (٣) وقال الزمخشري بمثل قولهما وشبهها بديوان فقال :"كديوان في دِوّان ثم فُعل به ما فعل بأصل سيِّد وميِّت " (٤)

واعترض أبو حيان هذا القول معللاً ذلك بأن هذا الموضع لا يجوز فيه قلب الواو ياء ، فقال بعد أن ذكر رأي أبي الفضل الرازي والزمخشري:"فأما كونه مصدر أوَّب فإنه لايجوز ، لأنهم نَصُّوا على أن الواو الأولى إذا كانت موضوعةً على الإدغام وجاء ما قبلها مكسوراً فلا تقلب الواو الأولى ياء لأجل الكسرة ، ومثلوا باخروَّاط مصدر اخروّط ،

(١) مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب ٨١٥/٢

(٢) المحتسب ، لابن جني ٤١٦/٢

(٣) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٤٦٠/٨

(٤) الكشاف ، للزمخشري ٧٣٢/٤

ومثلوا أيضاً بمصدر أوَّب نحو أوّب إواباً ، فهذه وضعت على الإدغام ، فحَصَّنَها من الإبدال ولم تتأثر للكسر " .[١]

واعترض أبو حيان كذلك تشبيه الزمخشري لها بديوان فقال :" وأما تشبيه الزمخشري بدِيوان فليس بجيد لأنهم لم ينطقوا بها في الوضع مدغمة ، فلم يقولوا دوّان ولولا الجمع على دواوين لم يُعلَم أن أصل هذه الياء واو ، وأيضاً فنصوا على شذوذ ديوان فلا يقاس عليه غيره " . [٢]

وتعقَّب السمينُ الحلبي أبا حيان ورد انتقاده على الزمخشري وبين أن عدم نطق العرب بدوّان ليس حجة لرد قول الزمخشري فقال : " أمَّا كونُهم لم يَنْطِقوا بدِوَّان فلا يَلْزَمُ منه رَدُّ ما قاله الزمخشريُّ ، ونَصَّ النحاةُ على أنَّ أصلَ (دِيْوان) دِوَّان ، و (قيراط) : قِرَّاط بدليلِ الجَمْعِ على دَواوين وقَرارِيط ، وكونُه شاذاً لا يَقْدَحُ؛ لأنه لم يَذْكُرْه مَقيسًا عليه بل مَنَظِّرًا به " . [٣]

الثالث : إيابهم مصدر لأيَّب على وزن فَيْعَل وهو توجيه آخر للزمخشري حيث قال :" ووجهه أن يكون (فيعالا) مصدر (أيَّب) فيعل من الإياب . "[٤] وهو توجيه للعكبري في

(١) البحر المحيط ، لأبي حيان ٨/٤٦٠

(٢) البحر المحيط ، لأبي حيان ٨/٤٦٠

(٣) الدر المصون ، للسمين الحلبي ١٠/ ٧٧٤

(٤) الكشاف ، للزمخشري ٤/٧٣٢

هذه القراءة ، [١] وقد وضح السمين الحلبي هذا الرأي ومثَّل له بقوله : " قيل إنها مصدر لأيَّب على وزن فيعل كبيطر ، يُقالُ منه : أيَّبَ يُؤَيِّبُ إيَّاباً ، والأصلُ أيْوَبَ يِؤَيْوِبُ إيْواباً كبَيْطَرَ يُبَيْطِرُ ، فاجتَمَعَتْ الياءُ والواوُ في جميع ذلك ، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكونِ ، فقُلِبَتْ الواوُ ياءً ، وأُدغِمت الياءُ المزيدةُ فيها ، فإيَّاب على هذا فِيْعال " [٢]

الرابع : يكون من أأوب ، فيجيء إيواباً ، سهلت الهمزة ، وكان اللازم في الإدغام يردها إواباً ، لكن استحسنت فيه الياء على غير قياس ، نسب أبو حيان هذا القول لابن عطية [٣] ،واعترضه أبو حيان بقوله :" فقوله : وكان اللازم في الإدغام يردها إواباً ليس بصحيح ، بل اللازم إذا اعتبر الإدغام أن يكون إياباً ، لأنه قد اجتمعت ياء وهي المبدلة من الهمزة بالتسهيل وواو وهي عين الكلمة وإحداهما ساكنة ، فتقلب الواو ياء وتدغم فيها الياء فيصير إياباً ". [٤] ونسب السمين الحلبي هذا القول لابن عطية أيضاً ورده بقوله: " وهذا ليس بجيدٍ لِما عَرَفْتَ أنَّه لَمَّا قُلِبَتِ الهمزةُ ياءً فالقياسُ أن يُفْعَلَ ما تقدَّم مِنْ قَلْبِ الواوِ إلى الياءِ مِنْ دونِ عكسٍ " . [٥]

---

(١) انظر إعراب القراءات الشواذ ، للعكبري ٢/٧٠٤- ٧٠٥

(٢) الدر المصون ، للسمين الحلبي ١٠/ ٧٧٥

(٣) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٨/٤٦٠ ، ولم أجده في المحرر الوجيز لابن عطية .

(٤) المرجع السابق

(٥) الدر المصون ، للسمين الحلبي ١٠/ ٧٧٥

الخامس : إيابهم مصدر على وزن فَوْعَال نقل هذا الرأي العكبري فقال : " هو فَوْعَال من آب يئُوب ، فأبدلت الواوُ الساكنةُ ياءً ،ثم الثانية وأُدْغِم كما قالوا : كينونة في أحد القولين ، وكذا قالوا في سيبان وريحان ، ثم كَسَرُوا الهمزة إتباعاً " (١)

السادس : إيَّابهم مصدر لأوَّب على فَعْوَلَ كجهْوَر ، والأصل إوواب على فِعوال كجهوار بواوين الأولى عين الكلمة والثانية زائدة فسكنت الأولى بعد كسرة فقلبت ياءً فصار إيواباً ، فاجتمعت ياء وواو ، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء بعدها . (٢)

السابع : إيابهم مصدر لأوَّب على فَوعل كحوقل والأصل إوواب بواوين الأولى زائدة والثانية عين الكلمة فوزنه فيعال .(٣)

الثامن : إيابهم مصدر لأوَّب بزنة أكرم من الأوب والأصل إواب كإكرام فأبدلت الهمزة الثانية ياء لسكونها بعد همزة مكسورة فصار اللفظ إيواباً اجتمعت الواو والياء على ما تقدم فقلب وأدغم ووزنه إفعال . (٤)

---

(١) إعراب القراءات الشواذ ، للعكبري ٢/٧٠٤

(٢) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٨/٤٦١ ، وانظر الدر المصون ، للسمين الحلبي ١٠/ ٧٧٥

(٣) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٨/٤٦١ ، وانظر اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل ٢٠/٣٠٤

(٤) الدر المصون ، للسكين الحلبي ١٠/ ٧٧٥

وبعد الرجوع إلى أهل النحو والتصريف ؛ للنظر في اعتراض أبي حيان على أبي الفضل الرازي في قوله :"أن أصل الكلمة إواباً مصدر أوّب ، نحو كذّب كذاباً ، ثم قيل إواباً فقلبت الواو الأولى ياء لانكسار ما قبلها " وأن هذا من المواضع التي لا يجوز فيها القلب ؛ فإننا نجد أن رأي أبي حيان يتفق مع ما ذهبوا إليه ، فقد صرح العكبري بأن الإدغام مانع من القلب فقال : " إذا أدغمت الواو والياء فيما بعدهما ولم تكن مجاورة للطرف تحصنت من القلب نحو اخرَوَّط اخرواطًا واجْلَوَّذ اجلواذا ، وكذلك فلان من صُيَّابَةِ قومه أي من خيارهم ، ولو بَنَيْتَ من صاد يصيد فعَّالاً لقلت : صَيَّاد ولم تغير ؛ لأنها تحصنت لدخولها في حمى حرف متحرك ممتنع عن التغيير ،وقد أبدل في بعض المواضع نحو دِيْوَان " .[1] وهكذا لم يغب عنهم أنها قد أبدلت في بعض المواضع كما ورد في ديوان لكن هذا ليس قياسًا .ويؤكد عبد القاهر الجرجاني أن الإدغام مانع من القلب بقوله : " وتقلب الواو ياءً في نحو اعشيشاب واشهيباب واستيلاء ، ولم تقلب في اخروَّاط واجلوَّاذ واعلوَّاط للإدغام " [2]

وعندما تحدث ابن مالك عن الإبدال في كلمة (موقن) أكد هذه القاعدة ، ومثل بكلمة (إوَّاب)بقوله : " مُوقِن " اسم فاعل من " أيقن " فإنَّ الواو فيه بدل من الياء التي هي

(١) اللباب علل البناء والإعراب ، للعكبري ٤١٢/٢

(٢) المفتاح في الصرف ، لعبد القاهر الجرجاني : ٦٥

فاء الكلمة ، فلو لم تكن الواو ولا الياء مفردة بل مدغمة في مثلها وجب التصحيح نحو: "إوَّاب" مصدر " أوَّب " [١]

الترجيح :

اتضح لنا من خلال عرض بعض آراء النحاة أن ما ذهب إليه ابن جني وأبو الفضل الرازي ومن قال بقولهما من كون الكلمة مصدراً لإوَّاب ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها مخالف لما نص عليه الصرفيون من عدم جواز القلب في الواو المدغمة ، وبهذا فإن قولهم غير مقبول وتبقى بقية الآراء يحتملها توجيه القراءة ، ومن العسير الجزم بأن أحدها هو الراجح ، والله أعلم .

(١) إيجاز التعريف في علم التصريف ، لابن مالك ١١٤

ج- مسألة في النسب

الياء في أعجمي لا تفيد النسب

الياء في أعجمي لا تفيد النسب

قال تعالى : ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ۗ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ ﴿٤٤﴾﴾ [فُصِّلَت: ٤٤]

رأي صاحب اللوامح :

قال أبو حيان في البحر المحيط : " وقال صاحب اللوامح : والعَجَمِي المنسوب إلى العجم ، والياء للنسب على الحقيقة ؛ وأما إذا سكنت العين فهو الذي لا يُفْصِحُ ، والياء فيه بلفظ النسب دون معناه ، فهو بمنزلة ياء كُرسي وبُختي ، والله أعلم . انتهى ، وليست كياء كرسي بُنِيَت الكلمة عليها ، وياء أعجمي لم تُبنَ الكلمةُ عليها " (١)

الدراسة :

اعترض أبو حيان أبا الفضل الرازي في قوله بأن الياء في العجمي – بسكون العين – بلفظ النسب دون معناه كياء كُرْسِي وبُختي ، ووجه اعتراضه أن الياء في كُرسي من أصل الكلمة ، وقد بُنِيَت عليها الكلمة ، والياء في أعجمي لم تبن عليها الكلمة فهي للنسبة الدالة على المبالغة في الصفة نحو : أحمريّ ودوّاري مبالغة في أحمر ودَوّار . (٢)

---

(١) البحر المحيط ، لأبي حيان ٤٨٠/٧

(٢) انظر المرجع السابق

والحق أنه لا خلاف بين أبي الفضل وأبي حيان هنا ، لأن أبا الفضل لم يكن يقصد أن ياء أعجمي كياء كرسي ، بل قصد أن الياء في أعجمي هنا ليست للنسب كما أن الياء في كرسي ليست للنسب ، وهذا التشبيه الذي ذهب إليه أبو الفضل من تشبيه ياء أعجمي بياء كرسي ، ذكره النحاة وأهل اللغة قبله في كتبهم ، فقد ذكر ابن سيده في المخصص نصًا يتأكد لنا منه أن المقصود تشبيه كلمة أعجمي بكلمة كرسي في أن الياء في كل منهما ليست للنسب ، قال : " فأما قولهم أعجم وأعجمي فالمعنى عندي فيهما واحد وكلاهما وصف للذي لا يفصح من العجم كان أو من العرب فأعجم وأعجمي كأحمر وأحمري وأنت تريد الأحمر الذي هو صفة ولا تريد النسب كما تريد بكرسي الإضافة إلى شيء وهذا مأخوذ من رواة اللغة . " [1]

وقال ابن يعيش موضحاً النسب غير الحقيقي وذكر منه كلمة كرسي قال : " فالحقيقي ما كان مؤثِّراً ، أي دالاً على نسبة إلى جهة من الجهات المذكورة كالأب والبلدة والصناعة ، نحو : (هاشمي) ، و(بصري) ، و(مُلحَميّ) ، وغير الحقيقي مالا يدل على نسبة إلى شيء مما ذكر ، بل يكون اللفظ كلفظ المنسوب بأن يكون في آخره زيادة النسب ، كقولنا : (كُرسي) و(بَرديّ) ، و(قمري) و(بُخْتي) ألا ترى أن (كُرسا) من (كرسي) ليس بأبٍ ، ولا بلدة ، ولا شيء مما يُنسب إليه ، وإنما هو شيء

(١) المخصص ، لابن سيده ٢١٢/٢

تعلق باللفظ ، ويؤيد ذلك عندك أن "كرسياً " و" برديا " اسمان كما ترى ولو كانا منسوبين حقيقة لخرجا إلى حيِّز الصفة " [١] فهذا مما يؤكد لنا استخدام النحاة لهذه الكلمة في التمثيل على الياء التي ليست للنسب .

وقد جمع السيوطي تحت باب الشواذ في النسب كلمات اتفقت في أنها ختمت بياء ليست للنسب فذكر أعجمي وكرسي فقال :

" ومنها لحاق الياء علامة للمبالغة كقولهم رجل أعجمي وأشعري وأحمري أو للفرق بين الواحد وجنسه كزنج وزنجي ومجوس ومجوسي ويهود ويهودي وروم ورومي أو زائدة إما لازمة ككرسي وحواري وكلب زبني فهذه الياء ليست للنسب بل هي زائدة فبنيت الكلمة عليها أو غير لازمة كقوله [٢]: والدّهرُ بالإنسانِ دَوَّارِيُّ ... " [٣]

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش ٤٤٠/٣

(٢) عجز بيت للعجاج ، وصدره ، أطرباً وأنت قِنِّسْرِيُّ ... ، ديوان العجاج ٤٨٠/١

(٣) همع الهوامع ، للسيوطي ٤٠٧/٣

الترجيح :

لا يظهر لي خلاف بين أبي الفضل وأبي حيان في هذه المسألة ، لأن أبا الفضل قصد أن الياء في أعجمي هنا ليست للنسب كما أن الياء في كرسي ليست للنسب ، والحاصل أن الخلاف بينهما مبني على قصد التمثيل .

فمن حيث الأصالة والزيادة : فالياء في كرسي ليست كالياء في أعجمي ، الأولة كالأصلية والثانية زائدة .

أما من حيث إن كلاً من اليائين لا تدل على النسب فكلام أبي الفضل مقبول غير أن تمثيله ليس بدقيق ، وهذا مراد أبي حيان .

د- القياس في مضارع (فَعَلَ) يفعل بضم العين أم بكسرها

القياس في مضارع (فَعَلَ) يفعل بضم العين أم بكسرها

قال تعالى ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴿١٧﴾ ﴾ [الفرقان:١٧]

رأي صاحب اللوامح :

قال أبو حيان في البحر المحيط : "وقرأ الأعرج (يَحْشِرُهُمْ) بكسر الشين [1]. قال صاحب اللوامح : في كل القرآن وهو القياس في الأفعال المتعدية الثلاثية لأن يَفعُل بضم العين قد يكون من اللازم الذي هو فعل بضمها في الماضي . وقال ابن عطية : وهي قليلة في الاستعمال قوية في القياس لأن يَفعِل بكسر العين المتعدي أقيس من يفعُل بضم العين انتهى . وهذا ليس كما ذكرا " . [2]

الدراسة :

اختلف النحاة في القياس من فَعَل في الأفعال المتعدية أهو يفعِل بالكسر أم يفعُل بالضم على قولين :

القول الأول : القياس في فعَل الصحيح من الأفعال المتعدية هو يفعِل بالكسر إذا لم يكن حلقي العين واللام ،نسب الزبيدي هذا القول للفراء قال : " قال أَبو عمرو المطرز

---

(١) في المحتسب ١١٩/٢ ، والبحر المحيط ٤٤٦/٦ وفتح القدير ٦٧/٤ : الأعرج وبدون نسبة في الكشاف ٢٦١/٣

(٢) البحر المحيط ، لأبي حيان ٤٤٧/٦

حاكياً عن الفراء إذا أشكل يفعُل أو يفعِل فَثِبْ على يفعِل بالكسر فإنه الباب عندهم "[١] وهذا هو مذهب ابن جني الذي ذكره وعلل له بقوله في المحتسب عند هذه القراءة : " هذا وإن كان قليلاً في الاستعمال فإنه قويٌّ في القياس ، وذلك أنَّ يَفْعِل في المتعدي أقيس من يَفْعُل ، فضرب يضرِب إذاً أقيس من قتل يقتُل ؛ وذلك أنَّ يَفعُل إنما بابها الأقيس أن تأتي في مضارع فَعُل ، كظرف يظرُف ، وكرُم يكرُم ، ثم نقلت إلى مضارع فعَل ، نحو يقتل ويدخُل ؛ لتخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي ؛ إذ كان مبنى الأفعال على اختلاف مُثُلِها ، من حيث كان ذلك دليلاً على اختلاف أزمنتها ، فكلما خالف الماضي المضارع كان أقيس وباب فَعَلَ إنما هو يفعُل ، كما أن باب فَعِل إنما هو يَفعَل ، فكما انقاد عَلِم يعلَم فكذلك يجب أن ينقاد باب ضرب يضرِب " [٢] وإلى هذا القول ذهب أبو الفضل الرازي [٣] ،وتبعهم في هذا ابن عطية .[٤]

ونقل أبو حيان قول أبي الفضل الرازي وابن عطية كما سبق معنا في أول المسألة [٥] واعترض عليهما بقوله " وهذا ليس كما ذكرا بل فَعَل المتعدي الصحيح جميع حروفه إذا لم يكن للمبالغة ولا حلقي عين ولا لام ، فإنه جاء على يفعِل ويفعُل كثيراً ، فإن شهر

---

(١) تاج العروس ، للزبيدي ٨٥/١ ، و لم أجده في معاني القرآن للفراء .

(٢)المحتسب ، لابن جني ١١٩/٢

(٣) انظر البحر المحيط لأبي حيان ٤٤٧/٦

(٤) انظر المحرر الوجيز ، لابن عطية ٢٤٧/٤

(٥) الصفحة السابقة من هذا البحث

أحد الاستعمالين اتبع وإلاّ فالخيار حتى إن بعض أصحابنا خير فيهما سمعا للكلمة أو لم يسمعا ". [١]

القول الثاني : يأتي فعَل المتعدي إذا لم يكن للمبالغة ولا حلقي العين واللام على يفعِل ويفعُل كثيراً ، فإن شهر أحد الاستعمالين اتبع وإلا فالخيار ، وإلى هذا القول ذهب ابن درستويه فقال : " اعلموا أنَّ كل ما كان ماضيه من الأفعال الثلاثية على فعلت ، بفتح العين ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين ، ولا حروف الحلق ؛ فإنه يجوز في مستقبله يفعُل بضم العين ، ويفعِل بكسرها ، كقولنا : ضرب يضرِب ، وشكر يشكُر ، وليس أحدهما أولى به من الآخر ، ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان والاستخفاف . فمما جاء وقد استُعمِل فيه الوجهان قولهم : ينفِر وينفُر ، ويشتِم ويشتُم ، فهذا يدلكم على جواز الوجهين فيه ، وأنهما شيء واحد؛ لأن الضمة أخت الكسرة في الثقل ، كما أنَّ الواو نظيرة الياء في الثقل والاعتلال ، ثم لأنَّ هذا الحرف لا يتغير لفظه ولا خطُّه بتغيِّر حركته " .[٢] **وتبعه على ذلك ابن عصفور في الممتع ، وبين أن الوجهين جائزان سمعا للكلمة أو لم يسمعا .** [٣]

---

(١) البحر المحيط ، لأبي حيان ٤٤٧/٦

(٢) تصحيح الفصيح ، لابن درستويه ٣٣

(٣) انظر الممتع في التصريف ، لابن عصفور ١٢١

واعترض عليه السمين فقال بعد أن نقل قول أبي حيان:" الذي خَيَّرَ في ذلك هو ابنُ عصفور فيُجيزُ أَنْ تقولَ : (زيد يَفْعِل) بكسرِ العينِ ، و (يَضْرُب) (بضمِّ) الراءِ مع سماعِ الضمِّ في الأول والكسرِ في الثاني . وسبَقَه إلى ذلك ابنُ درستويهِ ، إلاَّ أنَّ النحاةَ على خلافِه " (١)

والمسألة في كتب النحاة من المسائل الخلافية ، فقد ذكرها كثير من النحاة ولم يرجِّحوا أحد القولين على الآخر ، وقد حكى الخلاف فيها ابن سيده بقوله : "فأما فَعَلَ فمستقبِلُه يجيءُ على يَفْعِل ويَفْعُل ويَكْثُران فيه حتى قال بعضُ النحويين إنه ليس أحدُهما أوْلى به من الآخرِ وإنه ربَّما يكثُر أحدُهما في عادة ألفاظِ الناسِ حتى يُطَّرَح الآخرُ ويَقْبُح استعمالُه ... وقال بعض النحويين : إذا عُلِم أن الماضيَ على فَعَلَ ولم يُعلَم المستقبلُ على أيِّ بناءٍ هو فالوجه أن يُجعَل يفْعِل وهذا أيضاً لما قدَّمت من أن الكسرة أخفُّ من الضَّمَّةِ وقيل هما يُستعمَلانِ فيما لا يُعرَف وحكي عن محمد بن يزيدَ وأحمدَ بنِ يحيى أنه يجوزُ الوجهانِ في مستقبَل فَعَلَ في جميع الباب وزعم قومٌ من النحويين أن ما كَثُر استعماله على يفْعِل وشُهِر لم يجُزْ فيه ما استُعمِل على غير ذلك نحو ضَرَبَ يَضْرِب وقَتَلَ يَقْتُل وما لم يكن من المشهور جاز فيه الوجهان " . (٢)

(١) الدر المصون ، للسمين الحلبي ٨/ ٤٦٤

(٢) المخصص ، لابن سيده ٤/٢٧٦

وحكى ابن يعيش الخلاف في هذه المسألة ولم يختر أي قول من أقول النحاة.[١] وكذلك صنع الأستراباذي في شرح الشافية [٢] وعدَّدت كتب المعاجم مالا يُحصى من الأفعال التي وردت باللغتين (يفعِل ويفعُل) [٣]

الترجيح :

المتتبع لكتب النحو والمعاجم في هذا الباب يرى أن أكثر أهل التصريف على أن فعَل إذا لم يكن حلقي العين واللام يأتي على يفعِل ويفعُل بالكسر والضم وليس القياس لأحدهما دون الآخر ، وكل هذا يرجح أن يكون ما ذهب إليه أبو حيان هو الصحيح ، والله أعلم .

(١) انظر شرح المفصل ، لابن يعيش ٤/٤٢٥

(٢) انظر شرح الشافية ، للأستراباذي ١/١١٧ – ١١٨

(٣) انظر المخصص ، لابن سيده ٤/٢٧٧ ، وانظر تاج العروس ، للزبيدي ١/٨٤

و – الفرق بين سقى وأسقى

الفرق بين سقى وأسقى

قال تعالى : ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ أَمَّآ أَحَدُكُمَا فَيَسۡقِي رَبَّهُۥ خَمۡرٗاۖ وَأَمَّا ٱلۡأٓخَرُ فَيُصۡلَبُ فَتَأۡكُلُ ٱلطَّيۡرُ مِن رَّأۡسِهِۦۚ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ٱلَّذِي فِيهِ تَسۡتَفۡتِيَانِ ﴿٤١﴾ ﴾ [يوسف: ٤١]

رأي صاحب اللوامح :

قال أبو حيان في البحر المحيط : " قرأ الجمهور : فيَسْقِي ربه من سَقَى ، وفرقة : فيُسْقِي من أسقى [١]، وهما لغتان بمعنى واحد . وقرىء في السبعة : نَسقيكم ونُسقيكم [٢]. وقال صاحب اللوامح : سقى وأسقى بمعنى واحد في اللغة ، والمعروف أن سقاه ناوله ليشرب ، وأسقاه جعل له سقياً " [٣] .

---

(١) في الدر المصون ، قرأ عكرمة في رواية (فيسقي) بضم حرف المضارعة من أسقى ٤٩٩/٦ ، وبدون نسبة في المحرر الوجيز والبحر المحيط ، انظر المحرر الوجيز ٦/٤ وانظر البحر المحيط ٣٠٩/٥

(٢) في الدر المصون ، قرأ عكرمة في رواية (فيسقي) بضم حرف المضارعة من أسقى ٤٩٩/٦ ، وبدون نسبة في المحرر الوجيز والبحر المحيط ، انظر المحرر الوجيز ٦/٤ وانظر البحر المحيط ٣٠٩/٥ و في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗۖ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيۡنِ فَرۡثٖ وَدَمٖ لَّبَنًا خَالِصٗا سَآئِغٗا لِّلشَّٰرِبِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾ [النحل:٦٦]

نَسْقيكم بفتح النون : قراءة نافع وابن عامر ورواها أبو بكر عن عاصم وكذا قرأ بها يعقوب ، وهؤلاء قرؤوا كذلك في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗۖ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمۡ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٞ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ [المؤمنون:٢١] ، والباقون ضموا النوان في السورتين ، وذلك على أنهما لغتان ، انظر معاني القراءات للأزهري : ٢٤٨

(٣) البحر المحيط ، لأبي حيان ٣١٠/٥

دراسة انتقاد أبي حيان للرازي :

اختلف علماء اللغة في معنى (سقى وأسقى) على قولين ، فقال قوم : إنهما لغتان بمعنى واحد ، ذكر ذلك الجواليقي في كتابه (ما جاء على فعلْتُ وأفعلتُ بمعنى واحد) فقال: سقيت الرجل وأسقيته (١)

ووافقه الأزهري فقال : " قال الليث: الإسقاءُ من قولك أسقيت فلانا نهرًا أو ماءً، إذا جعلته له سقيا، وفي القرآن: (ونَسْقِيه مما خَلْقنا أنعاماً) من سقى وقرى: ونُسْقِيه من أسْقَى، وهما لغتان بمعنى واحد " (٢)

وهذا القول هو ما ذهب إليه أبو الفضل الرازي في اللوامح (٣) **، واعترضه أبو حيان بقوله: " والمعروف أن سقاه ناوله ليشرب ، وأسقاه جعل له سقيًا "** (٤) **وأبو حيان هنا يرى أن هناك فرقًا بين سقى وأسقى ، وما ذهب إليه أبو حيان هو القول الآخر في حكم النحاة وأهل اللغة على هاتين الكلمتين وهو قول يتفق مع ذهب إليه سيبويه في الكتاب حيث قال في باب (افتراق فعلت وأفعلت في الفعل) : " وقالوا أسقيته في معنى سقَيتُه ...**

---

(١) ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد ، للجواليقي ، باب السين ٤٦

(٢) تهذيب اللغة ، للأزهري ، مادة : سقى ١٨١/٩

(٣) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٣١٠/٥

(٤) المرجع السابق

تقول: سقيته فشرب، وأسقيته : أي جعلت له ماءً وسقيا. فسقيته مثل كسوته ، وأسقيته مثل ألبسته،ومثله: شفيته وأشفيته، فشفيته: أبرأته ، وأشفيته: وهبت له شفاءً ".[١]

وهذا ما قاله الفراء في التفريق بين الكلمتين حيث قال :" العرب تقول لكلّ مَا كان من بطون الأنعام ومنَ السَّماء أو نهر يجرى لقوم: أسْقَيت. فإذا سقَاك الرَّجل ماء لشَفَتك قالوا: سقَاه. ولم يقولوا: أسْقَاه؛ كما قال الله عَزّ وجّل ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴿٢١﴾﴾ [الإنسان: ٢١]وقال : ﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾﴾ [الشعراء: ٧٩]

وربما قالوا لما في بطون الأنعام ولماء السّماء سَقى وأسْقى، كما قال لَبِيد [٢]:

سَقَى قَومِي بنى مَجْدٍ وأسقى * نُمَيرَا والقبائلَ من هِلالِ

رَعَوه مُربِعاً وتَصيّفـــــــوه * بلا وَبَأٍ سُمَىَّ ولا وَبَـالِ " [٣]

وإلى هذا القول ذهب الأخفش وفرَّق بين قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ شَٰمِخَٰتٍ وَأَسْقَيْنَٰكُم مَّآءً فُرَاتًا ﴿٢٧﴾﴾ [المرسلات: ٢٧] وقوله:﴿عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ ۖ وَحُلُّوٓا۟ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴿٢١﴾﴾ [الإنسان: ٢١]

---

(١) الكتاب ، لسيبويه ٥٩/٤

(٢) البيتان في ديوان لبيد بن أبي ربيعة ص ٧١ في قصيدة يعاتب فيها قومه ، ومطلعها :

أَلَمْ تُلْمِمْ على الدِّمَنِ الحَوالي ... لسَلْمَى بالمِذانِبِ فالقُفالِ

(٣) معاني القرآن ، للفراء ١٠٨/٢

فقال عن الآية الثانية : " للشفة ، وما كان للشفة فهو بغير ألف " [١] ونقل ابن خالويه أن بعض أهل اللغة ذكر في التفريق بينهما : أن ما كان مرةً واحدةً فهو بغير الألف وما كان دائماً فهو بالألف . [٢]

وعقد السيوطي رحمه الله في الإتقان باباً عنوانه : (قاعدة في الألفاظ التي يظن بها الترادف وليست منه) وذكر منها :(سقى وأسقى)وفرق بينهما تفريقاً لطيفاً فقال : ومن ذلك سقى وأسقى، فالأول لما لا كلفة فيه، ولهذا ذكر في شراب الجنة، نحو:﴿عَٰلِيَهُمۡ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضۡرٞ وَإِسۡتَبۡرَقٞۖ وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٖ وَسَقَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ شَرَابٗا طَهُورًا ٢١﴾ [الإنسان: ٢١]

والثاني لما فيه كلفة، ولهذا ذكر في ماء الدنيا نحو "﴿وَأَلَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسۡقَيۡنَٰهُم مَّآءً غَدَقٗا ١٦﴾ [الجن:١٦] [٣]

ونقل العكبري الخلاف في هاتين الكلمتين فقال عند قوله تعالى : ﴿ وَأَرۡسَلۡنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَسۡقَيۡنَٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمۡ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ ٢٢﴾ [الحِجر:٢٢]

فأسقيناكموه يقال سقاه وأسقاه لغتان ، ومنهم من يفرق فيقول سقاه لشفته إذا أعطاه ما يشربه في الحال أو صبه في حلقه ، وأسقاه إذا جعل له ما يشربه زمانا ، ويقال أسقاه إذا دعا له بالسقيا . [٤]

---

(١) معاني القرآن ، للأخفش ٥٦٢/٢

(٢) الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه ٢١٢/١

(٣) الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ٥٧/١

(٤) التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ٧٨٠/٢

أما كتب المعاجم فنقلت القولين ولم ترجح أحدهما على الآخر ، قال ابن دريد : وتقول العرب: سقيتُه وأسقيتُه، فقال قوم: المعنى واحد

وقال آخرون: بل سقيته من سَقْي الشفة، وأسقيته: دللته على الماء [١]

وكذلك حكى الجوهري الخلاف فيها بقوله : " وسقيت فلانا وأسقيته، أي قلت له سقيا. وسقاه الله الغيث وأسقاه، والاسم السقيا بالضم. وقد جمعهما لبيد في قوله:

سَقَى قَومِي بنى مَجْدٍ وأسقى * نُمَيرَا والقبائلَ من هِلالِ

ويقال: سقيته لشفته، وأسقيته لماشيته وأرضه ... وسقيته أيضا، إذا قلت له سقاك الله. وكذلك أسقيته "[٢]

الترجيح :

لا يبدو لي أنَّ هناك خلافًا في هذه المسألة ؛ لأنه يمكننا الجمع بين القولين بأن نقول : إن سقى وأسقى يرِدَان بمعنيين مختلفين ، وهذا القول تؤيده الأمثلة التي أوردها أصحاب هذا القول ؛ ولكن لا مانع من القول إنهما يردان أحياناً بمعنى واحد ، كما ورد في الشواهد الفصيحة التي مرّت معنا ، ويؤيد ما ذهبنا إليه هنا ما قاله الأخفش الذي فرق بين الفعلين كما سبق، لكنه عقب على ذلك بقوله :"وفي لغة قليلة قد يقول للشفة أيضًا: أسقيته". [٣]

(١) جمهرة اللغة ، لابن دريد ، مادة سقى ٥٣/٣

(٢) الصحاح ، للجوهري ، مادة : سقى ٢٣٨٠/٦

(٣) معاني القرآن ، للأخفش ٥٦٢/٢

خاتمة البحث وأهم النتائج

الخاتمة ونتائج البحث :

بعد الوقوف مع أبي حيان والسمين الحلبي والآلوسي في خلافهم مع أبي الفضل الرازي واعتراضاتهم عليه ، وبعد مناقشة مسائل الخلاف بينهم توصلت إلى النتائج الآتية :

١ – هناك قسوة في عبارات أبي حيان النقدية لأبي الفضل فتارة ينقل قول أبي الفضل فيقول : وهذا تخبيط ، وتارة يقول : وهذا تخريج فاسد ، وهذا وهم، ويقول في موضع آخر: وهذا ليس كما ذكر ،ويقول أيضًا : وما ذهب إليه ليس بجيد .[١]

٢ – انفرد أبو الفضل الرازي بآراء لم يسبقه إليها أحد من ذلك :

أ -قوله بالخفض على الجوار في خبر المبتدأ [٢]**،**

ب – قوله باكتساب كلمة للتأنيث من كلمة أخرى في غير باب الإضافة وعلق عليه الآلوسي بقوله :وهو قول لم يسبق إليه أحد . [٣]**.**

٣ – لم يتبع أبو الفضل الرازي مذهبًا معينًا من مذاهب النحاة بل تارة يخالف البصريين وتارة يقول بقولهم بل إنه ينفرد أحياناً بأقوال لم يسبق إليها كما مر معنا آنفاً . [١]

---

(١) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٣٣٦/٨ ، ٤٦٢/٤ ، ٢٧١/٧ ، ١٧٢/٨ ، ١١٤/٦

(٢) المرجع السابق ١٧٢/٨

(٣) انظر روح المعاني ، للآلوسي ٣٦٠/١٤

٤ – اتفقت آراء أبي الفضل الرازي مع آراء ابن جني مما يؤكد لنا أنه أفاد من كتب ابن جني ، ونقله الصريح لبعض عبارات ابن جني يؤكد هذا الأمر .

٥ – اكتفى أبو حيان في بعض المواضع برأي أبي الفضل الرازي في توجيه بعض القراءات الشاذة مما يدل على قوة هذه الآراء . (٢)

٦ – اتفقت أكثر آراء أبي الفضل الرازي التي عارضه المفسرون فيها مع أقوال سابقة ، مما يدل على أن أبا الفضل كان ينقل عن غيره ، وإن كنا لا نستطيع الجزم بمصادره التي كان ينقل عنها .

٧ – تميز أبو الفضل الرازي في القراءات حتى صار مورداً لطلاب علم القراءات الذين تأثروا به وكان أشهرهم الهذلي الذي صنع كتاب الكامل في القراءات الخمسين .

٨ – نقل أبو الفضل الرازي بعض القواعد التي لم يسبق إليها ومن ذلك : نقله المراقبة في الوقف – التي هي في علم العروض – إلى علم القراءات . (٣).

---

(٢) انظر البحر المحيط ، لأبي حيان ٤٢١/٥

(٣) انظر النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ٢٣٨/١

٩ – حاول أبو الفضل الرازي توجيه القراءات الشاذة ، لتكون وفق قواعد العربية فكان يقول بأي قول يستقيم معه توجيه القراءة لذا وجدنا لديه بعض الآراء الضعيفة .

١٠ –غلب على آرائه القوة مما يدل على تمكنه من علم القراءات وتوجيهها ويظهر ذلك من قلة اعتراضات المفسرين عليه مقارنة بكثرة نقولاتهم عنه .

١١ –كتاب اللوامح في توجيه القراءات الشاذة من الكتب المهمة في بابها ، وظهوره سيضيف لعلوم العربية والقرآن ثراءً معرفيًا واسعًا .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الفهارس العامة :

١ – فهرس الآيات

٢ – فهرس الأحاديث النبوية الشريفة .

٣ – فهرس الأمثال وكلام العرب

٤ – فهرس الشعر

٥ – فهرس الأعلام

٦ – فهرس القبائل والمذاهب والفرق ونحوها

٧ – فهرس الأماكن

٨ – قائمة المراجع

٩ – موضوعات البحث

فهرس الآيات

السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
البقرة	﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴿٢٦﴾﴾	٢٦	٧٤-٧٦
	﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ...﴾	٨٥	٩٥
	﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ ﴿١٩٦﴾﴾	١٩٦	١٥٩
	﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴿٢٧٥﴾﴾	٢٧٥	٣٨
آل عمران	﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ...﴾	١٣	٤٠
النساء	﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴿٩٠﴾﴾	٩٠	١٠٤
	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ...﴾	١٣٦	١٠٤
المائدة	﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴿٦﴾﴾	٦	٥٨
الأنعام	﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٢٢﴾﴾	٢٢	٨٩
	﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٣٤﴾﴾	٣٤	١٤٠

السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
الأنفال	﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ ...	١١	١١١
التوبة	﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴿٥٥﴾﴾	٥٥	١٤٥
	﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ...	١١٢	٧٩
هود	﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً ...	١٧	١٣٠
	﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ ﴿٥٠﴾	٥٠	٩٣
	﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ ﴿٦٧﴾﴾	٦٧	٣٨
يوسف	﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ﴿٣٠﴾﴾	٣٠	٣٨
	﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ۖ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ ...	٣١	١١٩-١٢٨
	﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٣٥﴾﴾	٣٥	٨٧

السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
يوسف	﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ أَمَّآ أَحَدُكُمَا فَيَسۡقِي رَبَّهُۥ خَمۡرٗاۖ وَأَمَّا ٱلۡأٓخَرُ فَيُصۡلَبُ فَتَأۡكُلُ ٱلطَّيۡرُ مِن رَّأۡسِهِۦۚ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ٱلَّذِي فِيهِ تَسۡتَفۡتِيَانِ ﴿٤١﴾ ﴾	٤١	١٨٩
	﴿ أَفَأَمِنُوٓاْ أَن تَأۡتِيَهُمۡ غَٰشِيَةٞ مِّنۡ عَذَابِ ٱللَّهِ أَوۡ تَأۡتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةٗ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴿١٠٧﴾ ﴾	١٠٧	٣٣
الرعد	﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمۡ وَحُسۡنُ مَـَٔابٖ ﴿٢٩﴾ ﴾	٢٩	١٠٦
	﴿ أَوۡ تَحُلُّ قَرِيبٗا مِّن دَارِهِمۡ ﴿٣١﴾ ﴾	٣١	١٥٩
إبراهيم	﴿ رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ وَٱرۡزُقۡهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَشۡكُرُونَ ﴿٣٧﴾ ﴾	٣٧	١٦٥
	﴿ وَسَكَنتُمۡ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ وَضَرَبۡنَا لَكُمُ ٱلۡأَمۡثَالَ ﴿٤٥﴾ ﴾	٤٥	٨٧
الحجر	﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴿٢﴾ ﴾	٢	١٢٣
	﴿ وَأَرۡسَلۡنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَسۡقَيۡنَٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمۡ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ ﴿٢٢﴾ ﴾	٢٢	١٩٢

السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
النحل	﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمْ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٧﴾﴾	٢٧	١١٥
	﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ ﴿٦٦﴾﴾	٦٦	١٨٩
الكهف	﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِىِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ...	٢٨	١٤٣
	﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾﴾	١٠٥	١٥٧
	﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾	١٠٩	٨٠
طه	﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى ﴿٥٩﴾﴾	٥٩	٨٤
	﴿ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ ﴿٨١﴾﴾	٨١	١٥٩
	﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا ...	٨٦	١٦١

السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
الأنبياء	﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّۗ وَرَبُّنَا ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ١١٢﴾	١١٢	٩١-٩٣
الحج	﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدۡخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَلُؤۡلُؤٗاۖ وَلِبَاسُهُمۡ فِيهَا حَرِيرٞ ٢٣﴾	٢٣	١٣٦
	﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي مِرۡيَةٖ مِّنۡهُ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةً أَوۡ يَأۡتِيَهُمۡ عَذَابُ يَوۡمٍ عَقِيمٖ ٥٥﴾	٥٥	٣٣
المؤمنون	﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ٣٦﴾	٣٦	٦٧
	﴿وَإِنَّ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗۖ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمۡ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٞ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ ٢١﴾	٢١	١٨٩
الفرقان	﴿وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمۡ أَضۡلَلۡتُمۡ عِبَادِي هَٰٓؤُلَآءِ أَمۡ هُمۡ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ ١٧﴾	١٧	١٨٣
	﴿وَيَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلۡغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ٢٥﴾	٢٥	١٥٣
الشعراء	﴿وَٱلَّذِي هُوَ يُطۡعِمُنِي وَيَسۡقِينِ ٧٩﴾ [الشعراء: ٧٩]	٧٩	١٩١
	﴿لَا يُؤۡمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ ٢٠١ فَيَأۡتِيَهُم بَغۡتَةٗ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ٢٠٢﴾	٢٠١-٢٠٢	٣٢
النمل	﴿فَمَكَثَ غَيۡرَ بَعِيدٖ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمۡ تُحِطۡ بِهِۦ وَجِئۡتُكَ مِن سَبَإِۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ٢٢﴾	٢٢	٦٦

السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
القصص	﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ ۚ أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِۦ مِنَ ٱلْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً ... ﴾	٧٨	٧٤
العنكبوت	﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ۖ ...	٤٦	١٠٢-١٠٣
الروم	﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحْىِۦ بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾	٢٤	١٠٢
سبأ	﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ ... ﴾	٣٣	٤٤
فاطر	﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾ ﴾	١	١٠٠
	﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۖ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴿٨﴾ ﴾	٨	١٢٩-١٣٠

السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
الصافات	قَالَ هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ ﴿٥٤﴾	٥٤	١٤٨
	فَٱطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِى سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ ﴿٥٥﴾	٥٥	١٤٨
	﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾﴾	١٦٤	١٠٣
	﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴿١٧٧﴾﴾	١٧٧	٨٥
الزمر	﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٩﴾﴾	٩	١٣١
	﴿وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾	٤٠	١٥٧
فصلت	﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ۖ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ...﴾	٤٤	١٧٨
الزخرف	﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٦٦﴾﴾	٦٦	٣٣
محمد	﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً ۖ فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا ۚ فَأَنَّىٰ لَهُمْ إِذَا جَآءَتْهُمْ ذِكْرَىٰهُمْ ﴿١٨﴾﴾	١٨	٣٣

السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
الفتح	﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ...	٢٩	١١٦
الحجرات	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ وَلَا تَجْهَرُوا۟ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿٢﴾﴾	٢	١٦١
القمر	﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴿١﴾﴾	١	٥٣
	﴿وَكَذَّبُوا۟ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ ﴿٣﴾﴾	٣	٥٢
المجادلة	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ...	٧	٣٧
نوح	﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾﴾ [نوح:١٧]	١٧	٨٠
	:﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾	٢٣	٦٠
الجن	﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ﴿١٦﴾	١٦	١٩٢
المزمل	﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴿٨﴾﴾	٨	٨٢

السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
المدثر	﴿عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ غَيۡرُ يَسِيرٖ ١٠﴾	١٠	٤٩
القيامة	﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ٢٦﴾	٢٦	٨٥
الإنسان	﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا ٤﴾	٤	٦٦
	﴿قَوَارِيرَا۠ مِن فِضَّةٖ قَدَّرُوهَا تَقۡدِيرٗا ١٦﴾	١٦	٦٦
	﴿عَيۡنٗا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلۡسَبِيلٗا ١٨﴾	١٨	٦٣
	﴿وَسَقَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ شَرَابٗا طَهُورًا ٢١﴾ [الإنسان: ٢١]	٢١	١٩١
المرسلات	﴿وَجَعَلۡنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ شَٰمِخَٰتٖ وَأَسۡقَيۡنَٰكُم مَّآءٗ فُرَاتٗا ٢٧﴾	٢٧	١٩١
النبأ	﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابٗا ٢٨﴾	٢٨	٨٢
الغاشية	﴿إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ ٢٥﴾	٢٥	١٦٩

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة :

الحديث	الصفحة
١- "شتدي أزمة تنفرجي "	٩٧
٢- " أنزل القرآن على سبعة أحرف "	٢٨
٣- " ثوبي حجر "	٩٧

فهرس الأمثال وأقوال العرب

م	المثل أو القول العربي	الصفحة
١.	اسقني ما	١١١-١١٥
٢.	أصْبِحْ لَيْلُ	٩٥-٩٦
٣.	أطْرِقْ كَرَا	٩٥-٩٦
٤.	افْتَدِ مَخْنُوقُ	٩٥-٩٦
٥.	تسمع بالمعيدي خير من أن تراه	١٠٢
٦.	زرتك خفوقَ النجم ، وصياح الدجاج	٤٦
٧.	هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ	٥٦-٥٧
٨.	يا رَبُّ اغفِرْ لي	٩٤
٩.	يا قومُ لا تفعلوا	٩٤

فهرس الشعر

البيـــــــــــت			الصفحة
يا صاح بَلِّغ ذوي الزوجات كلَّهم		إن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب	٥٧
وقد وعدَتْكَ موعدًا لو وفَت به		مواعيد عرقوب أخاه بيثربِ	٧٧
فوالله ما نِلْتُم وما نِيلَ مِنكُمُ		بمعتدل وَفْق ولا مُتَقَاربِ	١٠١
ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا		وعادك ماعاد السليم المسهدا	١٥٥
فإن خفت يومًا أن يلجَّ بك الهوى		فإن الهوى يكفيكه مثله صبرا	٨٠
فعدِّ عما ترى إذ لا ارتجاع لـــــه		وَاِنمِ القُتودَ عَلى عَيرانَةٍ أجُـــــــدِ	١٤٣
ألا أيهذا اللائمي أحضر الوغـــى		وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي	
لا بد من صنعا وإن طال السفر		وإن تحنى ظهر عود وانعقر	١١٥
جاريَ لا تستنكِري عَذيري		سيري وإشفاقي على بعيري	٩٤
حتى إذا صفَّوا له جدارا		وكان ما بينهم طَوَارا	١٥٣
أطربـــا وأنـــت قنســـري		والدّهـــر بالإنســـان دوّاريُّ	١٧٤
هذي برزت لنا فهجت رسيسا		ثم انثنيت وما شفيت نسيسا	٩٣
أكل الناس أصبحت مانحاً		لسانك هذا كي تغر وتخدعا	٩٣
قد جربوه فما زادت تجاربهم		أبا قدامة إلا المجد والفنعا	٧٦
سَقَى قومى بنى مَجْد وأسقى		نُمَيرَا والقبائلَ من هلال	١٨٩
رَعَوه مُربِـــــــعاً وتَصيّفـــوه		بلا وَبَأٍ سُمَىَّ ولا وَبَالِ	١٨٩

البيـــــــــــت			الصفحة
ونشرقَ بالقولِ الذي قدْ أذعتهُ		كما شرقت صدر القناة من الدم	٣٣
سلام الله يا مطرٌ عليها		وليس عليك يا مطر السلام	٦٩
إذا هملت عيني لها قال صاحبي		بِمِثْلِكَ هذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ	٩٣
قَالَتْ بَنُو عامرٍ خَالو بني أسد		يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام	١٠٥
حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إنَّ بِه		ضَنّا عَنِ المَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ	١٢٤
ما الذي دأبُه احتياط وحزم		وهواه أطاع يستويان	١٠١
حاشا قريشًا فإن الله فضلهم		على البرية بالإسلام والدين	١١٩
والقارح العدا وكل طمرة		ما إن تنال يد الطويل قذالها	١١٤
يا بؤس للحرب التي		وضعت أراهط فاستراحوا	١٠٥
فإن كان لا يرضيك حتى تردني		إلى قطري لا إخالك راضيا	٨٥

فهرس الأعلام :

	الصفحات
إبراهيم الخواص	١٢
إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي	١٤
ابن أبي إسحاق	٧٤ ،٧٥ ، ٧٩
ابن الإخشيذ أبو سعد إسماعيل	١٨
ابن الباذش	٤٧
ابن الجزري	٢ ، ٣ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢
ابن السراج	٥٠ ، ١١٤ ، ١١٦
ابن السكيت	١٣٧ ، ١٣٢
ابن إياز	١٣٣
ابن جني	٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٥ ،٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٨ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٢ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧٦ ، ١٨٤ ، ١٩٦
ابن حجر	٢٥ ، ٢٦

ابن درستويه	١٨٥ ، ١٨٦
ابن دريد	١٩٣
ابن سيده	٧١ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٧٩ ، ١٨٦
ابن سيرين	٧٤ ، ٧٥ ، ٧٨
ابن عادل الحنبلي	٢٥ ، ٤١
ابن عباس	١٣٦ ، ١٣٨
ابن عتيبة	١٥٩
ابن عصفور	٧٧ ، ١٨٥ ، ١٨٦
ابن عطية	٦٢ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٩٢ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٤٢
ابن مالك	٤٨ ، ٥٧ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٥
ابن مجاهد	١٣
ابن محيصن	٩٣ ، ١٠٦
ابن مضاء	٨٦ ، ٨٩
ابن هشام	٢٦ ، ٣٦ ، ٤٧ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٧٧ ، ٨٦ ، ٩٥ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ، ١٣٣
ابن وثاب	١٦٠

ابن يعيش	٤٧ ، ٩٥ ، ١١٤ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٤١ ، ١٧٩ ، ١٨٧
أبو أحمد الفرضي	١٦
أبو الجراح	٥٧
أبو الحسن الرفاء	١١ ، ١٤
أبو الحسن علي بن أحمد الحمامي	١٣
أبو الحسن علي بن أحمد السامري	١٤
أبو الحسن علي بن الحسين الأذني	١٣
أبو الحسن علي بن داود الداراني	١٣
أبو العالية	٧٤ ، ٧٥ ، ٧٨
أبو العباس بن بندار	١٢
أبو العلاء الحسن الهمذاني	١٩
أبو الفرج النهرواني	١٦
أبو الفضل الرازي	٣، ٤ ، ٥ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٢ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٦١ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٦ ، ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٦١ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨٤ ، ١٩٠ ، ١٩٥ ،١٩٦ ، ١٩٧

أبو القاسم الجناباذي	١٦
أبو بكر أحمد الحافظ	١٥
أبو بكر أحمد بن محمد الشامي	١٦
أبو بكر الجامدي	١٦
أبو جعفر القارئ	٤١
أبو حاتم	١٧١
أبو حيان	٣ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٩ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٩ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٧
أبو حيوة	٣٧
أبو رزين	٤٤
أبو عبد الله الحسين بن عبد الملك	١٩
أبو عبد الله اللالكي	١٦
أبو عبد الله المجاهدي	١٣

أبو عبد الله بن مندة	١١
أبو علي الفارسي	٦٩ ، ٨٥ ، ١٠٢
أبو عمران الجويني	٨٤
أبو عمرو الشيباني	١٢٥
أبو مسلم الكاتب	١٤
أبو نصر السجزي	١٢
أبو نهيك	٨٤
أحمد بن إبراهيم العبقسي	١٢
أحمد بن عبد الملك المؤذن	١٧
أحمد بن عثمان بن جعفر	١٤
أحمد بن علي السناني	١٦
أحمد بن علي بن ثابت	١٧
أحمد بن فراس	١١
أحمد بن محمد النسوي	١٢
أحمد بن يحيى .	١٦
أحمدبن فارس بن زكريا القزويني	١٤
الأخفش	١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٢٥ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٩٢ ، ١٩٤

الأزهري	١٠٥ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ، ١٩١
الأستراباذي	١٨٨
الأشهب العقيلي	٦٠ ، ٦١ ، ٦٢
الأصمعي	٣٤ ، ٤٧ ، ١٣٨ ، ١٥٣
الأعرج	٧١ ، ١٨٤
الأعمش سليمان بن مهران	٦١ ، ٦٢ ،١٤٤ ، ١٦١
الآلوسي	١ ، ٣ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٥ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٨٠ ، ٨١ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٣ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٥١ ، ١٥٦ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٩٥ ، ٢١٦ ، ٢٣٢
أم الهيثم	١٦٥ ، ١٦٨
الأنباري	١١٥ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٦
الباقولي	١٠٢ ، ١٠٧
بكر بن شاذان .	١٦
البيضاوي	٦٤
ثعلب	١٠٦
الجحدري	٨٤
الجرمي	١٢٥

جعفر بن عبد الله بن فناكي	١١ ، ١٣
جلال الدين السيوطي	٢٥ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ١٠٢ ، ١٢٢ ، ١٣٣ ، ١٣١ ، ١٩٣
الجواليقي	١٥٣ ، ١٩١
الجوهري	١٣٨ ، ١٦٧ ، ١٩٤
حاجي خليفة	٢٦
حازم حيدر	٢٨
الحجاج	٤٤ ، ١٥٦
حسان بن ثابت	١٠٢ ، ١٠٤
الحسن البصري	٣٢ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٤١ ، ١٤٤
الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد	١٨
الحسن بن محمد الفحام .	١٦
حفص القارئ	٩١
حمزة بن القاسم	١٤
حمزة بن يوسف السهمي	١٥
خالد بن إلياس	٧١ ، ٧٣
الخفاف	١٥٤
الخليل بن أحمد	٦٢

الدقاق محمد عبد الواحد	١٨
الدماميني	٣٩ ، ٤٠ ، ١٣٢
الذهبي	١١ ، ١٧ ، ٢١
راشد القارئ	٤٤ ، ٤٥
الرضي	٣٦ ، ٣٩ ، ١٢٤
الزبيدي	١٨٤
الزجاج	٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٨٠ ، ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٢٤ ، ١٤٦
الزمخشري	٣٢ ، ٣٣ ، ٤٥ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٨٠ ، ١٠١ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٢ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٦٢١ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٢
الزهري	١٠٠
زيد بن علي القارئ	٥٢
سعيد بن جبير	٤٤
السفاقسي	١٠٩
سلمة	١١٨
السمعاني	٢٠ ، ٢١

السمين الحلبي	١ ، ٣ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ١٠١ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٨٦ ، ١٩٥
السهيلي	٨٦ ، ٨٩
سيبويه	٣٥ ، ٦٢ ، ٨٨ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٥٣ ، ١٦٧ ، ١٩٠
السيرافي	٤٩ ، ٥٦
الشذائي	١٤
الشعبي	١١١
الشلوبين	٤٧ ، ٤٨
الشهاب الخفاجي	١٠٩
الشوكاني	٤٥ ، ١٠٦ ، ١٣١
شيبة القارئ	٣٧ ، ١٦٩ ، ١٧٠
الضحاك	١٠٠
طاهر بن غلبون	١٦

طلحة القارئ	٤٤ ، ١١١ ، ١٢٩
عبد الجليل بن محمد	١٤
عبد الغفار بن إسماعيل	٢٢
عبد القاهر الجرجاني	١٧٥
عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري	١٨
عبد الله بن عامر اليحصبي	٢٠
عبد الله بن مسعود	٦١ ، ٨٤ ، ١٢٧
عبد الله بن مسلم بن يسار	١٦٠
عبد الوهاب الكلابي	١١
عبد الوهاب بن الحسن	١٤
عبيد بن عمير	١٥٨
عضيمة	٣٩ ، ١٣٣
العكبري	٣٣ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨١ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٨ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٨ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٩٢
علي بن الحسين البصري	١٣ ، ١٦
علي بن جعفر السيرواني	١١ ، ١٢

عمرو بن فايد	٨٤
عيسى القارئ	٣٢ ، ١٠٦ ، ١٤٣
عيسى بن سعيد بن آدام	١٦
فاطمة بنت البغدادي	١٩
الفخر الرازي	٦٤
الفراء	٦٣ ، ٨٧ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ، ١٥٠ ، ١٧٠ ، ١٨٤ ، ١٩١
قتادة	٤٤ ، ١٦٠
القرطبي	٤٥ ، ٨١ ، ١٠٦ ، ١٣٨ ، ١٤٥
الكسائي	٥٠ ، ٦٣ ،٦٦ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ١١٨ ، ١٤٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠
الكفوي	٥٧
لبيد بن أبي ربيعة	١٩١ ، ١٩٣
المازني	١٢٤
المبرد	٣٨ ، ٨٥ ، ١٢٤ ، ١٦٧
محمد بن إبراهيم المزكي	١٧ ، ٢٠
محمد بن إبراهيم بن سعدويه	١٩
محمد بن أحمد الدينوري	١٦

محمد بن أحمد بن المعتمد .	١٦
محمد بن أحمد بن علي بن الحسين	١٤
محمد بن إسحاق بن مندة	١٣
محمد بن جعفر التميمي	١٥
محمد بن سالبة	١٨
محمد بن محمد الزيادي	١٥
المرادي	١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥
مكي	١٠٦ ، ١٠٩ ، ١٧١
منصور بن محمد بن سليم	١٩
منصور بن نصر السمرقندي	١٥
النابغة الذبياني	١٢١
النحاس	٤٥ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧١ ، ٩١ ، ١٠٦ ، ١٣١ ، ١٧٠
النيسابوري	٤١
هشام بن معاوية	٨٦
يحيى بن مندة	٢٢
يحيى بن يعمر	٤٤ ، ١١٦
يوسف بن علي بن جبارة	١٧

فهرس القبائل والمذاهب ونحوها

البصريون	٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣
البغداديون	١٠١
بنو أسد	٦٨ ، ١٠٨
بني هلال	١٩١ ، ١٩٣
الطائيون	١٠٣
قريش	١٢١
الكوفيون	٩٢ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠١ ، ١٠٣

فهرس الأماكن

أصبهان ١١ ، ١٤ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٢

أوشير ٢٣

برلين ٢٠

البصرة ١١

بغداد ١١ ، ١٩

تستر ١١

جرجان ١١ ، ١٥

حران ١١

حلب ٢٠ ، ٢٨

حمص ١١

خراسان ١٥

دمشق ١١ ، ١٣ ، ١٤

الرملة ١١

الرها ١١

الري ١١ ، ١٣

شيراز ١٧

العراق ١٣

فسا ١١

الكوفة ١١ ، ١٥

مصر ١١

مكة ١٠ ،١١ ، ١٢ ، ١٨

نسا ١١

نيسابور ١٠ ، ١١ ، ٢٣

اليمامة ٣٢

المصادر والمراجع :

١- الإتقان في علوم القرآن . للسيوطي ، تحقيق مركز الدراسات الإسلامية ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف .

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب . لابي حيان ، تحقيق رجب عثمان محمد ، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .

٣- أساس البلاغة . للزمخشري ، تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان .

٤- الأشباه والنظائر .لعبد الرحمن بن أبي بكر (جلال الدين السيوطي) ، دار المعارف العثمانية ، حيدر آباد – الدكن ، الطبعة الثانية ، ١٣٦٠هـ .

٥-الأصول في النحو . لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م .

٦- إعراب القراءات الشواذ . لأبي البقاء العكبري ، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .

٧- إعراب القرآن . لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي.

وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم ،دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ .

٨- إعراب القرآن . لعلي بن الحسين بن علي(الباقولي) ، تحقيق ودراسة إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٤٢٠ هـ .

٩- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم . لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٦٩هـ .

١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك ، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى .

١١- أنوار التنزيل وأسرار التأويل . للبيضاوي ، دار الفكر، بيروت .

١٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . لابن هشام ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت .

١٣- إيجاز التعريف في علم التصريف . لمحمد ابن مالك ، تحقيق حسن أحمد العثمان ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م .

١٤- البرهان في علوم القرآن . لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة : الأولى ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م .

١٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ — ١٩٧٩م .

١٦-البهجة المرضية في شرح الألفية . لأبي الفضل جلال الدين أبي عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق أحمد إبراهيم محمد علي ، مؤسسة الكتاب الثقافية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م .

١٧- تاريخ بغداد .لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (الخطيب البغدادي) ، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

١٨-تاريخ دمشق . لابن عساكر ، دراسة وتحقيق علي شيري ، دار الفكر ، بيروت — لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م .

١٩- تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني (الزَّبيدي) تحقيق مجموعة من المحققين ، الناشر دار الهداية .

٢٠- التبيان في إعراب القرآن . لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٢١- التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور . لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

٢٢- تذكرة الحفاظ . لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ،دراسة وتحقيق: زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م

٢٣- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . لأبي حيان ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ .

٢٤- تصحيح الفصيح . لابن درستويه ، تحقيق محمد بدوي المختون ، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر-القاهرة ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٢٥- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد . لأبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي (ابن نقطة الحنبلي) ، دائرة المعارف العثمانية ، الهند – حيدر أباد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

٢٦- تهذيب اللغة . لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١م .

٢٧- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم . لمحمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي ، تحقيق : محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م .

٢٨- الجامع لأحكام القرآن . لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (القرطبي) ، تحقيق هشام سمير البخاري ، دار عالم الكتب ، الرياض ، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م .

٢٩- جامع البيان في تأويل القرآن . لمحمد بن جرير بن يزيد (الطبري) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

٣٠-الجنى الداني في حروف المعاني . للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .

٣١- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي . لشهاب الدين الخفاجي ، دار صادر . بيروت

٣٢- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك . لأبي العرفان محمد بن علي الصبان ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م .

٣٣- الحجة في القراءات السبع . للحسين بن أحمد بن خالويه ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

٣٤-الحجة للقراء السبعة . لأبي علي الفارسي ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

٣٥- الحماسة الشجرية . لهبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني (ابن الشجري البغدادي)، تحقيق عبد المعين الملوحي و أسماء الحمصي ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٠ م.

٣٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق محمد نبيل طريفي واميل بديع اليعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م.

٣٧-الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الرابعة .

٣٨- دراسات لأسلوب القرآن الكريم . لمحمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة .

٣٩- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون . للسمين الحلبي ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخرّاط ، دار القلم ، دمشق .

٤٠-ديوان الأعشى ، تحقيق محمد محمد حسين .

٤١- ديوان حسان بن ثابت ، تصحيح وضبط عبد الرحمن البرقوقي ، المطبعة الرحمانية ، مصر ، ١٣٤٧هـ .

٤٢-ديوان العجاج ، تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي ، مكتبة أطلس ، دمشق .

٤٣- ديوان علقمة بن عبدة الفحل ، شرحه وعلق عليه سعيد نسيب مكارم ، دار صادر، بيروت- لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م

٤٤-ديوان النابغة الذبياني ، اعتنى به حمدو طماس ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٦هـ .

٤٥- ديوان جميل بن معمر ، دار صادر ، بيروت .

٤٦- ديوان ذي الرمة ، قدّم له وشرحه أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ -١٩٩٥م .

٤٧-ديوان لبيد بن ربيعة العامري .اعتنى به: حمدو طمّاس ، دار المعرفة ،الطبعة الأولى ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .

٤٨-الرد على النحاة . لابن مضاء القرطبي ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الأولى ١٩٤٧م .

٤٩-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني . لأبي الفضل محمود الآلوسي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٥٠- سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ،الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .

٥١-سير أعلام النبلاء .شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذَهَبي ، تحقيق مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة .

٥٢- شرح التسهيل . لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .

٥٣- شرح التصريح على التوضيح . لخالد الأزهري،تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان . الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠ م .

٥٤- شرح الدماميني على مغني اللبيب . لمحمد بن أبي بكر الدماميني ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

٥٥- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب .لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، تحقيق وتصحيح وتعليق الأستاذ الدكتور يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس ، ليبيا ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م

٥٦-شرح الكافية الشافية . لمحمد بن عبد الله (ابن مالك) ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى،مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ،مكة المكرمة ،الطبعة الأولى.

٥٧- شرح كتاب سيبويه . للسيرافي ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩هـ .

٥٨-شرح المفصل . لابن يعيش ، قدم له ووضع فهارسه إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان .

٥٩- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم . لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني تحقيق الدكتور حسين بن عبد الله العمري وآخرون ، دار الفكر المعاصر ، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

٦٠- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية . لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار،دار العلم للملايين، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .

٦١- ضرائر الشِّعْر.لعلي بن مؤمن بن محمد(ابن عصفور)،تحقيق السيد إبراهيم محمد

دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ م

٦٢-علوم القرآن بين البرهان والإتقان . للدكتور حازم سعيد حيدر ، مكتبة دار الزمان ، المدينة المنورة ، ١٤٢٠هـ .

٦٣-غاية النهاية في طبقات القراء . لابن الجزري ، تحقيق برجستراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى .

٦٤-غرائب القرآن ورغائب الفرقان . لنظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري ، تحقيق الشيخ زكريا عميران ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م .

٦٥-فتح الباري شرح صحيح البخاري . لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٧٩ هـ .

٦٦-فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير . لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ، دار الفكر – بيروت .

٦٧- القاموس المحيط . لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسُوسي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ،بيروت – لبنان الطبعة الثامنة ،١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م .

٦٨-الكامل في اللغة والأدب . لمحمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م

٦٩-الكتاب .لعمرو بن عثمان بن قَنْبر، الملقب بـ (سيبويه) ،تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م .

٧٠-الكشاف . للزمخشري ، ترتيب وضبط محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .

٧١-الكشف والبيان في تفسير القرآن . لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري ،دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ،الطبعة الأولى،١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.

٧٢- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون . لحاجي خليفة ، تحقيق محمد شرف الدين يالتقايا ورفعت بيلكة الكليسي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت — لبنان .

٧٣-الكليات . لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٧٤-اللباب في علوم الكتاب . لأبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨ م .

٧٥-لسان العرب . لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٣م .

٧٦- اللمع في العربية . لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ، تحقيق فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت

٧٧- ما جاء على فعلْتُ وأفعلتُ بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم . لأبي منصور الجواليقي ،تحقيق ماجد الذهبي ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .

٧٨- المحتسب . لابن جني ، تحقيق على الجندي ناصف و الدكتور عبد الحليم نجار والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة ، ١٤١٥هـ .

٧٩- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ،لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ. ١٩٩٣م .

٨٠-المحيط في اللغة . للصاحب إسماعيل بن عباد ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ، مطبعة المعارف ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

٨١-المحكم والمحيط الأعظم . لأبي الحسن علي بن إسماعيل (ابن سيده) ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

٨٢- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع . لابن خالويه ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .

٨٣- المخصص ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي (ابن سيده) ، تحقيق : خليل إبراهم جفال ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ،الطبعة : الأولى ،١٤١٧هـ ١٩٩٦م .

٨٤- المسائل البصريات . لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .

٨٥-المسائل الحلبيات . لأبي علي الفارسي ، تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٨٦- مشكل إعراب القرآن . لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .

٨٧-معاني القرآن وإعرابه ، للزَّجَّاج لأبي إسحاق إبراهيم السَّرِي بن سَهل (الزَّجَّاج) ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٨٨-معاني القرآن . لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (الفراء) ، تحقيق أحمد يوسف النجاتي و محمد علي النجار و عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ،دار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر ، الطبعة الأولى .

٨٩-معانى القرآن للأخفش . لأبي الحسن (الأخفش الأوسط) ، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

٩٠-معالم التنزيل في تفسير القرآن . لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء (البغوي) تحقيق عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ .

٩١-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت .

٩٢-المفتاح في الصرف . لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد(الجرجاني) حققه وقدم له : الدكتور علي توفيق الحَمَد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .

٩٣-المقتضب . للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٩٤-المقرب . لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ -١٩٧٢م .

٩٥-المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور . لتقي الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الصريفيني ، تحقيق خالد حيدر ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٤هـ .

٩٦-نتائج الفكر في النَّحو . لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهَيلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢ - ١٩٩٢ م .

٩٧-النحو الوافي . لعباس حسن ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة عشرة .

٩٨-النشر في القراءات العشر . لمحمد بن محمد بن يوسف (ابن الجزري) ، تحقيق علي محمد الضباع ، المطبعة التجارية الكبرى .

٩٩-هدية العارفين ، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين . لإسماعيل باشا البغدادي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت — لبنان .

١٠٠-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ،الناشر المكتبة التوفيقية ، مصر .

١٠١-وفيات قوم من المصريين ونفر سواهم من سنة ٣٧٥ إلى ٤٦٥ هـ . لإبراهيم بن سعيد بن عبد الله الحبال ، تحقيق محمود بن محمد الحداد،دار العاصمة ، ١٤٠٨هـ .

١٠٢ - أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي تحقيق : أحمد محمد عبد الدايم مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ١٩٩٩

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
ملخص البحث	١
المقدمة	٢
الفصل الأول : أبو الفضل الرازي وكتابه - المبحث الأول : التعريف بأبي الفضل الرازي	٨
- المبحث الثاني : التعريف بكتاب اللوامح في القراءات الشاذة	٢٤
الفصل الثاني : نقد آراء أبي الفضل الرازي النحوية والصرفية المبحث الأول : المسائل النحوية - مسائل التراكيب	٢٩ ٣٠ ٣١
- مسائل العامل	٤٣
- مسائل الذكر والحذف	٨٣
- مسائل التقدير	٩٩
- مسائل الأدوات	١١٠
المبحث الثاني :المسائل الصرفية : - مسائل التعدي واللزوم	١٣٣ ١٣٤ ١٣٥
- مسألتان في الإعلال والإبدال	١٦٤
- مسألة في النسب	١٧٧
- مسألة القياس في عين المضارع من فَعَلَ .	١٨٢

- مسألة في الفرق بين سقى وأسقى	١٨٨
- الخاتمة ونتائج البحث	١٩٤
- فهرس الآيات	١٩٩
- فهرس الأحاديث	٢٠٨
- فهرس الأمثال وأقوال العرب	٢٠٩
- فهرس الشعر	٢١٠
- فهرس الأعلام	٢١٢
- فهرس القبائل والمذاهب ونحوها	٢٢٤
- فهرس الأماكن	٢٢٥
- المصادر والمراجع	٢٢٧
- فهرس الموضوعات	٢٤٢

Researcher Name: Hassan bin Kredm bin Mohammed Al-zubaidi

Research: Title:

Criticism of Al-Razi's views grammatical and morphological (Al-Bahr Al-Moheit– for Abu Hayyan – Al-Durr Al-Masoun Samain Al-Halabi – Roah Al-Maani for Alwasi)

Collection and study:

Major: Grammar and Morphology

Research Degree: Master

No doubt an anomalous reading is a tributary of Al-Sharia sciences and language, which proving that, the relying of interpreters on their interpreting to the meanings and weighting views, and also source of protest sources for some grammarians.
This study highlighting on one orientation scholar's views readings remained fixed in interpretation books which senior interpreters depend on it after words, and the objections of interpreters had been studied on these views and had been showed on the views of grammarians to explain the weighing views in these orientations which he believed and the interpreters objected it.

This study include introduction based on the significant of the subject, the purpose of the study and the research methodology and when the research was concerned with studying the views of Abou El Fadl al-Razi which mentioned in Al-Lawaomeh book which interpretation books convey from it ,I began research by identifying Abu Elfadl AL-Razi and his scientific growing next definition of his book Lawahem finally I classified issues grammatical and Morphological and gave title for each issue. I studied every issue of grammar books then I showed the controversy of interpreters with Abou ElFadl Al- Razi on the views of grammarians, and I worked on the weighting as much as possible.